الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة

التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان:

آثار تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2019

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبات:

*لرقط سليمة

*غسمون نعيمة

إشراف الأستاذة:

*بوحيضر روقية

السنة الجامعية 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

اللهم يا مسهل الشديد ويا ملين الحديد ويا منجز الوعيد ويا من هو كل يوم في أمر جديد أخرجني من حلق الضيق إلى أوسع الطريق بك أدفع مالا أطيق ولا حول ولا قوة إلى بالله العلي العظيم، اللهم عليك توكلت ووضعت أمري بين يديك فأكرمني من حيث لا أحتسب وسهل الأمور بأذنك.

الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بخاص الشكر للأستاذة المشرفة بوحيضر رقية على تكرمها بالإشراف على مذكرتنا ولنصائحها الثمينة وتوجيهاتها القيمة، كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة وكذلك إلى جميع الموظفين وإلى من ساهم من قريب أو بعيد ونتقدم لهم بشكر الجزيل، والحمد لله من قبل ومن بعد.

اهداء

الحمد الله والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد الحمد الله الذي وفقنا بتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه أهدي ثمرة الجهد والنجاح إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما لي سالمين وبسببهما نجحت بفضل تضحيتهما

إهداء إلى زوجي الذي أخد بيدي حتى النهاية إلى ابني حبيبي وقرة عيني

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال

إلى أخوتي وأخواتي ورفيقات دربي إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وأحبهم قلبي ونسبهم حماتي وحماي خفضهما الله ورعاهم

نعيمة

إهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى أبي الذي تعب في حياته من أجل أن أحقق حلمي إلى نبع الحنان والتي تكون الجنة تحت أقدامها أمي الغالية أدعو الله أن يحفظهما لي ويقيهم شر هذه الحياة.

أهدي كذلك إلى شريك حياتي الذي شاركني الفرح والحزن ولم يتخلى عني في هذه الرحلة وأدعو الله أن يحفظه ويكون سندي مدى الحياة.

كذالك إلى أخوتي وأزواجهم وأولادهم كبيرهم وصغيرهم

إلى أخوتي الذين مازلت أعيش معهم ويشاركوني هذه الحياة بمرها وحلوها

إلى أخي الوحيد جواد.

إلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين رافقوني في مشواري الدراسي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي....

إليك أنت من تقرأ مذكرتي

سلمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	أ
I- الفصل الأول:مدخل لميزان المدفوعات وآلية علاج الاختلال	
تمهيد	06
I-1.ماهية ميزان المدفوعات	06
I-1-1.تعريف ميزان المدفوعات	06
I-1-2.أهمية ميزان المدفوعات	07
I-1-3.أهداف ميزان المدفوعات	07
I-1-4.خصائص ميزان المدفوعات	08
I-1-5. عناصر الأساسية لميزان المدفوعات	08
I-1-6. المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات	12
I-2.التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	14
I-2-1.توازن ميزان المدفوعات	14
I-2-2.العجز في ميزان المدفوعات	15
I-2-3.أنواع العجز في ميزان المدفوعات	15
I-2-4.أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات	17
I-3.طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات	20
I-3-1.التصحيح عن طريق آلية السوق(النظرية الكلاسيكية)	20
I-3-2.التصحيح عن طريق التدخل الحكومي(النظرية الكينزية)	21
I-3-3.التصحيح وفق مدخل الاستعذاب	22
I-4.سياسات التصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	23
I-4-1.السياسة المالية والنقدية ودورها في تسوية الاختلال الداخلي والخارجي	24
I-4-2.أدوات السياسة التجارة كأداة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	28
I-4-3.سياسة الرقابة على الصرف ودورها في علاج اختلال ميزان المدفوعات	30
خلاصة	32

II- الفصل الثاني: مدخل إلى النفط وأهم محددات أسعاره	
تمهيد	34
II-1. عموميات حول النفط	34
II-1-1.ماهية النفط	34
II-1-2.أنواع النفط	38
II-1-3.مراحل الصناعة النفطية	39
II-1-4.الأهمية الاقتصادية للنفط	40
II-2.الجغرافيا الاقتصادية للنفط	42
II-2-1.تطور سوق الإنتاج والاستهلاك للنفط	42
II-2-2.عموميات حول السوق النفطي وآلية التسعير	43
II-2-3.الأطراف المؤثرة في سلوك السوق	47
II-3.العوامل المؤثرة في أسعار النفط	49
II-3-1.الطلب النفطي	49
II-3-2.العرض النفطي	50
II-3-3.عوامل المؤثرة على سعر النفط	51
II-3-4.السعر الاقتصادي والعوامل المحددة له	52
خلاصة	53
III- الفصل الثالث:تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على ميزان المدفوعات الجزائري	
تمهيد	55
III-1تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	55
III-1-1.تطور الميزان التجاري ومكوناته	55
III-1-2. تطور ميزان رؤوس الأموال	57
III-1-3.تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري	59
III-1-4. تطور صادرات وواردات المحروقات	60
III-2. واقع النفط في الاقتصاد الجزائري	62
III-2-1. لمحة تاريخية على النفط في الجزائر	62
III-2-2. تطور الإيرادات النفطية	64
III-2-3.قراءة التحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر	67
III-3. الدراسة القياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019	68

III-3-1. تعريف النموذج وكيفية بنائه	68
III-3-2. نموذج الانحدار البسيط	70
III-3-3. نموذج الانحدار الخطي المتعدد	75
III-3-4.تقدير معادلة أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019	79
خلاصة	84
الخاتمة	86
المراجع	90

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أقسام ميزان المدفوعات	11
2	طبيعة العلاقة بين الاختلال الداخلي والخارجي	27
3	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك	48
4	تطور رصيد الميزان التجاري من (2000-2019)	56
5	تطور ميزان رأس المال من (2000-2019)	58
6	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري من(2000-2019)	59
7	تطور صادرات المحروقات الجزائرية من(2000-2019)	60
8	تطور أسعار النفط من (2000-2008)	66
9	تطور أسعار النفط في الفترة(2009-2019)	66
10	تطور أسعار النفط والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات من (2000-2019)	67
11	إحصائيات الوصفية للسلسلة الزمنية المدروسة	80
12	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	81
13	نتائج تقدير نموذج الدراسة	82

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2019)	57
2	تطور ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2019)	58
3	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2019)	60
4	تطور صادرات المحروقات الجزائرية من (2000-2019)	61
5	تطور واردات المحروقات خلال الفترة (2000-2019)	65
6	أثر تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات	68
7	مناطق القبول والرفض لاختبار دايرين واتسون	75

مقدمة

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فوائض لدول وعجز لدول أخرى تعمل كلها على تحقيق توازن الاقتصاد العالمي، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في ميزان المدفوعات، حيث يعتبر همزة وصل بين الاقتصاد الوطني والاقتصادي العالمي، حيث تسجل فيه جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من وإلى الدولة. ونتيجة للتحولات المستمرة والأهمية الكبيرة التي يحتلها ميزان المدفوعات تحاول البلدان الحفاظ على توازن في ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال معالجة أي اختلال يظهر فيه، وذلك من خلال التصحيح عن طريق مجموعة من آليات، والجزائر واحدة من هذه الدول حيث سعت الجزائر من أجل الخروج من شبح المديونية الخارجية الذي تفاقم نتيجة محاولات إصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

لقد ساهم التوزيع الغير العادل للبترول بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للبترول حيث يتم فيه تبادل المنتجات البترولية بين الدول المنتجة والمستهلكة، حيث أحتل النفط مكانة هامة كمورد استراتيجي تعتمد عليه الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، كما برزت أهميته في عدة مجالات وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة في بسط قراراتها ونفوذها، كما أصبح سببا لقيام الصراعات والحروب وذلك من خلال قيام الدول الكبرى المحتاجة إلى النفط بكثرة على فرض سيطرتها من أجل الحصول على هذه المادة الإستراتيجية.

تعد الجزائر من بين الدول النامية المصدرة للنفط، وكذلك من بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها إذا يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات بنسبة تفوق95 بالمائة في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 في المائة من إيرادات الميزانية العامة، فالنفط في الجزائر يعتبر من أهم الموارد الطبيعية النافذة وغير المتجددة التي تصدر إلى الخارج. مما جعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالمتغيرات الحاصلة في السوق النفطي وذلك بسبب التقلبات الحادة التي شهدها النفط، حيث أن تقلبات أسعار النفط تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري أو بالأحرى الدول التي تعتمد على الريع البترولي، مما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى تحليل تلك الآليات التي تؤثر بها أسعار البترول على مختلف توازناتها الاقتصادية، وخاصة التوازن الخارجي المتمثل في ميزان المدفوعات والذي يمثل المرآة العاكسة لحالة النشاط الاقتصادي ومؤشراته المرتبطة بقطاع العالم الخارجي لأي بلد.

1-**إشكالية الدراسة:** مما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019 ؟

ويتفرع على السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو ميزان المدفوعات و ما هي مكوناته؟

– كيف تطور ميزان المدفوعات، وكيف تطورت أسعار النفط في الجزائر؟

– هل توجد علاقة بين أسعار البترول ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر؟

2– فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي سوف نعتمد عليها في بحثنا هذا والتي سوف نقوم إما بتأكيدها أو نفيها أثناء الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

– **الفرضية الأولى:** توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط ورصيد ميزان المدفوعات؛

– **الفرضية الثانية:** توجد متغيرات أخرى تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر بخلاف سعر النفط.

3– أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– معرفة وضعية ميزان المدفوعات ومكوناته وتحليل عناصره؛

– رصد تطور عناصر ميزان مدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة من 2000– 2019 ؛

– رصد تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط خلال فترة الدراسة؛

– الوصول إلى نموذج قياسي يمثل العلاقة بين سعر النفط وميزان المدفوعات الجزائري؛

4– أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى ما يلي:

– أهمية قطاع المحروقات في النمو الاقتصاد الجزائري؛

– الرغبة في دراسة العلاقة الكمية بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري؛

– صلة الموضوع بالتخصص الذي ندرسه.

5– المنهج المتبع: لقد استخدمنا في هذه الدراسة كل من:

– **المنهج الوصفي والتحليلي:** لقد تم استخدام هذان المنهجان في الجانب النظري من خلال الاعتماد على الكتب، المجالات، مواقع الإلكترونية، دراسات سابقة، والتي تهتم بجوانب الموضوع الذي نهدف من خلاله إلى معرفة العوامل التي تؤثر فيها وتتأثر بها أسعار البترول وميزان المدفوعات؛

– **الأدوات الكمية:** ولقد استخدم في الجانب التطبيقي وذلك باستخدام الإحصائيات وتحليل المعطيات، واستخدام القياس الاقتصادي من خلال نماذج قياسية بهدف قياس أثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000–2019) والوصول إلى نتائج المحددة وفق برنامج(Eviews10)؛

6- حدود دراسة: تتمثل حدود الدراسة في مايلي:

- **حدود المكانية:** من خلال دراسة الجزائر كبلد نفطي؛

- **حدود الزمانية:** حيث اخترنا فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2019، وهي فترة عرفت فيها الجزائر عدة صدمات نفطية في الاتجاهين السلبي والايجابي.

7- هيكل الدراسة: لتجسيد موضوع هذا البحث والوصول إلى النتائج المنتظرة، تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول حولنا من خلالها التطرق إلى مختلف الجوانب التي تمس الموضوع والتي من خلالها يمكن تحقيق هدف الدراسة والإجابة على الإشكالية، وكذلك مدى صحة الفرضيات التي تم وضعها حيث تم تقسيم كمايلي:

- الفصل الأول: مدخل لميزان المدفوعات وآلية علاجه حيث تم التطرق فيه إلى ماهية ميزان المدفوعات واختلال ميزان المدفوعات وطرق معالجة الاختلال؛

- الفصل الثاني: مدخل إلى النفط ومحددات أسعاره حيث تناولنا فيه عموميات حول النفط، الجغرافيا الاقتصادية للنفط وأخيرا العوامل المؤثرة في أسعار النفط؛

- الفصل الثالث: الدراسة القياسية حيث عالجنا فيه حالة الجزائر من الفترة 2000- 2019، وتناولنا فيه تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، وكذلك تطور سعر النفط في نفس الفترة بالإضافة إلى الدراسة القياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000- 2019 .

8- الدراسات السابقة للموضوع: فيما يخص المصادر التي تم الاعتماد عليها لإنجاز الدراسة تم الاعتماد على الكتب والدراسات السابقة حول النفط وتأثيره على الاقتصاد العالمي، كما اعتمدنا على المصادر التي تصدر من هيئات رسمية كالمجلات والتقارير الصادرة من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

هي عبارة عن مقالات ومذكرات لكل من:

*دراسة مراد علة،**دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)**، أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، 2017.

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لمدى تأثير تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال استعراض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، حيث أنه درس النفط على اعتباره مادة إستراتيجية وحيوية وأساسية للصناعة والتجارة، والذي كان له أثر كبير في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، والنفط يحكم في اقتصاديات لعالم وتكفي صدمة نفطية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة على أساسه مثل حالة الجزائر والتي تعتبر من دول الريع النفطي، وذلك لاعتبار إيرادات تصديره تعد المصدر الرئيسي لإيراداتها

المالية، وأحد أهم الموارد التي تمول بها برامج التنمية الاقتصادية فيها، ما نجم عنها أثار كبيرة لتقلبات أسعار النفط وانعكاسها على موازين الدولة وخاصة جانب الإيرادات النفطية في ميزان المدفوعات.

*د.جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات –حالة الجزائر**– نشرت في مجلة دراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، حيث توصل من خلال دراسته أن أسعار النفط تؤثر على رصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات ولا كن تأثيرها يتجلى أكثر في ميزان المدفوعات وذلك بسبب استحواذ النفط على 96% من الصادرات، واحتمال العجز وارد في حالة انخفاض أسعار النفط.

*ياسين مصطفاي، **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، دفعة 2020/2019.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر اعتمادا على بعض المتغير في شكل سلاسل زمنية من 1986 إلى غاية 2016، باستخدام نماذج المعادلات المتعددة ونماذج أشعة الانحدار الذاتي، حيث عند استعمال هذا الأخير ظهرت نتائج تبين أن أسعار البترول الجزائري تتسبب في تغيرات الإنفاق العمومي، وهذا يطابق طبيعة الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا.

*موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015.

وقد حولت هذه الدراسة إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في اجزائر حيث تطرق إلى التحليل الاقتصادي لأسعار وأسواق النفط العالمية، وأيضا قطاع المحروقات في الجزائر وآفاقه المستقبلية، وتبيان إستراتجية التنمية الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد سوقي في ظل تغيرات أسعار البترول.

وقد توصل إلى أن الاقتصاد الوطني يعتمد على النفط كمحرك وحيد وأساسي لإنعاش اقتصاده.

9- صعوبات الدراسة: لقد تلقينا في إطار دراستنا عدة صعوبات تمثلت في:

- قلة المراجع في مكتبة الجامعة؛

- صعوبة الربط بين التحليلات النظرية والدراسة القياسية؛

- عدم تطابق الإحصائيات مما يؤثر سلبا على الدراسة؛

I- الفصل الأول: مدخل لميزان المدفوعات وآلية علاجه

I-1. ماهية ميزان المدفوعات

I-2. اختلال ميزان المدفوعات

I-3. طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

I-4. سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

تمهيد:

إن الاقتصاد العالمي قائم على عدة علاقات اقتصادية دولية، حيث تقوم الدولة التي تدخل ضمن هذه العلاقة بتدوينها في السجل يعرف بميزان المدفوعات والذي يشمل جانبين، جانب دائن وجانب مدين. وتسجل فيه بصورة دائمة خلال فترة عادة ما تكون سنة كل العمليات التي تقوم بيها إي دولة مع العالم الخارجي، هذه العلاقات تولد حالة فائض لبعض الدول في حين تولد عجزا لدى الدول الأخرى، مما يدفع هذه الأخيرة في حالة وجود اختلال في ميزان لبذل جهود كبيرة لإعادته إلى وضعية التوازن ومعالجة الاختلال بشتى الطرق والأساليب، وهذا من أجل المحافظة على مساره الاقتصادي ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية. كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتسم بأهمية بالغة من قبل الدول، لأنها تدرس علاقات الترابط مع العالم الخارجي، والتي يمكن التعرف عليها من خلال تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال من خلال ميزان المدفوعات باعتباره أفضل مقياس ووسيلة فعالة يمكننا من خلالها معرفة الوضعية الاقتصادية لكل بلد.في هذا الفصل سنقوم بالتعرف على ميزان المدفوعات وفق التسلسل التالي:

I-1. ماهية ميزان المدفوعات

I-2. اختلال ميزان المدفوعات

I- 3. طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

I-1. ماهية ميزان المدفوعات

I-1-1. تعريف ميزان المدفوعات: يمكن إيراد العديد من التعاريف لميزان المدفوعات منها:

- يعرف ميزان المدفوعات أنه وثيقة محاسبية يسجل فيها مجموع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية عادة تكون سنة[1]؛

- كما يعرف على أنه عبارة عن سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين، وليس بالضرورة أن تتم هذه المعاملات بدفع نقود من أجل الحصول عليها ويتم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[2]؛

[1]- طارق فاروق ألحصري، **الاقتصاد الدولي**، ط1، المكتبة العصرية للنشر وتوزيع، مصر، 2010، ص49.

[2]- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الجلي، بيروت، لبنان، 2003، ص93.

– وعرفه صندوق النقد الدولي أنه بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري عن المعاملات الاقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة[1].

من خلال التعاريف السابقة لميزان المدفوعات نستخلص أنه عبارة عن سجل أو بيان أو وثيقة محاسبية وإحصائية تبين المعاملات الاقتصادية ما بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. يكون ميزان المدفوعات متوازنا محاسبيا حسب نظرية القيد المزدوج ولتحقق هذا التوازن لابد من القيام بمعاملات دولية في ميزان المدفوعات مرة تكون دائن ومرة مدين، إي المعاملة التي تسجل في الدائن تسجل في المدين بنفس القيمة والعكس صحيح.

I-1-2. أهمية ميزان المدفوعات: تتجلى أهمية ميزان المدفوعات في الجوانب التالية:

– يعكس لنا هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي؛

– يمثل الجسر الذي من خلاله تتم التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث مراكز القوة والضعف لهذا الاقتصاد؛

– يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية في التجارة الدولية لأي بلد، ومؤشرا لسياستها المالية وسياسات سعر الصرف التي من شانها التعديل فيها وقت حدوث الاختلال الخارجي[2]؛

– قد يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم أثار تخفيض العملة ومدى تأثيرها على زيادة أو نقصان صادرات الدولة، وذلك من خلال النظر إلى الجزء الخاص بالحساب الجاري في كشف ميزان المدفوعات؛

– انه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المعتمدة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز؛

– من خلال دراسة ميزان المدفوعات يتضح لنا إذا كانت دولة دائنة أو مدينة[3].

I-1-3. أهداف ميزان المدفوعات: لميزان المدفوعات عدة أهداف من أبرزها مايلي :[4]

– تقديم معلومات عن المدفوعات ومقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي

---

[1]– وليد عبدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص01.

[2]– سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، درا البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص 72.

[3]–وليد عبدي عبد النبي، مرجع سابق، ص02.

[4]–جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، ط1، لأكاديميون للنشر والتوزيع الأردنية الهاشمية ، عمان، الأردن، 2014، ص161.

– يشير إلى عدم التوازن و الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات ويكون مؤشر، لاتخاذ وسائل تصحيحية من الجهات المعنية لإعادة التوازن؛

– يستخدم ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل الوطني؛

– توفير إحصائيات عن التجارة الدولية، وقياس أثرها وتدفق الموارد بين الدولة وعالم خارجي.

I-1-4. خصائص ميزان المدفوعات: إن أهم ما يميز ميزان المدفوعات الخصائص التالية:[1]

– يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الخارجية فقط التي تنتج عنها حقوق للمقيمين لدي غير المقيمين أو حقوق لغير المقيمين تجاه المقيمين، ويقصد بالمقيمين كل الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، الذين يعملون داخل إقليم الدولة، أما السائحون لا يعتبرون مقيمين ولذلك قيمة الدخول الناتج عنهم ليس له علاقة بميزان المدفوعات؛

– المدة الزمنية ليست بالضرورة أن تكون سنة مثل ما تحدث في الجزائر وبدايتها شهر جانفي، مثلا اليابان تبدأ في الفترة الأولى من أفريل وتنتهي في شهر مارس. وأما الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون إعداد ميزان المدفوعات فيها كل ثلاثة أشهر من اجل تقيم الوضع الاقتصادي لها واتخاذ الإجراءات المناسبة ولا تنتظر نهاية السنة؛

– أهم ما يتميز به ميزان المدفوعات توازنه المحاسبي لأنه يأخذ مبدأ القيد المزدوج؛

– يسجل ميزان المدفوعات التدفقات والتغيرات التي تتم بالفعل، كما يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت بالفعل أو خرجت ولا يسجل استثمار الدولة في الخارج أو ديونها في الخارج[2].

I-1-5. العناصر الأساسية لميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث عناصر أساسية، بحيث تضم كل منها مجموعة من معاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

أ. ميزان العمليات الجارية: يخصص هذا الحساب لتسجيل المعاملات الجارية أو التي تتم بصورة دورية من السلع والخدمات والتحويلات بدون مقابل خلال فترة إعداد الميزان. وينقسم إلى حسابين فرعيين هما؛[3]

[1]–حاشى نوري وآخرون، **ميزان المدفوعات وعلاقته بتقلبات سعر الصرف في الدول المغرب العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد01، 2020، ص809.

[2]–طارق فاروق ألحصري، مرجع سابق، ص49.

[3]–إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص269.

– **ميزان العمليات المنظورة أو الميزان التجاري:** يتم خلال هذا الحساب تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تسجل الصادرات من السلع المادية بقيد دائن، حيث يترتب عليها زيادة تدفق العملة الأجنبية إلى داخل الدولة، ويتم تسجيل الواردات من السلع بقيد مدين، حيث يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من الدولة[1]؛

– **ميزان العمليات غير المنظورة أو ميزان الخدمات:** يشمل كافة الصادرات والواردات غير المنظورة وغير الملموسة في شكل سلع ، أي أنه يضم عمليات التجارة غير منظورة مثل خدمات الشحن والتامين، خدمات السياحة، خدمات النقل[2].

ب– حساب العمليات الرأسمالية: ويطلق عليها حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية ويشمل مجموعة من الحسابات والمعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما. أي انه يسجل جميع التدفقات النقدية من والى الخارج بغرض الاستثمار، فيتم تسجيل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف إشكالها[3].

وتنقسم إلى:[4]

– **المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:** تتمثل في ديون طويلة الأجل أو حقوق بين دولة ودولة أخرى تستحق خلال فترة طويلة من اجل سدادها يتكون من قروض طويلة الأجل، والاستثمار المباشر؛

* **قروض طويلة الأجل:** هي عبارة عن قروض يتم منحها أو استقبالها ودلك سواء كان عن طريق منحها للأجانب أو الممنوحة من الأجانب وتكون عادة من مصادر حكومية أو الخاصة أو المؤسسات الدولية؛

* **الاستثمار المباشر:** هو استثمار يتولى أصحابه إدارته مباشرة، وقد يحققون أرباحا أو خسائر وذلك حسب نوع الاستثمار الذي يقوم به[5].

– **المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:** ويتضمن هذا الحساب حركة رؤوس الأموال بين الدول التي تهدف إلى الاستثمار لأجل قصير ويتكون من حالتين هما:

---

[1]– حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004–2005، ص5.

[2]– سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص72.

[3]– عبد المطلب الحميد، **سلسلة الدراسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، ط1، دار نشر مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص157.

[4]– توفيق عبد الرحيم يوسف حن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، ط1، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان، 2004 ص24.

[5]– وليد عبد النبي، مرجع سابق، ص08.

* **الحالة الأولى:** ويكون عند استثمار المقيمين أموالهم في الخارج سواء كان على شكل إيداعات في المصارف الأجنبية أو شراء وبيع الأوراق المالية فإنه يتم تسجيل ذلك في الجانب المدين، لأنه حدث تدفق رؤوس أموال قصيرة الأجل إلى الخارج و يؤدي ذلك إلى زيادة حقوق المقيمين على الأجانب؛

* **الحالة الثانية:** ويكون عند قيام المستثمر الأجنبي باستثمارات مشابهة للحالة الأولى داخل اقتصاد وطني تقيد هذه العملية في الجانب الدائن وذلك بسب تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج محققة بذلك حقا للأجانب على المقيمين [1].

ج- حساب التسويات الرسمية: ويتكون من عدة عناصر منها:

- **ميزان السهو والخطأ:** وهو عبارة عن إجراء لتسوية الوضعية الحسابية لعجز أو فائض في ميزان المدفوعات باعتبار إن المبدأ الذي يقوم عليه هذا الأخير هو مبدأ القيد المزدوج وهو تكافؤ وتساوي من الناحية المحاسبية. ويشمل هذا الميزان كل خطأ في تقيم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات، وهذا الحساب استراتيجيات تهدف في ظل سياسة الأمن القومي إلى إدراج مشتريات عسكرية ضمن هذا الحساب لضرورة عدم الإفصاح عن هذه الصفقات يتم إدراج هذه المشتريات في حساب السهو والخطأ.[2]

- **حساب الاحتياطات الرسمية الدولية:** يتضمن هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة زمنية، من أجل تسوية العجز أو الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات أي رصيد الحساب الجاري والمعاملات الرأسمالية، فإذا افترضنا أن مجموع المدفوعات إلى الخارج (الجانب المدين) تفوق المتحصلات من الخارج (الجانب الدائن) فإن ميزان المدفوعات يكون في حالة عجز ويحتاج إلى تسوية من خلال الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي وفي حالة فائض تزداد الاحتياطات الدولية[3]. ويمكن حوصلة أهم أقسام ميزان المدفوعات في الجدول رقم 1:

[1]- خالد أحمد فرحان الشهداني وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام لنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص49.

[2]- سي محمد كمال، **مدخل إلى اقتصاد الدولي**، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص135.

[3]- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية، الإسكندرية، 2001، ص294.

الجدول رقم 01: أقسام ميزان المدفوعات

الحساب	دائن	مدين	الصافي
أولا: ميزان المعاملات الجارية	X	X	X
1-ميزان التجارة المنظورة	X	X	X
الصادرات	X	-	-
الواردات			
2-ميزان التجارة غير المنظورة	-	X	X
عوائد الاستثمار	X	X	X
النقل	X	X	X
السياحة	x	x	x
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد			
ثانيا: ميزان رأس المال			
1-ميزان رأس المال طويل الأجل	X	X	X
ميزان رأس المال طويل الأجل الخاص	X	X	X
ميزان رأس المال الرسمي	X	X	X
ميزان رأس المال قصير الأجل	X	X	X
2-ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص	X	X	X
ميزان رأس المال القصير الرسمي	x	X	x
ثالثا: ميزان السهو والخطأ	x	x	x
رابعا: حساب الاحتياطات الرسمية الدولية	x	x	

المصدر: عبد القادر متولي، **الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات**، عمان، دار الفكر،2011، ص125.

يتضح من الجدول أن ميزان المدفوعات ينقسم إلى أربعة موازين أو حسابات، وكل ميزان من هذه الموازين ينقسم بدوره إلى مجموعة من العناصر الفرعية، وكل منها تختلف في طريقة القيد، إلا أن العنصر الوحيد الذي تشترك فيه هذه الأخيرة هو إبراز الوضعية الاقتصادية للبلد اعتمادا على مجموعة من المؤشرات.

I-1-6. المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها و مدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان، الذي تظهر أهميته سواء خلال الفترة الواحدة له، أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية، وهذا من خلال دلالات تعبر عن[1]:

– أهمية المبادلات الاقتصادية: وذلك من خلال معرفة أهم السلع والمنتجات التي تصدرها، وطاقتها الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني. وقدرة الإنتاج المحلي على المنافسة الخارجية، والاستجابة إلى متطلبات الاقتصاد العالمي؛

– توقع تطورات سعر الصرف والعوامل المحددة له في فترة زمنية محددة والحكم على مدى ملائمة القيمة الخارجية للعملة المحلية، وتطوراتها مع مقتضيات المركز المالي والاقتصادي للدولة؛

– متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي لدولة بعد انتهاجها سياسات اقتصادية تنموية صناعية بالدرجة الأولى، ودلك من أجل تغليب الإنتاج الصناعي في الصادرات، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وهدا من أجل دخول رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة القوة الإنتاجية للاقتصاد؛

– معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، وحجم المبادلات ونوع السلع، حيث يمكننا معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، ودلك بفضل مؤشرات اقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية وهي[2]:

***علاقة الميزان التجاري بموازين الاقتصاد الكلي:** لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (x - M) \quad .....(1)$$

حيثY: تمثل الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق في فترة معينة

C: الاستهلاك الداخلي

I: الاستثمار الداخلي

X: الصادرات من السلع

M: الواردات من السلع

[1]– محمد زكي شفاعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، ص72.

[2]– حنان لعروق، مرجع سابق، ص ص27 28.

من العلاقة(1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

C+I تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ -EI، حيث :

$$Y - El = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$ ومنه :

يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي Y–Elحيث:

X-M : يمثل رصيد الميزان التجاري

فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كليا بجزء $(Y - El > 0)$ إذا حقق البلد فائضا في الناتج الداخلي

من الإنتاج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد موجب للميزان. أما إذا كان هنالك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية $(Y - EL < 0)$فإن البلد يلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة $(X - M < 0)$.

***معدل التغطيةTC** : هو عبارة عن نسبة الصادرات إلى الواردات من السلع، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$TC = (X / M)\ 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة من الواردات، فإذا كان هذا المعدل أقل من المائة فإن الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها.

***معدل التبعية:TD)**: هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع Mإلى الناتج الداخلي الخام، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$TD = (M / PIB) \ldots\ldots(5)$$

كلما كان هذا المعدل صغير فإن ذلك يعني أن البلد ليست له تبعية كبيرة للخارج.

***معدل القدرة على التصدير (TE)**: هو عبارة عن نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الإجمالي:

$$TE=(X / PIB)\ 100 \ldots. (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبير فإن ذلك يدل على أن للبلد القدرة كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

***معدل القدرة على سداد الواردات CPM:**

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أصغر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يتجاوز عدد الأيام التسعين يوما. وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف إلى الواردات.

$$CPM = (RC /M)\ 360 \ldots\ldots\ldots (7)$$

*** العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام:** يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$BOC/PIB \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث:

BOC : يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية

عموما إذا كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء،أما إذا تجاوزه فان الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة حيث أن احتياجات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

***ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي** : حسب KINDLEBERGER فإن هنالك علاقة بين مستوى النمو الاقتصادي وتطور ميزان العمليات الجارية أو ميزان المدفوعات حيث يبين أن هنالك ست مراحل لهذا التطور، حيث أن المراحل الثلاث الأولى تكون عند مستوى ضعيف للنمو ويكون البلد فيها مدينا أو مقترضا، والثلاث الأخيرة يكون فيها عند مستوى نمو مرضي ويكون البلد دائنا أو مقرضا.[1]

I-2. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات متوازن دائما من الناحية المحاسبية نتيجة إتباعه مبدأ القيد المزدوج عند تسجيل كل عملية وبالتالي فإن الاختلال المقصود هو الاختلال الاقتصادي حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة ومنه يظهر العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

I-2-1. توازن ميزان المدفوعات: لأن طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان، أحدهما دائن و آخر مدين، أي تنشأ حقوق لطرف

[1]-بربري محمد أمين، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائي خلالفترة1990-2003**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005، ص ص12،11

الدائنة ومستحقات على الطرف الأخر أي مديونية. وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات متوازن من الناحية المحاسبية.[1]

أ- التوازن المحاسبي: ونقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جمع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم الدقة الإحصائيات لذلك يضاف حساب آخر يسمى حساب السهو والخطأ، من أجل تسجيل فيه القيود الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع مجموع الجانب المدين وبذلك يكون التوازن الحسابي للميزان.[2]

ب- التوازن الاقتصادي: يقصد به الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.[3]

I-2-2. العجز في ميزان المدفوعات

* **التعريف العجز:** العجز بصفة عامة هو الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محددة[4]

* يعتبر الاختلال الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، وعند قولنا هنالك اختلال في ميزان مدفوعات فإننا نتحدث عن حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدولة الأخرى. مطلوباتها لتلك دولة ويقصد هنا بالاختلال هو وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات ومقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود الميزان، فيجب دراسة كل عناصره من أجل معرفة الخلل محاولة سيطرة عليه ومعالجته[5]

I-2-3. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات: هناك العديد من أنواع الاختلال، حيث أنها لا تقتصر على العجز فقط، وإنما تشمل الفائض أيضا، وينقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- الاختلال المؤقت: ينقسم بدوره إلى

---

[1]- د-فليح حسن خلق، **الاقتصاد الكلي**، ط1 ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص398.

[2]- أ.د.محمد العربي ساكر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص94.

[3]- المرجع نفسه،ص94.

[4]- سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص76.

[5]- عبد الوحيد صرارمة، بعلول نوفل، **قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات**، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد2 العدد2، 2018، ص400.

– **الاختلال الموسمي:** يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجود هذا الاختلال والعكس صحيح. ويظهر هذا النوع من الاختلال في الدول التي تعتمد على نشاط اقتصادي متمثل في الزراعة، فإنه في موسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز[1]؛

– **الاختلال العارض:** هو اختلال ينجم عن حدث عارض لا يتحقق مع طبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية لدولة ومثال ذلك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، خصوصا في الدول الزراعية، وذلك نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية، مما يؤدي إلى حدوث اختلال سالب في ميزان التجاري نتيجة انخفاض التحصيل في العملات الأجنبية، وقد يؤدي إلى حدوث اختلال موجب وذلك عندما تحدث حروب من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق الفائض في ميزان التجاري[2]؛

– **الاختلال الدوري:** يصيب هذا النوع من الاختلال الدول الرأسمالية إذ يرتبط أساسا بالدورات الاقتصادية، سواء كانت فترات الرواج أو الكساد في الاقتصاد الوطني، ولاشك أن حالة نشاط والازدهار التي تتضمنها الدوارات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي، وزيادة إنتاج الدولة يؤدي بذلك إلى زيادة قدرتها على التصدير حيث ترتفع قيمة الصادرات على الواردات يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان، والعكس في حالة الكساد والانكماش، بمعني إن الاختلال هنا مرتبط بالدورات الاقتصادية ويزول بمجرد زوالها[3]

– **الاختلال الإتجاهي:** هو اختلال يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة وذلك نتيجة انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو. ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات بنسبة كبيرة في حين انخفاض أو انعدام في زيادة الصادرات بنفس النسبة والسبب يكمن في الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها دولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي[4]؛

– **الاختلال النقدي:** هو اختلال ناتج عن التضخم، بحيث يعتبر هذا الأخير أحد أهم مصادر الاختلال في ميزان المدفوعات، فإن زيادة في الدخل النقدي في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات مما يؤدي إلى

[1]– محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص260.

[2]– المرجع نفسه، ص 260.

[3]– فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص129.

[4]– محمود يونس، مرجع سابق، ص ص261.262.

ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يؤدي ذلك إلى تشجيع الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات نتيجة ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات[1]؛

ب- الاختلال الهيكلي (الدائم) : هو اختلال يستمر وجوده فترات طويلة وهو ما يمكن أن ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية، والذي يطلق عليه الاختلال الهيكلي أو البنيوي، أي الاختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية أو الهيكل الاقتصادي. وهذا الاختلال يرتبط أساسا بضعف درجة التنوع النشاطات الاقتصادية وضعف الجهاز الإنتاجي، وضعف درجة مرونته والذي يتسم بارتفاع درجة اعتماد على العالم الخارجي سواء من خلال استراد السلع، والخدمات ورؤوس الأموال، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن أن يتاح للتصدير من سلع وخدمات ورؤوس ال[لأموال. بسبب أوضاع التخلف الذي يعيشها لا تساعده على توفير مثل هذه القدرة، وهو الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى عدم تزايد صادراته بالشكل الذي يتماشى مع وارداته. وهو ما ينجم عنه تفوق الواردات على الصادرات وحصول عجز في ميزان التجاري، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات وبشكل مستمر ومتزايد في حالات ليست بقليلة.[2]

I-2-4. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات : توجد هنالك عديد من أسباب التي تؤدي إلى حدوث الخلل في ميزان مدفوعات منها داخلية وخارجية ونتطرق إليها فيما يلي :

أ- الأسباب الداخلية لحدوث العجز في ميزان المدفوعات: وتنقسم إلى مايلي:

* **اتساع فجوة الموارد المحلية:** إن البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة ودلك بسبب انخفاض الدخل وارتفاع معدل نمو السكاني إضافة إلى انخفاض كفاءة الاستثمار وضعف الإنتاجية المحلية، وغيرها من العوامل. حيث يعجز الادخار عن تلبية متطلبات الاستثمار والبنية التحتية للدولة، مما يؤدي بذلك إلى زيادة في الواردات من السلع الاستهلاكية لسد عجز المحلي بسبب ارتفاع عدد سكان وارتفاع حاجاتهم الاستهلاكية، إضافة إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتلك الاستثمارات. وهذا ما دفع الدولة إلى توفير نقد أجنبي لتمويل هذه الواردات المتزايدة مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات؛

* **نمط التنمية والتصنيع:** حيث أنه بعد الاستقلال لجأت العديد من الدول النامية إلى انتهاج مجموعة من مناهج لتنمية البلاد حيث أنه تم التركيز على القطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي، وذلك عن طريق سحب الفائض من القطاع الاقتصادي لسد حاجات السكان وذلك من خلال توفير الغداء الرخيص لسكان المدينة، باستخدام الصادرات الزراعية لتمويل الواردات وتوفير المواد الخام الرخيصة للصناعات المحلية، مما أدى إلى زيادة هجرة من الريف إلى المدن وتدني إنتاجية الأرض

[1]- رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر**، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1980، ص490.

[2]- د-فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007،ص ص404 405.

الزراعية، مما أثرا سلبا على المنتجات الغذائية بسبب عدم توفر المواد الخام اللازمة في صناعات المحلية، مما أدى إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات بسبب استراتجيات التصنيع التي أتبعتها هذه البلدان.

***تزايد معدل التضخم:** هنالك تأثير سلبي للتضخم على ميزان المدفوعات وذلك لأنه يضعف الوضع التنافسي لصادرات البلد الذي يعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع في الواردات على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات[1].

ب- الأسباب الخارجية لظاهرة العجز في ميزان المدفوعات: و ينقسم إلى مايلي:

* **الارتفاع في أسعار الفائدة العالمية:** أسعار الفائدة كانت منخفضة في السبعينات بسبب الزيادة في الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية الدولية مما أدى ذلك إلى وجود وفرة في التمويل، بسبب الارتفاع الذي حدث في الثمانينات بعد أن كان في الصفر حيث وصل إلى6.7 % في عام 1981 و10 %عام 1982 وذلك راجع إلى ارتفاع معدل التضخم الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انخفض بعد ذلك عام 1986 واستقر عند 3.13% في المتوسط في التسعينات، وترتب عن ذلك وجود ديون لدى البلدان النامية بكثرة حيث بلغت حوالي 17 مليار دولار في فترة السبعينات فإذا بها ترتفع إلى 100 مليار دولار في فترة الثمانينات و إلى أكثر من299 مليار دولار في التسعينات مما أدى إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات؛

* **الركود الاقتصادي العالمي:** حدث نتيجة ارتفاع في أسعار النفط في فترة السبعينات ونهايتها، آثار انكماشية على البلدان المتقدمة، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ سياسة اقتصادية كلية من أجل تخفيض معدلات التضخم التي حدثت في تلك الفترة، مما أدى ذلك إلى حدوث ركود في العجلة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل النمو، مما أثر على الحركة التجارية الدولية، حيث انخفاض معدل النمو السنوي وحجم الصادرات العالمية، أدى إلى انخفاض صادرات البلدان النامية أكثر من المتقدمة. حيث أن هذه الأخيرة أتبعت سياسات اقتصادية على البلدان النامية كرد فعل بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة دخلت دول النامية في عجز في ميزان مدفوعاتها بقيمة 25 مليار دولار في فترة الثمانينات بسبب ركود العالمي؛

* **تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية:** ويرجع ذلك إلى الخلل الذي حدث في أسعار النفط في فترة الثمانينات حيث نتج عن ذلك ارتفاع معدلات التبادل في الدول المتقدمة عكس الدول النامية وخاصة النفطية، حيث بلغ متوسط خسارة البلدان النامية من معدلات التبادل التجاري حوالي (0.4-) في حين اكتسبت الدول المتقدمة في نفس الفترة حوالي (0.8+) سنويا وهذا بفضل التقلبات في أسعار النفط في حين

[1]- ناهض قاسم القدرة، **إختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص38.

انخفاض هذا الأخير يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وخاصة الدول النفطية التي تعتمد على 90 في المائة من دخلها على النفط؛

* **هروب رؤوس الأموال إلى الخارج:** مما لاشك فيه أنه لهذه الظاهرة أثر سلبي على ميزان المدفوعات حيث أنها تجعل هذا البلد في حاجة دائمة لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، واستيراد السلع الضرورية للوفاء بأعباء خدمة الدين، حيث أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك، مما يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، حيث أن المؤسسات الدولية ترى سبب هذه الظاهرة في تحديد سعر سوق العملة الوطنية، انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في البنوك الوطنية، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم في هذه البلدان، حيث يرى آخرون أن السبب يكمن في الرشوة والفساد الإداري واستغلال السلطة والنفوذ لتحقيق ثروات هائلة وغير مشروعة حيث هروب رؤوس الأموال المحلية يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات[1].

ج- أسباب أخرى لظاهرة العجز في ميزان المدفوعات: وتنقسم إلى ما يلي:[2]

* **ارتفاع تدفق رؤوس الأموال الساخنة:** إن زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى دولة ما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة صادرات السندات مما يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها، أما الدول المستثمرة أو المقترضة فإنها تحتاج إلى العمل على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها نتيجة اختلال الذي ترتب على استراد السندات؛

* **التغيرات الهيكلية:** حيث تعتبر من الأسباب الرئيسية لحدوث اختلال في ميزان المدفوعات، حيث انه توجد اختلالات قصيرة الأجل وسببها السلع والخدمات، أما الطويلة فتمس عناصر الإنتاج أما الاختلال الذي يمس ميزان بكثرة هو اختلال هيكلي قصير بسبب تغيرات في الطلب والعرض على السلع و الخدمات؛

* **الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية:** أن ميزان المدفوعات يتأثر بالصراعات السياسية والعسكرية لبلد ما مما يؤدي إلى توجيه مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية والإنتاجية إلى الإنفاق غير الاجتماعي، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج والتصدير وزيادة الواردات والديون الخارجية، وهروب العمالة الماهرة وكذلك رؤوس الأموال المعدة للاستثمار، مما يؤدى إلى حدوث خلل كبير في ميزان المدفوعات.

[1]- سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص ص،78،82

[2]- ناهض قاسم القدرة، مرجع سابق، ص 39.

I- 3. طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

لقد توالت النظريات الاقتصادية المختلفة في إيجاد طريقة معينة من أجل إعادة التوازن في الميزان المدفوعات، ولقد اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي، في هذا العنصر سوف نتطرق إلى النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، التصحيح وفق مدخل الاستيعاب.

I-3-1. التصحيح عن طريق آلية السوق (النظرية الكلاسيكية) : عالجت النظرية الكلاسيكية بدورها موضوع الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث ركزت على عدة عناصر منها تشغيل كامل لعناصر الإنتاج، والعمل بقاعدة الذهب والربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وثبات أسعار الصرف، ومرونة حركة الأسعار المحلية[1]. و في ظل الافتراضات التي انطلقت منها أكدت هذه النظرية على أن التوازن يحدث تلقائيا من خلال التأثير الآلي ولتوضيح هذه الآلية بصورة أدق وجب تميز بين حالة كون الميزان المدفوعات في حالة فائض أو عجز.

أ. حالة وجدود فائض في ميزان المدفوعات: يكون ميزان في حالة فائض عندما يفوق إجمالي الصادرات إجمالي الواردات في أي دولة والسؤال المطروح هل يستمر الفائض إلى ما نهاية أم لا؟ النظرية الكلاسيكية ترد لن يستمر تحقيق هدا الفائض إلى ما لا نهاية وتفسير ذلك في تأثير وجود هذا الفائض على مستويات الائتمان والأجور في الداخل بالارتفاع. إن الفائض هنا يقصد به الذهب في حالة حدوث فائض في الميزان فيدل ذلك على دخول كميات كبيرة من الذهب إلى البلد مما يؤدي إلى زيادة في العرض النقدي الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للبلد مقارنة مع البلدان الأخرى ويترتب عليه نتيجتين:

أولها: انخفاض صادرات البلد إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من جهة نظر الأجانب؛

ثانيا: ارتفاع في واردات البلد من الخارج نظرا لانخفاض أسعار سلعها مقارنة بأسعارها المحلية، وتستمر هذه العملية حتى يحدث التوازن في الميزان بشكل تلقائي.

ب. حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات: يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز إذا كانت عوائد الصادرات الدولة أقل من وارداتها، أي أن ما عليها للعالم أكثر مما لها عنده، فكيف ستسدد الدولة هذا العجز؟ يتم سد هذا العجز عن طريق خروج الذهب من داخل إلى خارج مما يؤدي ذلك إلى انخفاض مستويات الائتمان وبتالي انخفاض الأجور، وهذا الأخير بدوره يؤثر على مستوى أسعار الصادرات فيزداد

[1]–رضا عبد السلام، **العلاقة الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007، ص166.

الطلب العالمي عليها، فيزول العجز تدريجيا وربما يحقق الميزان فائضا، وهكذا يستمر الميزان تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة.[1]

I-3-2.التصحيح عن طريق التدخل الحكومي (النظرية الكينزية)[2]: من أهم شروط هده النظرية ثبات أسعار الصرف، ثبات الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل. ولقد كانت هنالك فكرة قائمة من قبل أن هذه النظرية تقول أن التوازن في الميزان المدفوعات يحدث تلقائيا بسبب الضغوط التي يمارسها قانون العرض والطلب في ظل التشغيل الكامل والحرية الاقتصادية، وكانت سائدة حتى ظهور مؤلف كينز (النظرية العامة عام1936م) حيث بدل وسيلة التصحيح في مجال الأسعار إلى مجال تغير الدخل. ولقد حاول كينز تحديد العلاقة بين العوامل الخارجية والديناميكية والدخل ومستوى العمالة والاستثمار بحسب المعادلة التالية:

$$GNP=CP+IP+G+x-M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

GNP : إجمالي الناتج القومي

CP : الاستهلاك الخاص

IP : الاستثمار الخاص

G : الإنفاق الحكومي

X : الصادرات

M : الواردات

(NX =X - M) صافي الصادرات

اعتبرا كينز إن الاستهلاك والإنتاج يرتبطان مباشرة بالدخل حيث أن الزيادة في الدخل يترتب عنها زيادة في الاستهلاك، في حين انه توجد علاقة بين الصادرات والواردات والدخل فهي علاقة ذات اتجاهين. فمن ناحية تميل التغيرات في الصادرات والواردات إلى أحداث التغيرات في الدخل، ومن ناحية أخرى تتضمن تغيرات في الدخل عادة تغيرات في نفس اتجاه الواردات، في حين أن الصادرات يرتبط نموها بمستوى الدخل في الدول الأخرى، في حالة استقرار أسعار الصرف سوف تكون علاقة بين دخل والواردات مثل العلاقة بين الاستهلاك

[1]– رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص167.

[2]– توفيق عبد الرحيم يوسف، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، مرجع سابق، ص32.

والدخل، أما الاستثمار فيرتبط بسعر الفائدة، انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار و العكس ارتفاع سعر الفائدة يحد من الاستثمار.

في حالة مواجهة الدولة عجز في ميزان مدفوعاتها فان كينز اعتمد في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما[1]:

- **الميل الحدي للاستيراد:** يبين أثر التغير في الدخل على الواردات؛

- **مضاعف التجارة الخارجية:** يبين عدد المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة تغير أحد مكونات التجارة الخارجية، فهو نسبة التغير الكلي في الدخل الوطني إلى التغير الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع دولة أخرى.

إن الاختلاف الحاصل في ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي يحدث تغير في مستوى الدخل المحقق، وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

* **حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات:** في حالة تسجيل فائض سوف تزداد صادرات البلد مما يؤدي إلى زيادة في معدل الأجور ثم ارتفاع الدخل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بنسبة اكبر نتيجة للعمل المضاعف فتزداد الواردات مما يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات؛

* **حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات:** والسبب في ذلك ضيق فرص الاستثمار المحلى وانخفاض الطلب على صادرات الدولة مما يؤدي إلى انخفاض الدخل بمقدار يحدده المضاعف وهو ما ينتج عن انخفاض الواردات بمقدار يحدده الميل الحدي للاستيراد، وبالتالي فان انخفاض الواردات يسد الفرق بين الحقوق والديون ويعيد التوازن في ميزان المدفوعات[2].

I-3-3.التصحيح وفق مدخل الاستيعاب: وفق مفهوم الاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على انه الفرق بين متحصلات ومدفوعات مقيمين في دولة ما، بمعني آخر فميزان المدفوعات يقصد به وفق هذا المبدأ الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما، والميزان هنا يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الإنتاج، من هذا المفهوم فان العجز في ميزان المدفوعات يقصد به زيادة الإنفاق القومي

[1]- باسم الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص ص67، 68.

[2]-رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص209.

على الدخل القومي والعكس في حالة الفائض[1]. إن مشاكل ميزان المدفوعات تنشا بسبب الاختلال بين الدخل المحلي والإنفاق لذلك نلخصه حسب المعادلة التالية:[2]

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

$$B=C+I+G$$

$$B=Y-A$$

حيث إن:

B وضع الحساب الجاري :

الصادرات :X

الواردات: M

الناتج القومي:Y

الاستيعاب: A

وتعد معرفة الكيفية التي تؤثر بها تخفيض العملة على كل من الدخل والاقتصاد مسالة حاسمة بالنسبة إلى مدخل الاستيعاب فالتخفيض يعتبر اكتر فعالية وأكثر خطورة وذلك لأن الدولة التي تقوم بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى، لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي وإنما بموافقة المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي،إضافة إلى ضرورة توفر شروط معينة لنجاح هذه العملية.

I-4. سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات دولة ما يعد من أكثر المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد كما ذكر من قبل وهنالك العديد من الأسباب التي تنطوي وراء الاختلالات التي تتعرض لها الحسابات الخارجية، هذه الأخيرة تختلف باختلاف تلك الأسباب التي بدورها تؤدي إلى اختلاف السياسات المتبعة لمعالجة الاختلال في ميزان، في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم السياسات المتبعة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث سوف نتطرق أولا إلى السياسة المالية والنقدية ودورها في معالجة الاختلال ميزان داخلي وخارجي، ثم نتطرق بعد ذلك إلى لأدوات السياسة التجارية كأداة لتصحيح الاختلال، وأخير وفيتم عرض سياسة الرقابة على الصرف ومدى مساهمتها في التخفيف من حدة الاختلال في ميزان المدفوعات.

[1]– حنان لعروق، مرجع سابق، ص42.

[2]–هجير عدنان زكي، **الاقتصاد الدولي**، دار الفكر، دمشق، 2008، ص ص278–279.

I-4-1. السياسة المالية والنقدية ودورها في تسوية الاختلال الداخلي والخارجي

لا تستطيع السياسة النقدية العمل دون السياسة المالية، لأنهما مكملان لبعضهما البعض، وذلك من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وهذا بدوره ينصب في إطار معالجة اختلال في ميزان المدفوعات

أ- السياسة النقدية ودورها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي، وتبنى السياسة النقدية على تأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات تسمى أدوات النقدية؛[1] وفيما يلي عرض طريقة عمل السياسة النقدية ودورها في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، أفضل علاج لمحاربة التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو أن تخفض الإنفاق الكلي، والسياسة النقدية يمكن أن تساعد في خفض ضغط عل الطلب، باختصار أن السياسة النقدية مقيدة ستؤدي إلى خفض عرض النقود وبالتالي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية. هذا بدوره يثبط الإنفاق على الاستثمار المحلي ويخفض الدخل القومي (عن طرق عملية المضاعف) وهذا يحفز انخفاض في الواردات وبالتالي يخفض العجز في ميزان المدفوعات وعلاوة على ذلك، الارتفاع في أسعار الفائدة المحلية يجدب رؤوس الأموال الأجنبية، التي تساعد الدولة على تمويل العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض من الضغط الواقع على الاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي، الانخفاض في عرض النقود بسبب أيضا انخفاض الأسعار الداخلية بالنسبة إلى الأسعار في الدول الأخرى مما يدفع إلى تحويل إنفاق كل من المواطنين والأجانب من المنتجات الأجنبية إلى المنتجات المحلية، فتقل الواردات وتزيد الصادرات مما يؤثر ذلك على ميزان المدفوعات، ومنها يمكن القول أن التغير في عرض النقود عن طريق السياسة النقدية، تميل لأن تؤثر على ميزان المدفوعات إلى حد ما، عن طريق كلا من تغيرات أسعار الفائدة وتغيرات في الأسعار الداخلية.[2]

ب- السياسة المالية ودورها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات: يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة و لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (الاجتماعية والسياسية) خلال فترة زمنية معينة؛[3] إن جناحي السياسة المالية هما الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، حيث يمكن للسياسة المالية أن تسيطر على العجز من خلال سيطرتها على التضخم وذلك عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص، أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي أو مزج العنصرين معا، يجب على السياسة المالية

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي**، ط1، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2002 ، ص90.

[2]- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الدولية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص417 420.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص43

في أوقات التضخم أن تخفض من الإنفاق الخاص عن طريق زيادة في الضرائب لان الزيادة في هذه الأخيرة تميل لأن تخفض الإنفاق الخاص، وإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على إحدى السلع سينخفض الإنفاق عليها مباشرة عن طريق رفع تكلفة المشتريات ، ومنه فالسياسة المالية تساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو فرض الضرائب جديدة أو زيادة فيها لتقليل حجم الدخل الممكن وذلك لخفض مقدار الفجوات التضخمية، تشجيع الادخار أو إدخال مشروعات الادخار إجباري، إدارة الدين العام بحيث تخفض عرض النقدي. وتحدد هذه الفعالية من خلال عاملين هما:

– مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات

– مدى ما يمكن أن ينتج عن الانخفاض في الطلب في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات؛[1]

ج– علاقة العجز الموازي بالعجز الخارجي: يمكن إقامة علاقة محاسبية بين الميزانية العامة وميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات انطلاقا من معادلات الناتج المحلي الخام.

الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق يساوي:المعادلة رقم10

$$PIB = Cp + Ip + G + (X – M) \dots (10)$$

حيث أن:

Cp: الاستهلاك الخاص؛

M : الواردات من السلع والخدمات؛

Ip : الاستثمار الخاص؛

G : الإنفاق العمومي؛

T : إيرادات الحكومية (الضرائب)؛

X : الصادرات من السلع والخدمات؛

R : صافي التحويلات الخارج؛

الناتج المحلي الخام من وجهة نظر إستخدمات الدخل المعادلة رقم11

[1]–كمال بكري، مرجع سابق، ص ص420 421.

$$PIB = Cp + Sp + T + R \ldots\ldots\ldots (11)$$

انطلاقا من المعادلة 10و11 يمكن صياغة المعادلة رقم12

$$Cp+Ip+G+X-M = Cp+Sp+T+R \ldots (12)$$

ومنه

$$(Ip - Sp) + (G - M) = M - X + R \ldots\ldots (13)$$

تبين المعادلة رقم 13 أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي رصيد (الاستثمارات– الادخار) للقطاع الخاص والعجز الشامل للميزانية، ومنه فإن العجز الشامل في الميزانية لابد أن يقابل :[1]

– إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص المحلي تزيد عن استثماراته؛

– إما بعجز في الحساب الجاري الخارجي؛

– إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص أو بعجز في الحساب الجاري الخارجي؛

وتطرح هذه المعادلة إمكانية افتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الميزانية العمومية وعجز الحساب الجاري، وهنالك دراسة أنجزها البنك العالمي تبين أن العجز الموازي كان هو السبب الرئيسي وراء أزمة الدين الخارجي حيث تزايد العجز الحساب الجاري الكلي كلما تزايد العجز الموازني لديها، ولمواجهة هذا الاختلال الداخلي تعتمد الدولة على السياسة المالية والنقدية إلى إحداث آثار على التوازن الخارجي. ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

[1]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص208 209.

الجدول رقم02: طبيعة العلاقة بين الاختلال الداخلي والخارجي

الاختلال المزدوج	السياسة المالية	السياسة النقدية	الميزان الخارجي
التضخم/العجز	انكماشية(تخفيض الإنفاق)	انكماشية(رفع سعر الفائدة)	توازن الميزان
الانكماش/العجز	توسعية(زيادة الإنفاق)	توسعية(تخفيض سعر الفائدة)	زيادة تدهور ميزان المدفوعات
التضخم/الفائض	انكماشية(تخفيض الإنفاق)	انكماشية(رفع سعر الفائدة)	توازن الميزان
الانكماش/الفائض	توسعية(زيادة الإنفاق)	انكماشية(تخفيض سعر الفائدة)	توازن الميزان

المصدر:خالد أحميمة، **أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى2011** ، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص111.

يتضح من الجدول رقم 2 أنه يمكن توضيح أربعة حالات تنتج عن معالجة الاختلال الداخلي وهو كمايلي:[1]

- **حالة التضخم المقترن بالعجز:** تعد الطريقة المثلى لمعالجة التضخم هي السياسة المالية انكماشية، والسياسة النقدية انكماشية ، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض الإنفاق وتخفيض الطلب الخارجي والداخلي للتقليل من التضخم من جهة، ومن جهة أخرى تخفيض الواردات مع زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى داخل مع الحد من خروجها عن طريق رفع سعر الفائدة؛

- **حالة الانكماش المقترن بالعجز:** تتم المعالجة الاختلال عن طريق إتباع سياسة مالية توسعية من أجل امتصاص فائض العروض، مع خفض سعر الفائدة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الواردات مع زيادة تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج بحثا عن سعر فائدة أفضل، وعليه فهذا الإجراء يمكن أن يزيد من شدة العجز في ميزان المدفوعات؛

- **حالة التضخم المقترن بالفائض:** يقترح إتباع سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية، وذلك من أجل السيطرة على العجز عن طريق تخفيض مستوى الطلب على المنتجات المحلية والأجنبية، مع انخفاض الواردات وزيادة تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل في مقابل تراجعها نحو الخارج، وأمام فائض ميزان المدفوعات فإن الدولة سوف تحقق فائضا أكبر؛

- **حالة الانكماش المقترن بالفائض:** تجد الدولة نفسها هنا مضطرة لمواجهة الزيادة في مستوى العرض الكلي عن مستوى الطلب الكلي متبعة بذلك سياسة مالية توسعية دائما مع سياسة نقدية توسعية، مما يدفع بالواردات إلى الزيادة وخروج رؤوس الأموال إلى الخارج وذلك بسبب تخفيض سعر الفائدة، ونتيجة لذلك يحدث التوازن الداخلي والخارجي معا؛

[1]-خالد أحميمة، مرجع سابق، ص ص111 114.

ومنها يمكن القول أنه من أجل المعالجة الآلية للاختلال الداخلي والخارجي تعمل الدولة من خلال ضبط أدوات السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد ، وفيما يتعلق بالمعالجة المستقلة للاختلال الداخلي فيمكن تحقيق التوازن عن طريق الزيادة في سعر الفائدة أو إتباع سياسة مالية انكماشية، أما بخصوص المعالجة المستقلة للاختلال الخارجي فيكون ذالك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية أو توسعية بتنسيق مع سياسة نقدية سواء كانت انكماشية أو توسعية؛

I-4-2. أدوات السياسة التجارية كأداة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية، بغرض تحقيق بعض الأهداف. وفيما يلي يتم عرض لأهم أدوات السياسة التجارية؛

أ- الرسوم الجمركية: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخول، وارداتها أو خروج صادراتها وفيما يتعلق بميزان المدفوعات فالمعتقد بصفة عامة أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسينه عن طريق تخفيض الواردات مع بقاء الصادرات على ما هي عليه، ولكن هذه النظرة تحمل أثر هذا التغير على الدخل القومي من ناحية، وأثره على سلوك الدولة الأخرى من ناحية أخرى، فانخفاض الواردات مع بقاء الصادرات على حالها سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القومي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الواردات، ومن هنا تكون النتيجة النهائية في تحسين ميزان المدفوعات تكون أقل من تخفيض الأولي في الواردات؛[1]

ب- نظام الإغراق: الإغراق هو تطبيق لنظرية التميز ألسعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد به بيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية، والإغراق بهذا المعني هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية إذا يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحلين في هذه السوق وعلى حساب المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليه، لذلك فإن الدولة التي تستشعر بداية الإغراق تسارع بإتخاد الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي. مثل تعمل على رفع رسوم الجمركية؛[2]

ت- نظام الحظر أو المنع: المقصود بالحضر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج حيث تقوم بحظر الواردات فقط أو الصادرات فقط أو حظر الصادرات والواردات معا، وعندئذ قد يكون الحظر على

[1]- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص ص286 290.

[2]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص236.

جميع السلع أو يكون جزئيا على بعض السلع وفي جميع الحالات لا يعتبر الحظر نظام للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، ولهذا فهو يعتبر حظر على التجارة الدولية؛[1]

ث- حصص الإستراد: هو نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استرداها من سلعة خلال مدة معية. بحيث لا يسمح بإستراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة فالدولة هي التي تحدد الكمية ولا يجوز تجاوزها وهنا يعتبر نظام الحصص الإستراد نوعا من القيود المفروضة على الواردات على كميتها وقيمتها، فهو قيد كمي وكيفي مؤكد؛[2]

ج- نظام الحصص: ولقد ظهر أول مرة في الحرب العالمية الأولى كإجراء مؤقت لتحديد الواردات، تم عاد مرة أخرى للظهور وخاصة في فترات معينة مثل حروب وأزمات وعندما تتدهور أسعار الواردات، حيث يدفع بدول بإتباع نظام الحصص وفرض قيود على الإستراد ونادرا على التصدير من خلال تدخل الدولة في كمية السلع التي تستوردها أو تصدرها، أما آثار الاقتصادية لنظام الحصص فهي كثيرة ومتنوعة ولا يوجد فرق بينها وبين الرسوم الجمركية باستثناء الأثر الخاص بتحقيق الإيرادات لخزينة الدولة، ففرض هذا النظام على السلع المستوردة يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج والداخل مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي، والذي يتوقف على كيفية تنظيم نظام الحصص على هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام؛[3]

د- إعانات التصدير: وتعد وسيلة الإعانات من الوسائل التي تستخدمها الدولة بقصد زيادة قدرة السلع الوطنية على المنافسة الدولية، ويتم ذلك عن طريق تخفيض أثمان هذه السلع بقدر قيمة الإعانات المخصصة لها، وأما أن تكون هذه الإعانات مباشرة أو غير مباشرة، حيث تمثل الأولى في دفع مبالغ نقدية لسلعة معينة وتحدد على أساس قيمي أو نسبي من قيمة هذه السلعة، أو نوعي على حسب نوع هذه السلعة أما الأخيرة فتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي وذلك عن طريق تشجيع المشروعات على التوسع في الإنتاج وتخفيض تكاليف الإنتاج، فالإعانة نظام يشجع الصادرات محققة نوع من الحماية على المنتجات المحلية، غير أن هذه الإعانات قد تحدث رد فعل مضاد على البلد المستورد لأنه سيفرض رسم جمركي إضافيا مساويا بمقدار الإعانة على السلعة التي منحت الإعانة التصدير عليها مما يؤدي إلى رفع ثمنها؛[4]

---

[1]- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص127.

[2]- المرجع نفسه، ص143.

[3]-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص259.

[4]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**،ط1، منشورات الجلي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2006 ص218.

I-4-3. سياسة الرقابة على الصرف ودورها في علاج اختلال ميزان المدفوعات

تعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض حيث تتخذها الدولة من أجل المحافظة على قيمة العملة الوطنية مرتفعة والغرض من الرقابة على الصرف هو الحد من خروج رؤوس الأموال من الدولة والحد من الواردات الغير ضرورية، وهذا بالإضافة إلى عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكامل في الداخلون خشية الاختلال في التوازن الخارجي للدولة

I-4-3-1. أسباب فرض الدولة الرقابة على الصرف: هنالك عدة أسباب تدعو الدولة إلى فرض الرقابة على الصرف ولأكن برم من تعددها إلا أنها تدور حول كيفية المحافظة على ميزان الدولة الخارجي في حالة توازن والتخلص من العجز، ويمكن توضيح هذه الأسباب على النحو التالي:[1]

– التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات الصعبة وذهب، والحد من الطلب عليها وأيضا المحافظة على العملة فوق المستوى السائد في السوق

– رفع الأسعار الداخلية حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات الهامة، فكانت الرقابة وسيلة لمقابلة الكساد أو تشجيع الإنعاش وضمان الحصول على واردات معينة من الخارج، بحيث يكون أغلبها من المواد الأولية مثلا؛

– مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج.

I-4-3-2. صور الرقابة على الصرف: فرضت الدول رقابتها على كل ما يتعلق بالعملات الأجنبية، فالرقابة على الصرف تتضمن صور عدة نذكر أهمها فيما يلي:[2]

أ- تركيز كل عمليات الصرف سواء كانت عمليات بيع عملات أجنبية أو شرائها بين يدي سلطة واحدة: حيث تعتبر عبارة عن مجمع مركزي لعملات الأجنبية، وأيضا مع وجود سلطة حكومية يطلق عليها"مراقبة النقد أو مراقبة الصرف"، حيث يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعملية توجيه هذه المراقبة وإتمام عملياتها فتصبح عمليات الصرف احتكار بين يدي الدولة؛

ب- إلزام كل مصدر بأن يورد لمجمع العملات الأجنبية كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية نتيجة عمليات تصدير: حيث يلزم كل مستورد بشراء العملة الأجنبية التي يريدها من المجمع نفسه، ويتم بيع وشراء بسعر صرف تحدده الدولة؛

[1]– مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص147.

[2]–المرجع نفسه، ص147.

ت- منع التعامل في الصرف بالنسبة لبعض العمليات: فالدولة تمنع الاحتفاظ بالذهب وتفرض تسليمه لمراقبة اصرف، كما تمنع تصديره إطلاقا إلى الخارج وهكذا تفرق الرقابة على الصرف بين العمليات الجارية وحركات رأس المال مشجعة بذلك العمليات الجارية ومانعة حركة رأس المال نحو الخارج؛

I-4-3-3. آثار الرقابة على الصرف: توجد عديد من آثار الرقابة على الصرف التي تأثر بدورها على التجارة الخارجية للدولة كما تنعكس بدورها على صرفها الخارجي، والمتمثلة في مايلي:[1]

- الرقابة على الصرف تقوم بعمل ما تقوم به الرسوم الجمركية، وذلك من خلال تقيدها للواردات وزيادة في صادرات، وبذلك فهي تدعم التدابير الجمركية من الحصص والرسوم والرخص، غير أن أهم نتيجة لرقابة على صرف هي تأثيرها على الصرف نفسه، حيث يعمل على احتفاظ به عند مستوى نفسه؛

- عند احتفاظ الدولة بمستوى الصرف الذي تريده فإنها بذلك تضع قراراتها مكان القوى التي من شأنها أن تحدد سعر الصرف في سوق الصرف؛

- تعمل الرقابة على الصرف على عزل العملة عن الخارج وبالتالي تقيم هذه الرقابة حاجزا بين الأسعار المحلية والعالمية، حيث يتاح لدولة اختيار السياسة النقدية و الاقتصادية وتطبيقها دون الخشية من آثارها الضارة على ميزان مدفوعاتها، لأن هذا الأخير خاضع لرقابة تجعله في صالح الدولة. وبذلك فهي تتحرر في اختيار سياستها الاقتصادية، ولأكن في الواقع يترتب عن فرض هذه الرقابة عزل الدولة عملتها وصرفها عن الدول الأخرى.

[1]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص149.

خلاصة الفصل:

كحوصلة لما سبق نستخلص أن ميزان المدفوعات يعتبر المرآة العاكسة للاقتصاد الوطني ويعد النافدة التي يطل منها على الاقتصاد العالمي والعكس، حيث أنه يتم فيه تسجيل جميع المعاملات الاقتصادية التي تربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي وذلك عن طريق انتقال السلع وخدمات فيما بينهم وأيضا انتقال رؤوس أموال وتشكيل علاقة تبادلية مع دائنين ومديونين فيما بينهم، حيث يحظى هدا الميزان بأهمية بالغة على مستوى التحليل للاقتصادي لأي دولة باعتباره مرآة تعكس وضعية مالية للبلد، ويعكس كذالك درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. وذلك من خلال عناصره الأربعة التي يتألف منها والتي ينبغي أن تكون في حالة توازن حتى نهاية الفترة، إن الميزان يكون دائم في حالة التوازن الحسابي بسبب مبدأ القيد المزدوج الذي يتحرك على أساسه، أما اقتصاديا فإنه تواجهه عدة إختلالات حيث يدفع من أجل تصحيحها لجوء إلى عدة طرق ونظريات من أجل توازنه.

II- الفصل الثاني: مدخل إلى النفط وأهم محددات لأسعاره

II-1. عموميات حول النفط

II-2. الجغرافيا الاقتصادية للنفط

II-3. العوامل المؤثرة في أسعار النفط

تمهيد:

يعتبر النفط المحرك الرئيسي لعمليات الإنتاج، على مستوي العالمي باعتباره أحد الموارد الإستراتجية في الحياة الاقتصادية، فمن خلاله تستطيع دول العالم ضمان التنمية في شتى المجالات التي تعمل على تطور وازدهار الدول ونهضة الشعوب، لذلك حاز على مكانة مرموقة جعلت منه سمة رئيسية لهذا العنصر. ويعتبر القرن الواحد والعشرون عصر البترول، فبسببه قامت حروب، من جهة أخرى كانت هنالك تحالفات حيث شهد هذا القرن تقلبات في أسعار النفط مما أثر ذلك على اقتصاديات الدول، وبغرض عرض مفاهيم عامة حول النفط ثم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

II-2. عموميات حول النفط

II-2. الجغرافيا الاقتصادية للنفط

II-2. العوامل المؤثرة في أسعار النفط

II-1. عموميات حول النفط

II-1-1. ماهية النفط:

أ- **نشأة النفط** : لقد ظهر النفط منذ القدم قبل ظهور الإنسان تقول بعض النظريات الحديثة أن عمر النفط يتجاوز ثلاثة مليارات سنة في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عمر للإنسان على الكرة الأرضية أكثر من ثلاث ملايين سنة، حيث كان الجزء الأكبر من تاريخ النفط في مرحلة تواجده في أعماق الأرض مدفونا في الصخور الرسوبية وبعيدا عن نظر الإنسان وكانت الاستخدامات الأولى له محدودة. فالحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية وحضارة وادي الرافدين والهنود الحمر كانت تستخدم هذه المادة السوداء واللزجة ذات الرائحة اللاذعة التي تتدفق أحيانا بفعل العوامل الطبيعية إلى سطح الأرض في علاج بعض الأمراض وتضميد بعض الجروح وطلاء السفن. ليست قصة النفط بحديثة العهد فقد عرف الإنسان هذه المادة واستعملها للإنارة في البيوت والمعابد وفي معالجة الإمراض الجلدية منذ القدم. حيث يعتقد البعض أن النبي نوح عليه السلام هو أول من اهتدى إلى النفط وأستخدمه في طلاء سفينته التي أبحر فيها يوم الطوفان، وان الفراعنة استخدموه في تحنيط الجثث، حيث تمت هذه العملية منذ أكثر من3000 سنة. وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، وقيل أن أول بئر حفر في إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد أن الصينيون كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.

كان أول اكتشاف تجاري للنفط بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام"أدوين دريك" عام 1859 م بحفر بئر لاستخراج النفط من باطن الأرض، وقد عثر على الزيت الخام في عمق 69 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20-35 برميل في اليوم، ويعتبر هذا الحدث بداية في تاريخ استخراج النفط حيث أنه قد ظهرت عدة عمليات الحفر في العالم منذ عام 1910 م في كل من كندا ودول أمريكا وكذلك مناطق الشرق الأوسط[1].

ب- نظريات تكوين النفط: مازالت نشأة النفط موضوع خلاف وجدل كبير، وذلك بسبب اختلاف النظريات المفسرة لسبب نشأة النفط التي لم توضح كل الحقائق عن مكونات وسبب نشأة النفط حيث أنها واجهت عدة انتقادات ومنها[2]:

-**النظرية العضوية:** حسب هذه النظرية فإن أصل النفط والتي تسمى (البروتوبترول)(ProtoPetroleu) كانت عضوية، وأنها تكونت بفعل بعض بقايا الكائنات الحية الحيوانية والنباتية وخاصة الإحياء البحرية الدقيقة والتي تجانست مع بقايا كائنات أخرى بعد موتها في بقاع البحار والمحيطات مما جعلها تختلط بالرمال والرواسب المعدنية الأخرى ، إن هذه المواد العضوية مشبعة بمادة الكربون والهيدروجين والنتروجين. لقد تحولت هذه المواد نتيجة عملية الضغط الكبيرة وكذلك الارتفاع الكبير في درجة حرارة باطن الأرض بفعل تحركات القشرة الأرضية إلى صخور رسوبية تسمى بصخور المصدر، مما دفع بتحول هذه البقايا العضوية الغنية بالكربون والهدروجين إلى مواد هيدروكربونية تكون منها النفط والغاز الطبيعي بفعل الحرارة والضغط والتفاعلات الكيميائية إذا تم تقطير النفط من هذه الصخور بفعل ضغط والحرارة دفعه للخروج من بين طبقات الصخور هروبا إلى مناطق باردة بعد أن دفعته الغازات المتكونة وقت عملية التقطير. ويدعم هذه النظرية أن مناطق تواجد النفط الخام هي الطبقات الرسوبية، حيث يوجد 99% من النفط الخام والغاز ضمن هذه الصخور الرسوبية، ومن أهم هذه الأحواض الرسوبية نجد الحوض الرسوبي العربي ويختزن أكثر من 25 % من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، وحوض جنوب شرق آسيا وحوض شمال إفريقيا...إلى آخره؛

- **النظرية غير العضوية:** يعتقد أصحاب هده النظرية إن المواد الهيدروكربونية المختزنة في الصخور في باطن الأرض مصدرها المواد العضوية فقط مثبتين ذلك ببعض الظواهر الطبيعية و أهمها:[3]

- وجود كميات كبيرة من الغازات الهيدروكربونية في الغلاف المحيط بالأرض؛

- خروج الغازات الهيدروكربونية مع المياه الجوفية والبراكين؛

[1]- نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، ط1، دار الأحياء التراث العربي، بيروت،2011، ص ص11-12.

[2]-المرجع نفسه،ص14

[3]-المرجع نفسه، ص16

– وجود رواسب صلبة للنفط على شكل عروق في بعض الصخور الغازية والمتحولة في كندا وكذلك الصخور الرسوبية في الولايات المتحدة الأمريكية؛

– سهولة تحضير مركبات الإيثان والميثان والإيثلين والبنزين في المختبرات باعتبارها مواد غير عضوية.

على العموم فإن النظرية غير العضوية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر وتفسيرها لنشأة النفط على أنه عبارة عن تفاعلات كيميائية في باطن الأرض بين عناصرها اللاّعضوية مثل الهيدروجين مع الكربون، غير أنه لا يوجد دليل على حدوث هذه التفاعلات كما أن أغلب حقول البترول لا تعكس وجود نفط خام بسبب العوامل اللاّعضوية فقط، رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية إلا أنه يوجد احتمال كبير على أن ما يحتويه النفط من هيدروجين قد يكون بطريقة غير عضوية؛

– **النظرية المعدنية:** تنظر إلى النفط على أساس أصل معدني تكون نتيجة تعرضه لرسوب كربيدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض لبخار الماء ذلك إن كربيد الكالسيوم يتفاعل مع الماء مكونا الهيدروكربون غير المشبع، لكن الندرة الشديدة لرواسب الكربيدات يصعب تصور أنها كانت موجودة بكميات كبيرة تكفي لتكوين ما استخرج فعلا من النفط الخام والذي مازال موجود أيضا[1].

ج– مفهوم النفط: كلمة ذات مقطعين مشتقة من أصل اللاتيني وهو ما(Petr oléum)النفط أو البترول

وتعني الكلمة بالعربية زيت الصخر (oléum)وتعني الصخر و(Petr)الزيت الخام، كما أن اسمه المدرج هو الذهب الأسود وأحياننا يسمي النافثا من اللغة الفارسية والتي تعني قابلية للسريان. ويطلق مصطلح بترول بصفة عامة على جميع الموارد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية، ولكن بالمعني التجاري الضيق يطلق مصطلح النفط الخام على الموارد السائلة والغاز على الموارد الغازية، والإسفلت على الموارد الصلبة.
يوجد النفط في باطن الأرض أو سطحها وأعماق البحار أيضا رغم عدم اتفاق العلماء على أصل النفط إلا إن اغلبهم يرجع إلى إن أصله هو مواد عضوية ومواد غير عضوية تشكلت منذ ملايين السنين بفعل الحرارة والضغط الشديد، ويكون موجود بكميات محدودة في الطبيعة وقابل للنفاذ، وقد عرف من نواحي عدة نذكر منها:

– **التعريف الأول:** النفط عبارة عن مواد هيدروكربونية سائلة ذهنية لها رائحة خاصة ويختلف لونها بين الأسود المخضر إلى البني المصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة تختلف بحسب الكثافة النوعية للنفط الخام، والكثافة متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة تواجد ذرات الكربون في النفط فكلما زادت هذه النسبة زادت كثافته والعكس صحيح.[2]

[1]–. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص17.

[2]–خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 13.

– **التعريف الثاني:** النفط عبارة عن مادة طبيعية على الأغلب تكون سائلة، وكيمائيا تعتبر مادة بسيطة من جانب ومركبة من جانب آخر، تعتبر بسيطة وذلك لاحتوائها على عنصرين هما الهيدروجين والكربون في نفس الوقت ومركبة وذلك لمشتقاته ومنتجاته. ويوجد اختلاف في تركيبه الجزئي لكل منهما، فالبترول هو سائل أسود مائل للأخضر كثيف يتضمن جميع الهيدروكربونات الطبيعية[1]؛

– **التعريف الثالث:** النفط عبارة عن مادة سائلة وغازية، فهو يوجد إما في حالته السائلة وهي صورة النفط التقليدي المعروف، أو في حالة صلبة وهو النفط غير التقليدي، ويتكون من عروق إسفلتية صلبة كصخور(القار)، أو حجر السجيل، أو رمال(القار)، أو في حالة غازية وهو الغاز الطبيعي ومنه غاز البوتان البروبان وغيره من الغازات[2].

د– مميزات النفط: للنفط العديد من المميزات نذكر منها[3]

– التركيب الكيمائي للنفط جعله مميز حيث انه تم دمج الهدروجين مع الكربون ليعطيه خواص ليست موجودة في غيره من المواد أخرى حيث انه قد حاول الإنسان أن يقوم بعملية الدمج ولكن لم ينجح وكانت التكاليف باهظة؛

* ارتفاع نسبة الكبريت في النفط الخام يؤدي إلى التقليل من جودته وانخفاض في سعره لان في حالة احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛

* البترول مادة إستراتجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية لاعتباره قوة اقتصادية ويملك أهمية خاصة دوليا؛

* يعتبر مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛

* تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80 ألف مشتق؛

* الميزة الإنتاجية: تتميز السلع البترولية بارتفاع إنتاجياتها وهذا راجع إلى أن النشاط الصناعي البترولي يعتمد على أساليب إنتاج واستغلال متطورة وتكنولوجيا خاصة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية وعليه كلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج؛

---

[1]–علة مراد، **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر لفترة لعام2000 .2014**، أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017، ص 95

[2]. صلاح معري محمد المهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، **اقتصاديات البترول**، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص24

[3]. بركات كوثر، **دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة من(2015.1986)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية وتأمينات وتسير المخاطر، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر، ص25

*ميزة الاستعمال الواسع: يتم استعمال البترول في مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة وصناعة الأدوية. مما جعله سلعة حيوية للاقتصاد العالمي إضافة إلى مشتقاته؛

*ميزة مرونة الحركة النفطية: يقصد بها سهولة نقل النفط من مركز الإنتاج إلى مناطق الاستعمال والاستهلاك حتى ولو كانت بعيدة وهدا بسبب طبيعته السائلة وسهولة تخزينه لفترات طويلة دون تلفه[1].

II-1-2.أنواع النفط : إن البترول الخام يتكون من عدة عناصر ومركبات غير متجانسة منها العناصر الهيدروكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة إلى جانبها بعض الشوائب العضوية وغير عضوية غير الهيدروكربونية [2]، تتمثل العناصر غير عضوية وغير الهيدروكربونية في الكبريت ومركباته، والنيتروجين والأكسجين،والمعادن المختلطة، والشوائب غير عضوية مثل المياه، الأملاح، الشمع. هناك عدة أنواع من النفط الخام ومنتجاته حسب عدة خصائص وتكون كالتالي:[3]

أ- البترول حسب التركيبة الطبيعية والكيمائية: حسب التركيبة الطبيعية والكيميائية للنفط نجد:

* **بترول خام بارا فين:** يحتوي على نسبة كبيرة من البار فين والتي تزيد عن 5%من المجموع؛

* **بترول خام نافثين:** هو الذي يحتوي على نسبة أكبر من النافثين؛

* **البترول الإسفلتي:** هو الذي يحتوي على نسبة كبيرة من المركبات الإسفلتية العطرية.

ب- البترول حسب الكثافة النوعية: حسب الكثافة النوعية نجد:

* **البترول الثقيل:** هو الذي تكون كثافته النوعية مرتفعة ودرجة نوعيته منخفضة ويكون كل من قيمته وسعره منخفض؛

* **البترول الخفيف:** هو ذو كثافة نوعية منخفضة ودرجة نوعية مرتفعة ويكون مرتفع في قيمته وسعره؛

* **البترول المتوسط:** ذو كثافة متوسطة ويكون بسيط في جودته وقيمته وسعره.

ج- البترول حسب اللزوجة ودرجة الانسكاب: حسب لزوجته ودرجة انسكابه نجد:

* **بترول مرتفع اللزوجة أو الانسكاب:** وذلك لاحتوائه على مادة شمعية تكون بنسبة كبيرة، مما يؤثر على سعره وقيمته بسبب ارتفاع تكاليف استخراجه ووجوده في أعماق الأرض؛

---

[1].-سفيان عمراني،**أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية ،2018، ص24.

[2]- صلاح معري محمد المهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، مرجع سابق، ص28.

[3]- المرجع نفسه، ص ص29 30.

* **بترول متوسط اللزوجة أو الانسكاب:** إن مادة الشمع هنا تكون بنسبة متوسطة ويكون معزول عن النفط مما يؤثر على قيمته ويكون سعره متوسط؛

* **بترول منخفض اللزوجة أو الانسكاب:** وذالك لاحتوائه على كمية قليلة من مادة الشمع مما يرفع من قيمته ويكون سعره مرتفع.

د- البترول حسب المحتوى الكبريتي: حسب محتواه الكبريتي نجد:

* **البترول المر:** حيث أنه يكون مر في مذاقه وذلك بسبب احتواءه على نسبة كبيرة من الكبريت مما يجعل قيمته وسعره منخفض وتكلفة إنتاجه مرتفعة؛

* **البترول الحلو:** يكون حلو في مذاقه بسبب قلة نسبة الكبريت الموجودة فيه مما يجعل سعره وقيمته مرتفعة وتكلفة إنتاجه منخفضة.

II-1-3. مراحل الصناعة النفطية: النفط مادة خام لا يمكن استعماله أو استهلاكه في حالته الأولوية إلا بعد عدة عمليات مختلفة من أجل تحويله إلى منتج نهائي للمستهلك حيث تمر الصناعة النفطية بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- مرحلة البحث والاستكشاف: تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، حيث تهدف إلى معرفة وتحديد مكان تواجد الثورة البترولية، حيث تبث أن النفط موجود في الصخور الرسوبية مما يجعلهم يركزون في عملية البحث على النفط في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية، وأهم طرق المتبعة في البحث على النفط هي[1]: المسح الجوي، المسح الجيولوجي، و المسح الجيوفيزيائي؛

ب- مرحلة الحفر والتنقيب: بعد القيام بعمليات المسح وتحديد المكان المحتمل تواجد النفط فيه، يتم القيام بعملية الحفر لان هذا الأخير يعتبر الوسيلة الوحيدة التي بموجبها يتم التحقق من تواجد النفط ويتم ذلك عن طريق إعداد وتسوية سطح الأرض، وشق طرق اللازمة من أجل نقل الأجهزة التي يتم الحفر بها عن طريق عدة شركات[2]؛

ج- مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي: في هذه المرحلة يتم استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعه إلى السطح الأرض من أجل القيام بعملية نقله سواء إلى أماكن قريبة أو بعيدة من أجل القيام بعملية تصنيعه أو تصديره خام أو مصنع[3]؛

---

[1]- سمير التتير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، ط1، دار المنهل اللبناني ، الجزء الثاني، ص15.

[2]- سفيان عمراني، مرجع سابق، ص25.

[3]- المرجع نفسه، ص26.

د- مرحلة نقل النفط: في هذه المرحلة يتم نقل البترول الخام من منابعه إلى أماكن التكرير أو التصدير وذلك باستعمال عدة وسائل للنقل المختلفة (كالأنابيب، والشاحنات والسفن العملاقة) [1]؛

هـ- مرحلة التكرير أو التصفية: لا يمكن استعمال النفط في حالته الأولى في مرحلة الاستخراج، ولذلك لابد من القيام بعمليات التكرير من أجل الحصول على مشتقات بترولية مختلفة، التي بدورها يتم استعمالها في عدة منتجات سلعية أخرى[2]؛

و- مرحلة التسويق والتوزيع: تعتبر من أهم المراحل حيث يتم تسويق البترول سواء خام أو مصنع إلى مناطق استهلاكه محليا أو دوليا[3]؛

ي- مرحلة التصنيع البتروكمياوي: هي المرحلة التي جاءت نتيجة عملية التكسير الحراري للمشتقات البترولية نتج عنها منتجات البتروكمياويات المتمثلة في الأثيلان والبرويلان والبوتان، والتي تصنع منها منتجات متنوعة كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات...الخ[4].

II-1-4. الأهمية الاقتصادية للنفط:يكتسي النفط اليوم أهمية خاصة في العديد من المجالات منها:

أ- أهمية النفط في الصناعة: للنفط أهمية كبيرة في مجال الصناعة باعتباره المحرك الأساسي لها:[5]

* يلعب دورا هاما في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمصانع من أجل تغطية متطلبات السكان الضرورية والثانوية، حيث أن القطاع الصناعي هو مستهلك للنفط، وإذا توقف هذا الأخير ستتأثر المنشآت الصناعة مما يؤثر على المستهلك النهائي؛

* يعتبر البترول مصدر الوقود الأكثر شهرة، وذلك لثقله وكثافته والأساسي لتشغيل الآلات في المصانع فهو يستخدم الوقود لمعظم الصناعات الثقيلة حفاظ على الآلات في حالة جيدة بسبب الاحتكاك المستمر بفضل المواد الشمعية الموجودة فيه؛

* تعد الكيمياويات النفطية مادة أساسية في صناعة البلاستيك، والشموع وغيرها من المنتجات، هي ناتجة عن عمليات تنقية البترول وفصل أجزاءه حيث يمكن استعمال هذه المشتقات في عدة صناعات أخرى؛

---

[1]-سفيان عمراني، مرجع سابق، ص26.

[2]-خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص24.

[3]-سفيان عمراني، مرجع سابق، ص28.

[4]-خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، مرجع سابق، ص 25.

[5] -id=94637 ?.//http./bayât dz.com.**العالمي-الإقتصاد-في-البترول-أهمية**.editer.--2021-04-30 /

ب- أهمية النفط في الزراعة: النفط محرك أساسي للقطاع الزراعي بفعل بسبب تطور الآلات الزراعية، كما ساعدت المشتقات النفطية على تحسينها من خلال الأسمدة، ومبيدات الحشرات مما أعطى أهمية كبيرة للنفط في تطوير الزراعة[1]؛

ج- أهمية النفط في السياسي: يقول محمد الرمحي في كتابه "**النفط والعلاقات الدولية**" "مزال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية فكمية إنتاج النفطي، وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس له علاقة بقوانين السوق الكلاسيكية"، حيث أصبح النفط مصدر جدل سياسي ومؤثر في صنع قرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة، كما أصبح سلاح سياسي للدفاع عن القضايا الأساسية[2]؛

د- أهمية النفط في القطاع العسكري: إن التوزيع غير العادل للثروات الطبيعية وخاصة النفط جعل الصراع عليها كبير وخاصة في الجانب عسكري وذلك لأهميتها لإستراتجية. إن عدم وجود النفط يعني عدم وجود الآلات الحربية المتطورة لأنه المحرك أساسي لهذه الآلات. ولا تكمن أهميته على الصعيد العسكري في اعتباره طاقة محركة للآلات الحربية فقط بل يعتبر النفط هو الوقود الفوري لآلة الحرب الميكانيكية. وأحد أهم التجهيزات العسكرية في ميدان القتال، وعامل مهم في عملية الانتصار في الحروب إن لم يكن هو الهدف في الحرب في سبيل الحصول عليه.[3]

هـ- أهمية النفط في القطاع التجاري: يعتبر النفط مصدر دخل للدول المصدرة له مثل الجزائر، حيث يرتبط الإنفاق العام في الميدان العقاري والعسكري وقطاع التجهيز والطرقات والبناء وسائل النقل... بهذا القطاع.

أما الدول الصناعية فهي أكبر مستهلك له بعكس الدول النامية خاصة العربية منها، وهذا التفاوت بين معدلات الإنتاج والاستهلاك جعله محل حركة تجارية عالية وجعل له مكانة وأهمية في القطاع التجاري على المستوى الدولي. وعليه يلعب البترول دور فعال في العلاقات التجارية الدولية من خلال عدة عوامل أثرت على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية باعتباره مادة إستراتجية، وأغلب الاحتياطيات منه موجودة في الدول النامية خاصة العربية منها[4]؛

---

[1]-زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان الجزائر، 2018/2017، ص18.

[2]-المرجع نفسه، ص18.

[3]-حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص ص98، 99.

[4]-زمال وهيبة، مرجع سابق، ص19.

و- أهمية النفط في قطاع النقل والمواصلات:يعتبر النقل من أهم القطاعات في حياة الإنسان المعاصر، ولقد كان للنفط دور فعال وكبير في مجال النقل وذلك بسب مشتقاته التي يتم بها تحريك الآلات كالطائرة والسيارة والباخرة وغيرها من وسائل النقل الأخرى، ويعود الفضل في ذلك إلى مشتقات النفط التي تستعمل كطاقة ضرورية لعملها كالبنزين، والمازوت الديزل[1].

II-2. الجغرافيا الاقتصادية للنفط: يعد النفط من مصادر الطاقة التي تلعب دورا فعالا في الاقتصاد العالمي، وذلك لما تملكه من أهمية إستراتجية، فهو مادة أولية وفرع فعال في العديد من الصناعات التحويلية، وهنا سوف نتطرق إلى التطور الإنتاجي والاستهلاكي للنفط وتطور سوق البترول وكيف تتم عملية التسعير حيث أننا سوف نذكر أهم المنظمات الفعالة في السوق النفطي وأنواع هذه الأسواق.

1.2.II. تطور سوق الإنتاج والاستهلاك للنفط :

أ- الإنتاج العالمي للنفط: إن انتشار وتوسع مناطق الإنتاج في العالم أدى إلى تطور إنتاج النفط وزيادة استهلاكه بسبب الاكتشافات الجديدة. ولا شك أن هذا الاتساع في مناطق وحقول الإنتاج في العالم يرتبط ارتباطا وثيقا بصورة عالمية واقتصادية، ومن الواضح من خريطة الإنتاج العالمي التركيز الكير في مناطق الصخور الرسوبية، لاسيما في مناطق الخليج العربي وحوض بحر الكاريبي وخليج المكسيك وأجزاء معينة من الولايات المتحدة الأمريكية وسواحل بحر قردين وأجزاء من دول الإتحاد السوفياتي سابقا وشمال إفريقيا وبحر الشمال وأستراليا وبعض دول الشرق الأوسط. يتوزع إنتاج النفط في الوقت الحالي بنسب متفاوتة، تستحوذ منطقة الشرق الأوسط على 29% من الإنتاج العالمي، ومنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية26 %، ودول الإتحاد السوفياتي سابقا 14% تليها إفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين وآسيا[2]؛

ب- الاستهلاك العالمي للنفط: ارتبط التوسع في استهلاك النفط خلال النصف الأول من القرن الماضي مع التوسع في صناعة السيارات وتطور أساليب حياة الرفاهية، إن هذا التوسع أدى إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط بسبب التطور الصناعي الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين. وكانت عملية إعادة تعمير أوروبا في فترة بعد الحرب العالمية الثانية مرتكزة على تقنيات الإنتاج الأمريكي التي مثلت توسعا جوهريا في الطلب على النفط، وفي نفس الوقت تبقى حقيقة قائمة في اعتماد أوروبا الغربية واليابان على النفط كأحد مصادر الطاقة خلال الحرب العالمية الثانية، حيث ارتفع نصيب النفط في الاستخدام العام للطاقة في العديد من الدول وخاصة الدول الأوروبية إلى معدل يفوق كثيرا ما كانت عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من أن الدول الصناعية مازالت تعتبر المستهلك الأكبر في العالم، حيث تبلغ حصتها من إجمالي الاستهلاك

[1]-زمال وهيبة، مرجع سابق، ص20.

[2]-موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتورة، جامعة تلمسان، 2004 2015، ص30.

العالمي نسبة 60% سنة2004، أما متوسط الاستهلاك العالمي من النفط الخام فبلغ حوالي80 مليون برميل يوميا[1].

II.2.2.عموميات حول السوق النفطي وآلية التسعير

أ- تعريف السوق النفطية: السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها تبادل مصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول ويتحكم في هذا السوق قاعدة العرض والطلب، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى سياسية وعسكرية ومناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى[2]؛

ب- التطور التاريخي لسوق النفط العالمي: إن التأثيرات التي واجهتها السوق البترولية منذ نشأت الصناعة البترولية في أواخر القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا يتم عرضها عبر المراحل التالية:[3]

- **الفترة (1850-1880):** لقد ظهرت الصناعة البترولية بعد اكتشاف البترول في1859 بالولايات المتحدة الأمريكية ومع زيادة الكشوفات وصل الإنتاج إلى حوالي30 مليون برميل سنة1880، وشهدت هذه الفترة ظهور عديد من المنتجين مما أدى ذلك إلى المنافسة بين الشركات والتي انتهت بزوال بعضها؛

- **الفترة (1880-1960)** : إن هذه الفترة تختلف عن الفترة السابقة حيث تميزت بظهور ما يسمى بالاحتكار وهذا بسبب سيطرت الشركات الكبرى على صناعة النفط في العالم، حيث انتقلت هذه السيطرة إلى السوق البترولية العالمية وهذا لتحكمها في عمليات الحفر والاستكشاف والنقل والتوزيع وحتى التسعير ففي نهاية سنة1911 برزت ثلاث شركات أمريكية احتكارية هي (ستاندر أوف، نيوجرسي، وشركة كاليفورنيا) حيث اعتمدت هذه الشركات على ما يسمى بظاهرة" التركيز الاحتكاري للنفط"أو"احتكار القلة". مع التطور التكنولوجي وطرق البحث بالإضافة إلى ظهور مناطق مهمة مثل فنزويلا والشرق الأوسط، ارتفع حجم احتياطي هذه الشركات. وفي ديسمبر1927 تم عقد اتفاقية "أكنا كاري" بين هذه الشركات وتنص هذه الاتفاقية على تقسيم منابع البترول في العالم والعمل على التحكم في أسعاره مما أدى إلى تشكيل الكارتل البترولي؛

- **خلال الفترة (1960-1973)**:في عام1959 قامت الشركات الأجنبية بتخفيض أسعار البترول العربي إلى أن وصل سعر البرميل الواحد1.8 دولار سنة1960 رغم مطالبة الدول المصدرة للبترول برفع الأسعار مما عجل بظهور صراع بين الدول المصدرة للبترول من جهة و الكارتل النفطي من جهة أخرى، وتجلى هذا الصراع في إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وفي ظل هذا التنظيم عملت الدول صاحبة الثورة

---

[1]- موري سمية، مرجع سابق، ص30.

[2]-حمادي نعمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل في التنمية الدول العربية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص52.

[3]-سفيان عمراني، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص33-36.

على فرض منطقها والحفاظ على ثروتها ومصالحها وذلك بالعمل على رفع الأسعار واستقرارها بما يخدم مصالحها، وكانت اتفاقية طهران في 1970/02/24 تهدف إلى تحديد السعر رفقة الشركات البترولية الكبرى.

- **الفترة (1973-1981):** لقد عرفت هذه الفترة تغيرا قويا في سوق البترول حيث سيطر على هذا السوق المعارضين للبترول بعد1973، ولقد كان لمنظمة الأوبك دور فعال في وضع حد لهذه الشركات الاحتكارية وتقليل من سيطرتها على السوق العالمية، وظهر هذا من خلال النتائج التالية:

* قامت منظمة الأوبك بالتأثير على أسعار البترول وارتفعت من حوالي 2 دولار للبرميل إلى أكثر من 8 دولار للبرميل أي تضاعف السعر أربع مرات سنة1973 ووصل إلى30 دولار وسنة 1980 وإلى34 سنة 1981؛

* حظرت الأوبك تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا سنة1973؛

* انخفاض أرباح الشركات العالمية بسبب موجة التأميم في الدول المصدرة للبترول.

- **خلال الفترة1981 إلى يومنا هذا:** شهدت هذه الفترة تطورات وظهرت العولمة الصناعية التي أثرت على صناعة البترول والسوق العالمية حيث أصبحت هذه الأخيرة تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، وهذا ما أدى إلى ظهور خلل بين العرض والطلب على البترول دون أن نهمل الإمدادات البترولية من خارج منظمة الأوبك مما جعل الأسعار متقلبة وغير مستقرة ففي سنة 1986 حدث ما يعرف بالأزمة النفطية العكسية إضافة إلى:

* سقوط النظام الاشتراكي الإتحاد السوفياتي سابقا1991؛

* ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛

* تميزت سنة 2004 بزيادة الطلب العالمي على البترول بسبب الإمدادات من طرف بعض أعضاء الأوبك مثل العراق بعد غزوها 2003 وكذلك حدوث اضطرابات في نيجيريا التي كانت أكبر مصدر للبترول دون أن نهمل ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الأوبك حيث كان سعر البرميل حوالي11.28 دولار للبرميل وارتفع في أواخر2004 ليصل 75.34 دولار للبرميل؛

* لقد شهد سعر البترول قفزة كبيرة حيث وصل إلى أعلى مستوياته بـ148دولار للبرميل سنة 2008، وانخفض في شهر أكتوبر من نفس السنة ليصل السعر أقل من 90 دولار للبرميل؛

*عرفت سنة 2015 تقلبات شديدة في أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل في شهر ديسمبر37 دولار للبرميل؛

* كان لأزمة كورونا أثر كبير على أسعار النفط منذ أواخر سنة 2019، حيث ساهمت إجراءات الحجر الصحي في مختلف دول العالم وتراجع النشاط الاقتصادي في أهم الدول الصناعية كالصين في تراجع الطلب عليه وهو ما ساهم في انخفاض أسعاره بشكل غير مسبوق.

ج- أنواع الأسواق النفطية: هنالك نوعين من أسواق النفط وهي:

- **الأسواق الفورية (الأسواق الآنية أو الحرة):** هي أسواق ليس لها مكان محدد تتم فيها صفقات بيع البترول، والتي لا تتجاوز مدتها 15 يوم حيث أنها تتميز بالتراضي وأغلب الصفقات هنا نتيجة بيع أو شراء البترول[1]؛

- **الأسواق الآجلة:** نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط ولتجنب هذا الخطر وضع المنظمون البترول بسوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل وهو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، إن وظائف هذه الأسواق متعددة حيث توفر الحماية من خطر التذبذبات في الأسعار، والتسيير الحسن للمخزون، والمبادلات في كل وقت ليضمن للمتعاملين فيه تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها. تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلع البترولية وبكل شفافية[2].

د- مميزات أسواق النفط العالمية: تتميز الأسواق البترولية بمجموعة من الخصائص وهي[3]:

- **ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري:** إن أغلب دول العالم ركزت على تشكيل منظمات تسعى من خلالها الدفاع عن مصالحها، كالدول المصدرة والدول المنتجة عملت على تشكيل منظمة الأوبك، والدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي؛

- **عدم مرونة الطلب في الفترة القصيرة الأجل:** يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية أساسا على النفط لا يمكنها التخلي عنه واستبداله ببديل آخر بسبب ارتفاع أسعار النفط؛

- **تتأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة:** تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في: سوق أكثر تنافسية وسوق شفافة والسوق غير مستقرة.

---

[1]-أسامة بن كينيوار، جمال الدين حوتة، **أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الصدمتين 2008و2014**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2018/2017، ص36.

[2]- المرجع نفسه، ص37.

[3]-موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص30.

هـ- تطور نظام تسعير النفط الخام: إن أسعار النفط قابلة للتغير وفق تطور السوق البترولية فتميزت كل مرحلة من مراحل التطور بنظام معين:

- التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع:في ظل هذه الفترة سادت الأنظمة السعرية التالية[1]:

*** نظام الأسعار المعلنة1880_1936:** قامت الشركة النفطية"ستاندراويل نيوجرسي" سنة1880 باستغلال الآبار المكتشفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تعلن الأسعار عند آبار الإنتاج، لكن مع تطور الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية أصبح الإعلان على الأسعار يقام في موانئ التصدير وتميزت هذه الفترة باستقرار الأسعار. لكن مع الكشوفات البترول في مختلف مناطق الولايات المتحدة الأمريكية خاصة تكساس ودخول شركات جديدة منافسة مما دفع كل شركة وضع سعرها ولكن ظهرت أزمة مما دفع بتوحيد السعر من أجل مصلحة هذه الشركات فظهر نظام نقطة الأساس؛

*** نقطة الأساس الأحادية 1936-1939:** بعد الاتفاق الذي وضعته الشركات الأمريكية على فرض نظام تسعير خاص بالأسعار المعلنة للبترول حيث عرف بنظام نقطة الأساس الأحادية، حيث أنه يتم حساب سعر النفط الخام في العالم بناء على سعر البترول الخام في خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد، حيث تم اعتبار البترول الخام الخليجي المكسيك كأساس بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجه؛

*** نظام نقطة الأساس المزدوج 1939-1945:** ظهرا هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تراجع نظام السابق بسبب اتفاق الشركات البترولية على أخذ بترول الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لسعر البترول الخام على المستوى العالمي وهذا راجع لاكتشاف احتياطي بترول كبير في هذه المنطقة وبالتالي أصبح بمقدور المشترين دفع الأسعار المعلنة مضافا إليها أجور الشحن والتامين.

- التسعير في ظل سيطرة الشركات البترول الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة البترولية[2]:

*** نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960:** يتم تسعير البترول بالاعتماد على سعر البترول الأمريكي في خليج المكسيك وذلك لتسعير البترول غير الأمريكي، وتزامنت هذه المرحلة مع ظهور شركات بترولية تقدم تسهيلات للمشترين وتعمل بهذا السعر عوضا عن السعر المعلن لأن هذه الصفقات كانت طويلة الأجل وبكميات كبيرة جدا وكان هذا النظام قبل تأسيس منظمة الأوبك؛

*** نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970:** ظهر مع ظهور منظمة الأوبك وكان الهدف منها الحد من انهيار أسعار البترول وحماية مصالح الدول البترولية، لقد حققت هذه المنظمة عدة إنجازات حيث أنها كانت

[1]-سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص ص39-40.

[2]-المرجع نفسه، ص ص41 42.

تفرض السعر على أساس نظام الإشارة للبترول العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي،وهذا السعر يقل عن السعر المعلن والمرجعي؛

* **نظام قاعدة السعر الرسمي1970-1979:** هذه المرحلة تم تصحيح هيكلي لسعر البترول من طرف الفاعل الجديد في منظمة الأوبك إضافة إلى الدول العربية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به اتفاق كاراكاس 1970 حيث نص على اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف درجة كثافة البترول النوعية، ومع اتفاق طهران1971 التي نص على رفع أسعار البترول الخام تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية، واتفاقية جينف1972 التي أخذت بعين الاعتبار تقلبات سعر صرف الدولار في تسعير البترول، في1973 قررت الجزائر والخليج وإيران وقف إمداداتها البترولية مما أدي إلى ارتفاع الأسعار ب 70 %، ومن هنا تم تسعير البترول على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك؛

* **التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب:** بعد أزمة 1973 تم التخلي على نظام التسعير الذي وضعته منظمة الأوبك وعملت الدول المستهلكة للبترول على تطوير أساليب جديدة لتسويق البترول الخام وهذا لتفادي الأسعار، وأهم هذه الأساليب البورصات والأسواق البترولية 1980 حيث شجعت الدول خارج منظمة الأوبك على زيادة الإنتاج من أجل تقليل وكسر احتكار هذه المنظمة للسوق مما أدى إلى الخضوع لقوى السوق لتحديد سعر البترول[1].

II-2-2.الأطراف المؤثرة في سلوك السوق: هناك العديد من الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطي منها:

أ- من ناحية الدول المنتجة:

- **منظمة الأوبك:** تأسست منظمة الأوبك سنة 1960 في بغداد، ولقد انضمت الجزائر إليها سنة 1969، تهدف هذه المنظمة إلى التنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء مما يسمح بالتأثير على حجم الإنتاج النفطي،وتحديد الأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية، من أجل تحسين مدا خيل الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها.تعتمد منظمة في سياسة تسعير النفط منذ سنة2005 على سلة الأوبك ونوع الخامات النفطية [2].

- **الدول المنتجة خارج الأوبك:** هي الدول التي ليس لها علاقة مع دول الأوبك وتنتج هذه الأخيرة مايقارب60 % من الإنتاج العالمي، والمعروف عن هذه الدول أنها منتجة ومستهلكة في نفس الوقت للنفط أي أنها تستورد وتصدر، لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على الصناعة مما يعمل على الرفع من سعرها وتعتبر

[1]-سفيان عمراني، مرجع سابق، ص43.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص41.

تكاليف إنتاج النفط في هذه الدول مرتفعة مقارنة بدول الأوبك، أكبر الدول المنتجة هي (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، النرويج كندا وبرازيل وبريطانيا والصين والمكسيك وكازاخستان[1].

الجدول رقم(3): الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك

القارة	الدول المنتجة خارج الأوبك
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين،البرازيل،كولومبيا،الإكوادور ،لبيرو
أوروبا	روسيا،دانمارك،إيطاليا،كازاخستان،رومانيا،النرويج،تروكمنسان
آسيا	عمان،سوريا، اليمن
إفريقيا	كونغو ،مصر ،غينيا،السودان،تونس،تشاد

المصدر: مزماز سلمى،صداد سهيلة، **أثر تقلبات أسعار النفط على مالية الدولة (2000-2020)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019.

ب- من ناحية الدول المستهلكة

- **وكالة الطاقة الدولية:**عبارة عن مجموعة من الدول تعمل على وضع خطة مشتركة وضعت لمواجهة الظروف الطارئة التي تهدد الإمدادات النفطية، وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط . وكذلك تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط، إن الهدف الرئيسي للوكالة هو تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال التشجيع على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتجي كبير تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول الأوبك وقلة العرض النفطي. يتربع توزع النفط في العالم على مناطق عديدة، حيث هناك دول منتجة تعتبره المصدر الأول للدخل واستعملته كسلاح ضد الدول المستهلكة تحت اسم منظمة الدول المنتجة للنفط وذلك من أجل الحفاظ على الأسعار مرتفعة إلا أن الدول المستهلكة قام بتأسيس منظمة الطاقة الدولية كرد على منظمة الأوبك [2]؛

- **الشركات النفطية العالمية الكبرى:** ظهرت هذه الشركات منذ اكتشاف النفط في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة1858، وعملت هذه الشركات على استغلال هذه المادة من المنبع أو البئر وصولا إلى الصناعة النفطية، هذه الشركات كأحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في قطاع الطاقة

[1]-سفيان عمراني، مرجع سابق،ص 50.

[2]- محمد أزهر السماك، **اقتصاديات البترول**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر،1981، ص157.

وخاصة مجال النفط، وتؤثر هذه الشركات النفطية الكبرى في السوق النفطية وخاصة الأسعار، وهذا من خلال تطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب وبالتالي الخفض من التكلفة التي بدورها تؤثر على السعر[1].

II-3. العوامل المؤثرة في أسعار النفط

إن معرفة العوامل المؤثرة والمتحكمة في أسعار النفط أمر في غاية الأهمية خاصة بالنسبة للدول المصدرة والتي تعتمد عليه كأهم مورد للزيادة في إيراداتها كما هو الحال في الجزائر، حيث انخفاض التكاليف يؤثر على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الدول التي تعتمد على السلع الإستخراجية، ولذلك يجب على هذه الدول أن تعي العوامل التي تؤثر في أسعار النفط وخاصة بالنسبة للدول الأكثر استعمال للنفط ، لأن الأسعار تؤثر بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي باعتبار النفط مصدر الطاقة أساسي وهذا الأخير هو الذي يؤثر على السير الاقتصادي لها. ولهذا توجد عدة عوامل تؤثر في أسعار النفط وذلك بالنسبة لدول المصدرة والمستوردة.

II-3-1. الطلب النفطي: يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية كما ونوعا على سلعة البترول كمادة خام أو كمشقات نفطية، عند سعر معين وفي فترة زمنية معينة لتلبية حاجة الإنسان سواء كان لغرض الاستهلاك أو لغرض الإنتاج ، حيث الطلب على النفط ليس كمادة خامة فقط إنما أيضا المشتقات النفطية[2]، وهناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب النفطي منها[3]:

معدل النمو الاقتصادي: يعتبر من أكثر العوامل المؤثرة في الطلب على النفط إي كلما ارتفع معدل النمو ارتفعت الكميات المطلوبة على النفط مما يؤثر على سعره سواء بالزيادة أو النقصان؛

- **التطور الصناعي:** بما أن النفط هو المحرك لعجلة الاقتصاد فإن الطلب عليه يعكس مستوى التقدم الاقتصادي ويزداد الطلب عليه بزيادة التطور الصناعي بما يؤثر على السعر؛

- **المواد الطاقوية البديلة:** بما أن هناك مواد بديلة للنفط تحل محله في حالة ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث ضغط على أسعار النفط حتى تنخفض؛

- **سعر النفط الخام:** يعتبر هذا العامل مهما وعنصرا جوهريا في تحديد الكمية المطلوبة على النفط فانخفاض السعر يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليه والعكس صحيح، ومن المعلوم أن انخفاض أسعار البترول تقابله زيادة في الطلب عليه وارتفاع أسعاره تقابله انكماش في الطلب.

---

[1]- سفيان عمراني، مرجع سابق، ص55.

[2]-المرجع نفس، ص59.

[3]-المرجع نفسه، ص ص60 61.

II-3-2. العرض النفطي: العرض النفطي مكون أساسي وفعال في المعادلة النفطية حيث أن الزيادة في المعروض النفطي يؤثر على أسعار النفط ويخفض قيمته مما يؤدي إلى الزيادة في الطلب، والعكس صحيح. ويعرف العرض النفطي على أنه كمية النفط أو مشتقاته التي تستطيع الدول المصدرة لهذه المادة توفيرها في فترة زمنية معلومة ويواجه الإنتاج والعرض النفطي عقبات تقنية وسياسية اقتصادية نذكر منها: محدودية طاقة الإنتاج في حالة ارتفاع الطلب، والتوجهات السياسية للدول المصدرة للنفط ومدى توافق الأهداف المسطرة مع رفع أو نقص الكمية المعروضة[1]. وتتحكم في المعروض النفطي العالمي عدة عوامل متمثلة فيما يلي[2]:

- **الطلب على النفط:** يخضع العرض النفطي لعامل الطلب حيث أن ارتفاع الطلب يقابله تحرك المنتجين بغرض زيادة العرض من خلال ضخ أموال الاستثمار لزيادة القدرة الإنتاجية من أجل توفير طلب الدول المستهلكة للنفط خاصة لو كانت الأسعار مرتفعة فهذا السوق يكون دافعا للدول المصدرة من أجل زيادة المعروض أما في حالة انخفاض الطلب على النفط فهذا الانكماش سوف يقابله تراجع الإنتاج وعليه فإن العلاقة الموجودة بين الطلب والعرض علاقة طردية؛

- **سعر النفط:** يعتبر سعر النفط مكونا أساسيا في عملية تحديد كمية النفط المعروضة في السوق حيث أن ارتفاع أسعار النفط وهذا ما تبحث عنه الدول المصدرة للنفط، والشركات العالمية المستثمرة في مجال النفط يجعلها ترفع إنتاجها من أجل تحقيق أرباح ضخمة لأن الأسعار مرتفعة والتكاليف ثابتة أو متناقصة، فيزداد الطلب على الاستثمارات بسبب ارتفاع الأسعار.أما إذا حدث العكس فسوف تنخفض الاستثمارات. تعمل الشركات النفطية على خفض الإنتاج لأن الأسعار غير مشجعة ويهدف هذا التخفيض إلى التقليل من المعروض النفطي بهدف رفع الأسعار، فالدول النامية المعتمدة على النفط مثل الجزائر لن تستطيع تخفيض الكميات المنتجة بل ستزيد من إنتاجها للحصول على العملة الصعبة؛

- **سعر مصادر الطاقة البديلة:** أن توفر بديل للنفط وبسعر تنافسي جعل الدول المستهلكة للنفط تستغني عن النفط ويحل مكانه الغاز الطبيعي أو الطاقة النووية أو الفحم مما أثر على الطلب مما جعل المعروض النفطي يتقلص تماشيا مع انخفاض الطلب عليه؛

- **الأرباح العالية في الصناعة البترولية:** تتأثر السلع الرأسمالية بما يسمى اقتصاد الوفرة أي تؤثر تكلفة إنتاج هذه السلعة على الكمية المنتجة منها، حيث كلما كانت كمية الإنتاج كبيرة كانت الأرباح مرتفعة في مرحلة أولى من الإنتاج، الفائض المالي الكبير يجعل الدول المصدرة والشركات الفاعلة والمستثمرة في مجال النفط تضع كميات معتبرة طمعا في تحقيق أرباح كبيرة؛

[1]- سفيان عمراني، مرجع سابق،ص63.

[2]-المرجع نفسه، ص ص64 68.

– **المنافسة بين المنتجين للنفط:** يحتوي السوق النفطي على عدة منافسين وفاعلين، ويسعى الجميع إلى الحصول على أكبر حصة من السوق من أجل تحقيق الأرباح وهذا يؤثر على الكميات المعروضة من النفط، و مع هذا فإن السعر دائما يلعب دورا هاما في تحديد حصة السوق لكل طرف؛

– **عمليات البحث والتنقيب:** تعد هذه الأخيرة من أهم العوامل المحددة للمعروض النفطي وكان من أسباب انهيار أسعار النفط سنة 1988 كثافة عمليات التنقيب والبحث التي جرت في بحر الشمال والمكسيك نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهذا أدي بدوره إلى انهيار أسعار البترول حيث وصلت إلى13 دولار للبرميل وهذا أثر على دول الأوبك التي تعتمد كل دولها على تصدير النفط للحصول على الإيرادات.

II-3-3.عوامل مؤثر على سعر النفط : ويمكن إجمال هذه العوامل كالتالي[1]:

– **الاضطرابات السياسية:** إن عامل الاستقرار السياسي لا يقل أهمية عن باقي العوامل فهو يؤثر في الطلب على النفط لأن الاضطرابات السياسية تؤثر بشكل ملحوظ على الإصدارات النفطية هذا ما يجعل الدول المستهلكة للنفط تتنافس مع بعضها البعض من أجل الحصول على كمية المطلوبة من النفط لمواجهة العملية الإنتاجية، وهذا ما يجعل أسعار ترتفع ويحدث خلل في التوازن بين العرض والطلب مثلما حدث في أكتوبر1973 بعد توقف كل من الجزائر والسعودية والعراق عن ضخ النفط،مما أدى ذلك إلى حدوث أزمة طاقوية أثرت على الاقتصاد العالمي؛

– **العوامل الجوية:** وتتمثل في الأعاصير والزلازل وفصول الشتاء القاسية وغير ذلك فمثلا ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من70 دولار للبرميل في أمريكا ذلك بسبب إعصار كاترينا مما أثر على إنتاج النفط الأمريكي في خليج المكسيك، وقد ضاعف من آثار الأزمة أنه لم تكن هنالك طاقات بديلة سواء من النفط الخام أو مصافي النفط؛

– **المضاربات في الأسواق النفطية:** بدأت هذه الظاهرة تظهر في البورصات العالمية فيتم التعامل في هذه الأسواق ولا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بصعود وهبوط أسعار النفط من أجل مواصلة عمليات البيع وشراء؛

– **المخزون النفطي الأمريكي:** وذلك باعتبار أمريكا لها الوزن الثقيل، حيث يتم إصدار تقريرين أسبوعيا من أجل تحديد مخزون النفط الخام ومشتقات هو مما يدفع أسعار النفط للتغير؛

– **عوامل أخرى مختلفة:** مثل أعمال التخريب وحرائق منشآت الإنتاج أو التصدير مما يؤدي إلى توفيق التصدير وكذلك الاضطرابات العمالية في بعض المناطق، كما يمكن لتكلفة النقل أن تؤثر على أسعار النفط، إضافة إلى عامل المصلحة، حيث توجد بعض الشركات النفطية تعمل على الرفع من أسعار النفط،

[1]–عبد الحي زلوم، وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص55–59.

مما يؤدي إلى انعكاس ذلك على دول تلك الشركات، لكونها تدفع ضرائب على جزء كبير من أرباحها مما يدفع بتلك شركات لرفع سعر النفط.

II-3-4. السعر الاقتصادي والعوامل المحددة له: قد تشترك عدة عوامل في تحديد السعر الاقتصادي أو العادل للنفط وتبنى هذه العوامل على أسس عملية مثل القيمة النفطية وتكاليف الإنتاج وأسعار السلع البديلة للنفط، يمكن تحديد السعر الموضوعي من خلال ثلاث معايير:[1]

- حسب اتفاقية طهران المبرمة مع الشركات النفطية عام1971 حيث أعتمد على معيار رفع قيمة النفط سنويا بـ25% وذلك لمواجهة التضخم؛

- من نفس الاتفاقية تم الاتفاق على رفع سعر النفط إلى25% وذلك باعتبار النفط ثروة غير متجددة مع ارتفاع الاستهلاك؛

- المعيار الثالث من اتفاقية جنيفر الأولى في1971 والثانية 1973 المعتمدة على مبدأ تصحيح سعر النفط على أساس قيمة الدولار، وتغيراته مقابل سلة العملات الرئيسية مما دفع إلى ارتفاع النفط إلى حوالي8.5%بعد عملية تعويم وتخفيض قيمة الدولار في ديسمبر1971 أما الإتفاقية1973 وذلك بعد تخفيض الدولار للمرة الثانية ارتفعت الأسعار نحو11.9%مع التصحيح الشهري تبعا لتقلبات سعر الصرف.

[1].-سفيان عمراني، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص69-70.

خلاصة:

يعتبر النفط سلعة ذات أهمية إستراتجية تستعمل في مجالات عدة تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية كما يتميز بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة، مما جعل له أهمية كبيرة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي والعسكري. ويتم تحديد سعر البترول على أساس عدة عوامل وتتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي كما تتأثر سلوك الأسواق العالمية البترولية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها.

III- الفصل الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على ميزان المدفوعات الجزائري

III-1. تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2019

III-2. تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

III-3. دراسة القياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2019

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى حيث أنه يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، في تمويل الخزينة حيث يعتبر قطاع النفط قاطرة النمو الاقتصادي من حيث أهميته ضمن هيكل الإنتاج المحلي الخام، حيث لا تقل مساهمته عن 38% من النمو الاقتصادي الإجمالي، تشكل محروقات الجزائر 97.80% من الصادرات لسنة 2017، وتعتبر هذه النسبة كبيرة مما يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة في ميزان المدفوعات الجزائري في حالة تقلبات في أسعار النفط، سواء كان بارتفاع أو الانخفاض وذلك لاعتمادها بشكل كبير على صادرات النفط في تمويل خزينة الدولة، وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني يعاني في ظل الصدمات والتي تباينت حدتها على أداء مختلف المتغيرات الاقتصادية. وحسب ما ذكر سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

III-1.تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2019

III-2.تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

III-3.الدراسة القياسية لمدى تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2019

III-1. تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عدة إصلاحات من أجل تنويع صادراته، إلا أن ذلك لم ينجح حيث أنها مازالت تعتمد على قطاع المحروقات في سد العجز الموجود في ميزان مدفوعاتها، لقد عرف الاقتصاد الجزائر ازدهار في سنوات من 2000 إلى 2008 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط أدى ذلك إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري وسددت ديونها الخارجية،وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى التطور التاريخي لميزان المدفوعات الجزائري بكل حساباته خلال الفترة 2000- 2019 .

III-1-1. تطور الميزان التجاري ومكوناته

الميزان التجاري عرف رصيد موجبا في كل السنوات إلى غاية حدوث الصدمة النفطية لسنة 2014 أصبح سالبا، ويمكن تفسير ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم04: تطور رصيد الميزان التجاري من 2000-2019 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	رصيد الميزان التجاري	السنوات	رصيد الميزان التجاري
2000	6.70	2010	18.20
2001	9.61	2011	25.96
2002	12.30	2012	20.16
2003	11.14	2013	9.39
2004	14.27	2014	0.45
2005	26.47	2015	-18.08
2006	34.06	2016	-20.12
2007	34.24	2017	-14.41
2008	40.60	2018	-7.45
2009	7.78	2019	9.64-

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2000-2018 والنشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم4 أن الميزان التجاري فائض بقيمة 9.61 مليار دولار عام2001 حيث ارتفع بشكل ملحوظ بالنسبة لسنة السابقة 2000 إذ بلغ رصيد الميزان في هذه السنة 6.70 مليار دولار ويعود هذا التحسن بسبب ارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة الواردات حيث بلغ رصيد الميزان التجاري12.30 مليار دولار سنة 2002. ونلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري قد حقق فائض من سنة2004 إلى غاية 2008 حيث سجل أكبر قيمة له، حيث بلغت 40.60 مليار دولار إذ يعبر هذا عن الوضع الإيجابي ولكن انخفض هذا الفائض بشكل كبير سنة 2009 وبلغ 7.78 مليار دولار، ويعود ذلك إلى الأزمة العالمية التي أثرت على أسعار النفط وكذلك قيام الجزائر بدفع ديونها الخارجية أثر على ميزان المدفوعات الجزائري. وفي سنة 2011 نلاحظ أنه قد ارتفع فائض رصيد الميزان التجاري وبلغ 27.94 مليار دولار، لينخفض بعد ذالك سنتي 2013-2014. في سنة 2015 سجل عجز تجاري قدره 18.08 مليار دولار نظرا للانخفاض في إيرادات الطاقة العالمية بسبب الصدمة العكسية لأسعار النفط العالمية لسنة 2014، واستمر هذا العجز بشكل متفاوت في الميزان التجاري الجزائري حتى سنة 2019، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم01: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2019) **مليار دولار**

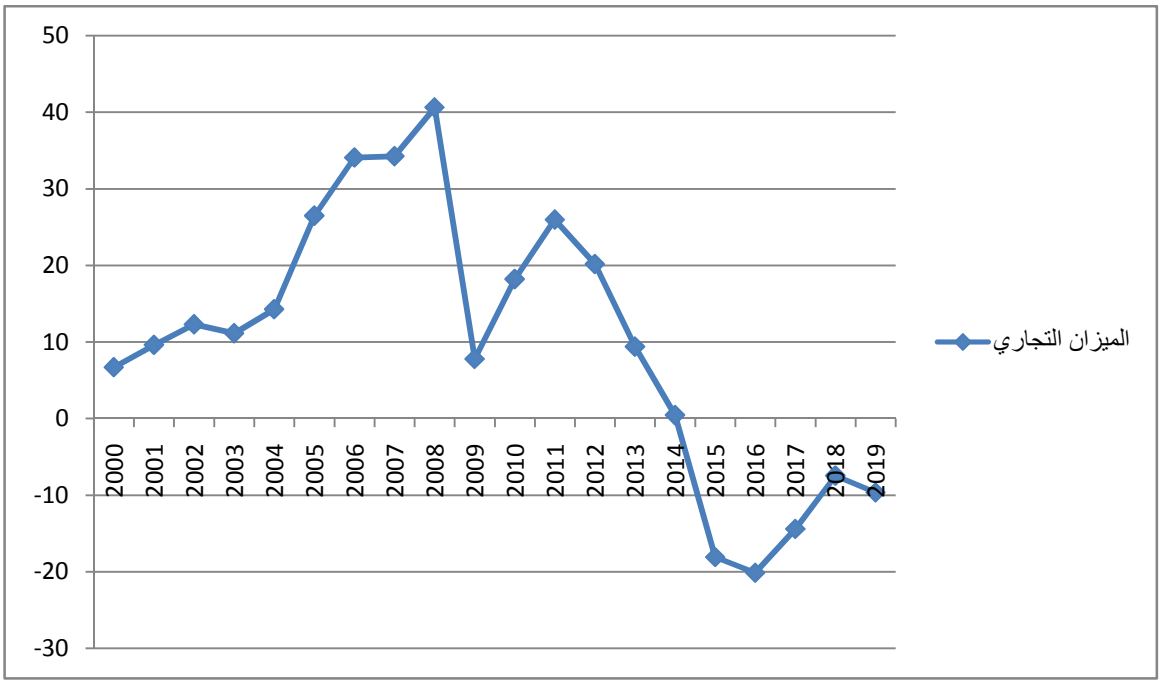

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول4.

III-1-2. تطور ميزان رؤوس الأموال

يعد حساب رأس المال أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات الجزائري فهو يبين حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة للبلاد، وهنا سوف نبين مدى تطور ميزان رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري. خلال الفترة 2000 إلى2007 عرف حساب رأس المال عجزا متواصلا ويرجع سبب ذلك إلى العجز الذي يسجله حساب رؤوس الأموال الرسمية الصافية وأيضا الضعف الكبير في حساب الاستثمارات المباشرة ،وفي سنة 2007 انخفض عجز ميزان رأس المال ليصبح 0.99 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض إجمالي الديون الخارجية. بداية من سنة 2008 عرف رصيد ميزان رأس المال فائضا واستمر هذا الأخير بوتيرة متذبذبة حيث بلغ الفائض2.37 مليار دولار سنة 2011 ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الدين الخارجي من جهة والتحسن في حساب الاستثمار الأجنبي وحساب رؤوس الأموال الرسمية الصافية من جهة أخرى. خلال سنتي 2012 و2013 عاود رصيد ميزان رأس المال للانخفاض من جديد وسجل عجز بمقدار0.36 و1.02 مليار دولار على التوالي وقد سجل سنة 2014 فائض معتبر قدر ب0.24 مليار دولار، أما في السنوات الأخيرة من 2016 إلى2018 حقق رصيدا موجبا متذبذبا حيث بلغ في سنة 2019 قيمة 0.18 مليار دولار.

الجدول رقم05: تطور ميزان رأس المال من2000 إلى2019 **الوحدة:مليار دولار**

السنوات	رصيد ميزان رأس المال	السنوات	رصيد ميزان رأس المال
2000	-1.36	2010	3.42
2001	-0.87	2011	2.37
2002	-0.71	2012	-0.36
2003	-1.37	2013	-1.02
2004	-1.87	2014	3.39
2005	-4.24	2015	-0.24
2006	-11.22	2016	0.18
2007	-0.99	2017	0.33
2008	2.54	2018	0.87
2009	3.45	2019	0.18

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر من2003 إلى2018والنشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020.

والشكل الموالي يوضح تطور ميزان رأس المال بالاعتماد على الجدول السابق.

الشكل رقم02:تطور ميزان رأس المال خلال الفترة(2000-2019) **الوحدة: مليار دولار**

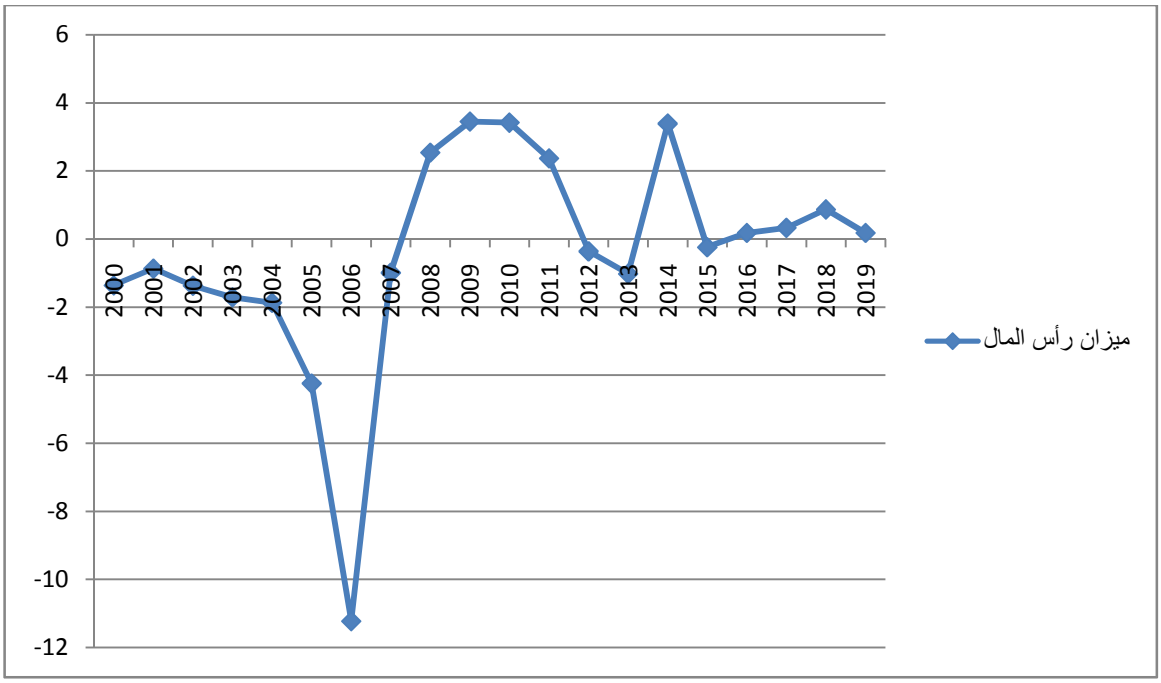

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول 5

III-1-3. تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري

سوف نتطرق هنا إلى أهم التطورات التي شهدها ميزان المدفوعات الجزائري من2000-2019

الجدول رقم06: تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري 2000-2019 الوحدة: مليار دولار

السنوات	**الرصيد الإجمالي** (مليار دولار)	السنوات	**الرصيد الإجمالي** (مليار دولار)
2000	7.57	2010	15.58
2001	6.19	2011	20.14
2002	3.66	2012	12.05
2003	7.97	2013	0.13
2004	9.25	2014	-5.88
2005	16.94	2015	-27.53
2006	17.73	2016	-26.03
2007	29.55	2017	-21.76
2008	36.99	2018	-15.82
2009	3.86	2019	-16.93

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر من2003 إلى2018والنشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020.

عرف رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2019 عدة تطورات إذ أن الاقتصاد الوطني يتأثر بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية وخاصة الصدمات النفطية، حيث أن تقلب أسعار النفط يؤثر بدرجة كبيرة على ميزان المدفوعات الجزائري. على العموم سجل رصيد ميزان المدفوعات الجزائر رصيدا موجبا وبشكل متزايد خلال الفترة 2000- 2008، وحقق أعلى فائض سنة 2008 بما يزيد عن 36.99 مليار دولار أمريكي، ليتراجع هذا الفائض إلى 3.86 مليار دولار أمريكي سنة 2009 بفعل تراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. خلال الفترة 2010- 2013 حافظ على ايجابية رصيده ولكنه انخفض بشكل كبير سنة 2013 حيث سجل فائضا قدره 0.13 مليار دولار فقط، تحت تأثير الصدمة النفطية منذ سنة 2014 عرف ميزان المدفوعات الجزائري عجزا في رصيده بشكل متواصل حتى سنة 2019. سجلت سنة 2016 أقصى عجز بما يزيد عن 26.03 مليار دولار. ومن المتوقع استمرار عجز ميزان المدفوعات في السنوات المقبلة تحت تأثير استمرار تدهور أسعار النفط وكذا التأثير السلبي لأزمة كوفيد 19 على حركة الواردات بالخصوص والتي تستخدم لتلبية أهم متطلبات مواجهة هذا الداء خاصة إمدادات الدواء والمستلزمات الطبية وكذلك الغذاء.

الشكل رقم03: تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري من2000-2018

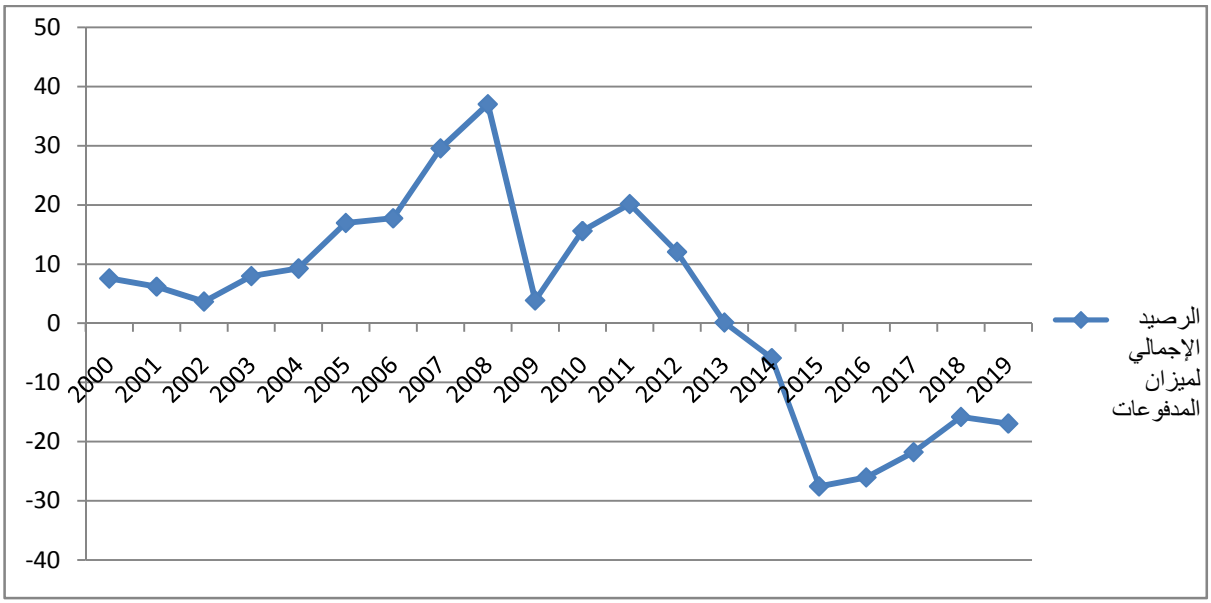

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم6.

III-1-4. تطورات صادرات المحروقات

تعد الصادرات والواردات المكونات الأساسية للميزان التجاري فهو يبين حركة الصادرات الخارجة والواردات الداخلة للبلد. وهنا سوف نتطرق إلى مدى تطور صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من2000 إلى2019. لقد عرفت صادرات المحروقات الجزائرية عدة تطورات عبرة الفترة الزمنية المدروسة، سوف نوضحها في الجدول الموالي.

الجدول رقم07: تطور صادرات المحروقات الجزائرية **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	صادرات المحروقات	السنوات	صادرات المحروقات
2000	21.06	2010	56.12
2001	18.53	2011	71.66
2002	18.11	2012	70.58
2003	23.99	2013	63.32
2004	31.55	2014	58.36
2005	45.58	2015	33.08
2006	53.61	2016	27.92
2007	59.60	2017	33.20
2008	77.19	2018	38.90
2009	44.42	2019	32.93

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر من2003 إلى2018والنشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020.

عرفت حصيلة الصادرات الجزائرية ارتفاعا سنة 2000 حيث بلغت 21.06 مليار دولار بينما سجلت سنة 2001 و2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائر من النفط قدرت ب 18.52 و18.11 على التوالي نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط وشهدت صادرات الجزائر من المحروقات ارتفاع مستمر منذ سنة 2003 إلى غاية 2008 أي سجلت أعلى مستوياتها ب 77.19 مليار دولار وذلك راجع إلى لارتفاع في أسعار النفط إلى 98.96 دولار للبرميل. في سنة 2009 تراجعت صادرات المحروقات إلى 44.42 مليار دولار ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. سجلت سنتي2010 و2011 ارتفاع ملحوظ في صادرات الجزائر من المحروقات خلال هذه الفترة بينما سجلت تراجع مستمر منذ 2012 إلى غاية 2015 حيث قدرت صادرات الجزائر من المحروقات خلال هذه السنة 33.08 مليار دولار بسبب انهيار أسعار البترول إلى ما يقارب 52.79 دولار للبرميل، ولقد انخفضت في سنة 2016 حيث بلغ 27.92 مليار دولار وذلك بسبب أسعار البترول الذي سجل 45 دولار للبرميل ليرتفع بعدها في سنتي2017 و2018 حيث بلغ 33.20 و38.90 مليار دولار على التوالي لتنخفض بعدها سنة 2019 إلى 32.93 مليار دولار.

الشكل رقم04: تطور صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة(2000-2019) الوحدة: مليار دولار

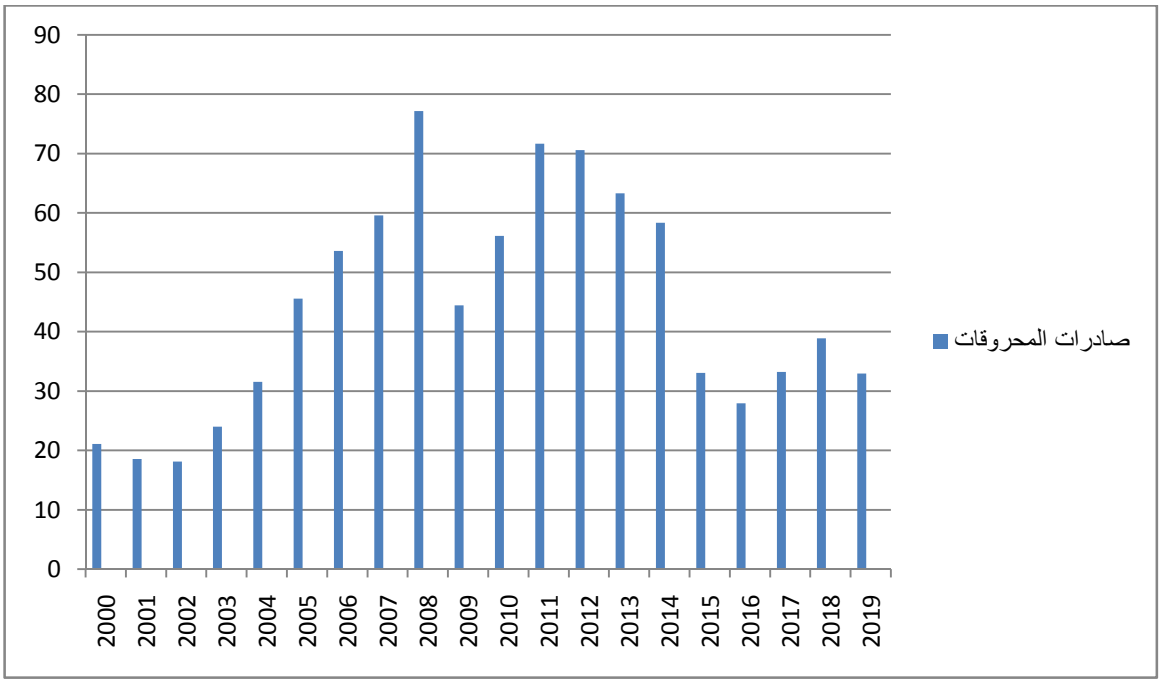

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم07

بعدما تطرقنا إلى وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر والتطورات التي مر بها، وذلك من خلال دراستنا لتطور مكوناته لاحظنا أن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بصفة كبيرة بالتغيرات التي يمر بها ميزانه

التجاري، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد الجزائري، أما العجز في الميزان التجاري فيعتبر موطن الضعف في الاقتصاد.

III-2. واقع النفط في الاقتصاد الجزائري

اعتمدت الجزائر على اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات فقط،بدلا من الاقتصاد الإنتاجي الذي يقوم بالدرجة الأولى على الفلاحة والصناعة والتجارة، وبالرغم من الإمكانيات الضخمة التي تمتلكها في القطاعات الأخرى، إلا أن المحروقات تعتبر العمود الفقري لاقتصاد الوطني والدعامة المالية الأساسية لسير المشاريع التنموية في الجزائر، وعلى خلاف الصناعات الأخرى لقد حظي النفط بتطورات كبيرة على مستوى الطاقة الإنتاجية أو حجم الإيرادات التي توفرها للخزينة.

III-2-1. لمحة تاريخية عن النفط في الجزائر

أ-البترول قبل الاستقلال: يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة1956 عند إيجاد شخص في الصحراء عند حفر بئر وصعد منه مادة رائحتها كريهة ولها لون مختلف، وسمعت به الإدارة الاستعمارية فقامت السلطات الفرنسة بإحاطته بسياج، مما اضطر الشخص إلى المغادرة[1].

ب- البترول بعد الاستقلال: مر البترول الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية2019 بعدة مراحل، قمنا بتقسيمها إلى الفترات التالية:

- **الفترة من1962 إلى1999:** تميزت هذه الفترة بإبرام عدة اتفاقيات وإصدار قوانين لترقية هذا القطاع وكانت أهمها:[2]

* **اتفاقية إيفيان عام1962:** هنالك عديد من النصوص موضوعة ضمن هذه الاتفاقية متعلقة بالبترول في الجزائر نذكر منها:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي؛

- استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛

- يعتمد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتجات البترولية؛

- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

---

[1]-يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، 1996، ص19.

[2]-نذير مياح، **السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة1989-2008-الأهداف والأدوات**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/2009، ص66.

حيث كانت الشركات العاملة الأجنبية في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي، فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات" سونطراك" في1963/12/31.

* **اتفاقية جويلية 1965:** إن الاتفاق المبرم سنة1962 لم يلبي طموحات الطرف الجزائري الرامي إلى لعب دور فعال في قطاع المحروقات، مما افرز جولة أخرى من المفاوضات جرت بتاريخ 1965/07/29، والتي كان هدفها إعادة النظر في سعر البترول، وإنشاء الشركة التعاونية الجزائرية الفرنسية التي تمنح لشركة سونطراك" بموجبها الدور المنفذ للأعمال منذ مرحلة التنقيب.[1]

* **تأميم المحروقات:** هنالك عدة مراحل مرت بها فترة تأميم محروقات وتتمثل فيما يلي:[2]

– في عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتر وكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى مما أعطى دفعا قويا لتأميم المحروقات خاصة بانضمامها إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول ومطالبون بإعادة النظر في سعر المرجعي المحدد في 1965 والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، ولكن هذه المفاوضات فشلت؛

– في عام1971تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم يجب أن نأخذ51% من الشركات البترولية الفرنسية". ومن هنا تم تحويل الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية"سونطراك"

– أما سنة 1973،فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بالأوبك إلى تخفيض الإنتاج البترول الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في أسعار النفط، ولقد كان له عدة فوائد على اقتصاد الجزائر وذلك لاعتباره الحل الأمثل لتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة،

– أما في الثمانينات فقد فرضت سوق المحروقات العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف المخططات الخماسي الأول، ثم دعمت خلال المخطط الخماسي الثاني؛

– **الفترة من 1986–1989**، فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، متمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها أثر سلبي على اقتصاد؛

– أما سنة1991 فقد تميز قطاع المحروقات بإدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات؛

[1]–ياسين مصطفاي، **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2016/1986)**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص: تقنيات كمية، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، ص134.

[2]– نذير مياح، مرجع سابق، ص ص67–68.

* **الفترة من2000-2019:** عرف قطاع المحروقات خلال هذه الفترة نتائج قيمة نظرا للإصلاحات التي قامت بها الدولة، إصلاحات مؤسساتية وتطوير مصادر وهياكل القطاع، استهلاك الطاقة وترشيدها، الانضمام إلى المنظمات الدولية، وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات؛[1]

- القيام بتسديد الديون الخارجية مما جعل نسبة الدين الخارجي تنتقل من34% في نهاية 2003 إلى أقل من4.5% في سنة 2006، والسبب الذي جعل الدين الخارجي ينخفض هو ارتفاع أسعار النفط؛[2]

- في 2016 قامت الجزائر بعمل منتدى تطرح فيه مشكلة سعر النفط والعمل على وضع سعر عادل للنفط حيث يتراوح مابين 50 دولار و60 دولار وكانت من مخرجات هذا الاجتماع خفض قيمة الإنتاج بـ1.8مليون برميل يومي بين دول الأوبك وخارجها عند مستوى 50 دولار للبرميل؛[3]

- في 2017 تم رفع عرض النفط إلى أكثر من 1.5 برميل يومي ما يعني هبوط متوقع للأسعار بداية من فصل شتاء لتلبية الطلب المتراجع على وقود التدفئة لفصلي الربيع والصيف، وكان رهان اجتماع الجزائر تجنب سيناريو تراجع أسعار النفط إلى مادون40 دولار للبرميل بداية فصل شتاء ديسمبر2016،أي المحافظة على الأسعار الحالية(45 دولار للبرميل)؛[4]

III-2-2.تطور الإيرادات النفطية في الجزائر

لقد عرفت أسعار النفط في آونة الأخيرة ارتفاعا، حيث مكنت الدول المصدرة والمنتجة من تحقيق فوائض مالية ضخمة في شكل ما يعرف بالإيرادات النفطية والجزائر لا تختلف عن باقي دول الأوبك فقد مكنتها في هذه الفترة تحقيق عائدات وفوائض مالية ضخمة لعبت دور كبيرا في تحقيق التوازن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، والشكل الموالي يوضح تطورات الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

[1]-WWW-Opac-Orge ,a 06/06/2021,a 22.50.

[2]- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2016 ص227.

[3]-بشير مصيطفي، **الجزائر2030 رؤية إستشرافية**، ط1، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017، ص 142.

[4]-المرجع نفسه، ص143.

الشكل رقم05: تطور الإيرادات النفطية خلال الفترة(2000-2018)الوحدة: مليار دولار

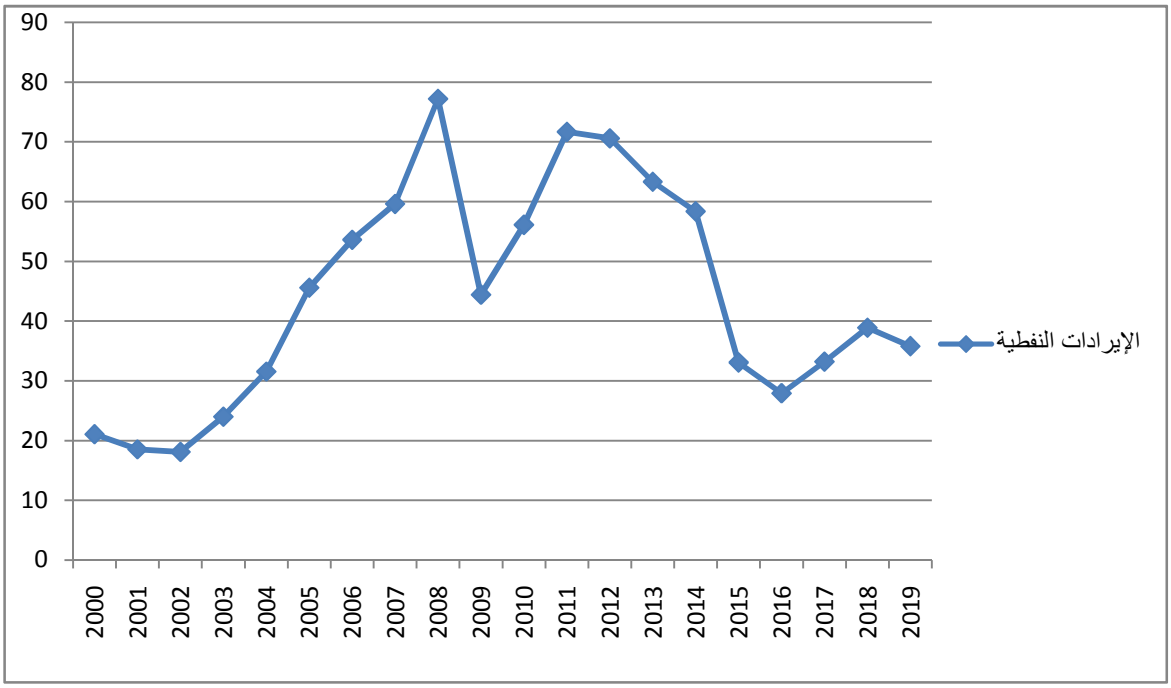

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2004، 2008، 2010، 2013، 2017، 2019

من خلال الشكل رقم5 نلاحظ انخفاض إيرادات النفطية للجزائر بسنتي الأولى انخفض إلى18.12 مليار بسبب انخفاض أسعار النفط وبعد ذلك شهدت ارتفاع ملحوظ في الإيرادات حيث قفزت إلى حدود 33.55 مليار دولار سنة2004، وفي سنة 2008 مع النمو الهائل والمستمر في الإيرادات النفطية حيث بلغت 77.19 مليار دولار لسبب الارتفاع في أسعار النفط العالمية ولا كن هذا الارتفاع لم يدوم كثير فسرعان ما تهاوت أسعار النفط إلى62.25 مليار دولار سنة 2009 بسبب تراجع الطلب عالمي على النفط نتيجة أزمة الرهن العقاري العالمية، وهذا الأمر كان له أثر على الإيرادات النفطية في الجزائر والتي انخفضت إلى44.41 مليار دولار في سنة2009، ولا كنها عادات لارتفاع بعد تمكن دول الأوبك بتأثير على الأسعار حيث وصات الإيرادات إلى 77.66 مليار دولار سنة2011 ولم يدم هذا الارتفاع طويلا حيث تراجعت الإيرادات تراجع مستمرا في السنوات الأخيرة حيث بلغت 33.08 مليار دولار سنة2015 بسبب الأزمة المالية العالمية حيث انخفضت إلى أن وصل إلى 27.92 مليار دولار سنة 2016 ثم ارتفع مرت أخرى إلى أن وصلت الإيرادات النفطية سنة 2018 إلى 38.90 مليار دولار، ثم انخفضت بعد ذلك سنة 2019 إلى أن وصلت إلى 35.8 مليار دولار.

أ. **تطور أسعار النفط من (2000-2008)**: في هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري ازدهارا بسبب ارتفاع نشاط قطاع المحروقات المكثف في مختلف الميادين(البحث والتنقيب...) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع وارتفاع العائدات النفطية نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط.

الجدول رقم08: تطور أسعار النفط في الفترة من(2000-2008) **الوحدة:دولار للبرميل**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البرميل	28.77	24.74	24.91	28.73	38.5	54.6	65.7	74.8	99.9

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر 2000-2008.

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تزايدا مستمرا في أسعار النفط، ما عدا تراجعها سنة2001 حيث بلغ 24.74 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2000 وذلك بسبب أحداث 11ديسمبر2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى ارتفاع نشاط المضاربات على البترول في الأسواق البترولية العالمية نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات البترولية وزيادة الطلب العالمي على البترول مدعم بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا والصين ودول جنوب شوق آسيا.

ب. تطور أسعار النفط من الفترة(2009-2019): لقد شهدت أسعار النفط في الجزائر عدة تغيرات ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم09: تطورات أسعار النفط من الفترة (2009-2019) **الوحدة: دولار للبرميل**

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السعر	62.2	80.2	112.9	111	109.2	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.4

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر من2003 إلى2018والنشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط سنة 2009 شهدت تدهورا ملحوظ فقد انهارت أسعاره من99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية نتيجة أزمة الرهن العقاري في أمريكا الذي دفع إلى انخفاض قيمة الدولار مما نتج عنه هبوط في أسعار النفط، ورغم أن هذه الأزمة لم تظهرها سنة 2008 وذلك بسبب الطلب المتزايد على النفط لتعود بعد ذلك للصعود سنة 2010 حيث وصلت80.2 دولار للبرميل ثم إلى112.9 دولار للبرميل لتنخفض بعد ذلك سنة 2012 وتصل إلى 111.0 دولار للبرميل وتبقي في انخفاض إلى غاية2017 وذلك بسبب الأزمة العكسية التي حدثت في منتصف 2014 إلى غاية بداية 2015 حيث شهدت أسواق النفط تدهور كبير بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي وكذلك ظهور البترول الصخري في أمريكا على الساحة ما دفع بأسعار النفط إلى النزول ليعاود بعد ذلك الارتفاع سنة2018 حيث بلغ 71.3 دولار للبرميل، ولكنه عاد مجددا إلى الانخفاض سنة 2019، وقد ساهمت أزمة كوفيد 19 في تعميق انخفاض أسعار النفط نتيجة

الركود العالمي الذي دخلت فيه أهم الاقتصاديات العالمية بعد ظهور الأزمة الصحية العالمية وإعلان منظمة الصحة العالمية كوفيد 19 وباءا عالميا منذ مارس 2020 وهو ما أدى إلى تراجع الطلب على النفط.

III-2-3. قراءة التحليلية لأثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر

تلعب أسعار النفط دورا هاما في تحديد وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وذلك بسبب أهميته الكبيرة في الاقتصاد الجزائري لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الأثر الذي يمارسه التغير في أسعار النفط على ميزان المدفوعات. نلاحظ من خلال الجدول10 أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري على درجة كبيرة من الحساسية تجاه تغير أسعار النفط وينسب هذا الارتباط القوي بين المتغيرين إلى صادرات النفط، فحصة هذا الأخيرة من إجمالي الصادرات العامة لا تقل عن97.80% من إجمالي الصادرات سنة 2016، حيث نلاحظ من الجدول أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع معها رصيد ميزان المدفوعات والعكس في حالة الانخفاض. ومنه توجد علاقة طردية بين الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وأسعار النفط.

الجدول رقم10: مقارنة أسعار النفط والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري 2000-2019

السنوات	سعر النفط	الرصيد(مليار دولار)	السنوات	سعر النفط	الرصيد (مليار دولار)
2000	28.77	7.57	2010	80.2	15.58
2001	24.74	6.19	2011	112.9	20.14
2002	24.91	3.66	2012	110	12.05
2003	28.73	7.47	2013	109.5	0.13
2004	38.5	9.25	2014	100.2	-5.88
2005	64.6	16.94	2015	53.1	-27.53
2006	65.7	17.73	2016	45	-26.03
2007	74.8	29.55	2017	54.1	-21.76
2008	99.9	36.99	2018	71.3	-15.82
2009	62.2	3.86	2019	64.4	-16.93

المصدر:التقارير السنوية لبنك الجزائر من2003 إلى2018والنشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020.

الشكل رقم06: أثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات

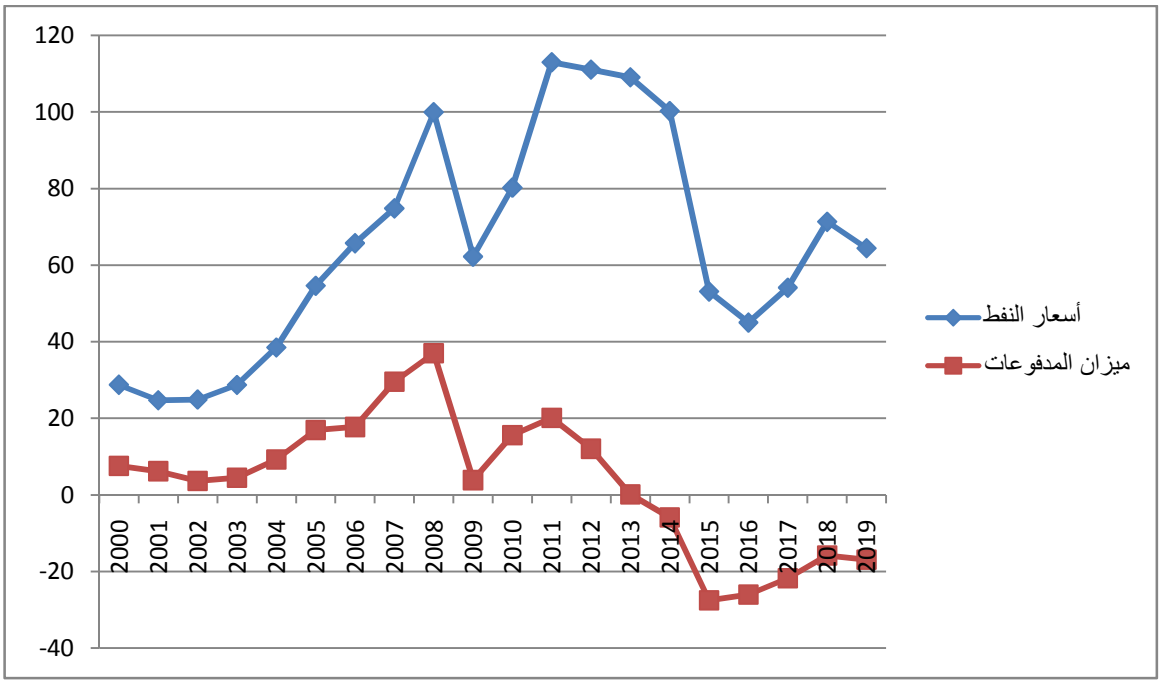

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم11

من خلال هذا البحث يمكن القول أن الجزائر تعتمد بشكل كبير جدا على قطاع المحروقات في تمويل المشاريع التنموية حيث عرفت إيراداتها النفطية تطورا متباينا خلال فترة الدراسة،ناجم عن التطورات التي مست أسعار النفط والتي بدورها تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات الجزائري حيث تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري، وهذه العلاقة سنحاول إثباتها قياسيا في العنصر الموالي من الدراسة.

III-3. الدراسة القياسية لتأثير تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري من2000-2019

بالاعتماد على الجوانب النظرية، والتحليلات الاقتصادية السابقة لتأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري، يمكن قياس وصياغة هذا الأثر في صورة نموذج قياسي اقتصادي يقدر من بيانات فعلية خاصة بمحل الدراسة.

III-3-1. تعريف النموذج وكيفية بنائه

يتم بناء النموذج الاقتصادي وفق خطوات ومراحل محددة، وسوف نحاول في هذا المطلب التعرف عليها من خلال التعريف بالنموذج الاقتصادي وكيفية بنائه.

III-3-1-1. تعريف النموذج: يعرف النموذج بأنه مجوعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معنية بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات ولكنها ممثلة للواقع بهدف التنبؤ به والسيطرة

عليها، وقد يتكون من معادلة واحدة مثل معادلة الطلب أو معادلة العرض، ويسمى عندئذ النموذج بمكونه نموذج ذو معادلة منفردة أو من مجموعة من المعادلات وتسمي بالمعادلات الآنية، ويكون الهدف في النموذج هو تقدير قيم عددية لمعلمات علاقة بين متغيرات اقتصادية بغية التنبؤ أو تحليل هيكل اقتصادي أو تقييم سياسة اقتصادية ويستخدم النموذج الاقتصادي الرموز الرياضية.[1]

III-3-1-2. مكونات النموذج الاقتصادي

أ- معادلات النموذج: يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة من المعادلات تسمى هذه بالمعادلات الهيكلية لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناؤه وتختلف عدد المعادلات من نموذج لآخر والهدف من بناءه، وتنقسم بدورها إلى:[2]

1- المعدلات السلوكية: وهي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن التفسير عنها بدالة ذات متغير مستقل واحد وعدة متغيرات مستقلة.

2- المعادلات التعريفية أو المتطابقات: هي المعادلات التي تعبر عن علاقة اقتصادية ناتجة عن تعار يف متفق عليها أو هي العلاقة التي تحدد قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساواة.

ب- المتغيرات المنتظمة: وتنقسم إلى:[3]

1- المتغير المستقل: وهو المتغير الذي يستطيع الباحث أن يعالجه ويغيره وفقا لطبيعة البحث، ويتم تحديد قيمتها من داخل النموذج عن طريق المعاملات وقيم المتغيرات الخارجية.

2- المتغير التابع: هذا المتغير تابع للمتغير المستقل فهو الذي يتأثر بالمتغير المستقل وكلما تغير المتغير المستقل أو عدل فإن الباحث يلاحظ التغيرات التي تحدث للمتغير التابع وذلك للتأكيد على مدى ارتباطها مع بعضها البعض أو ملاحظة ارتباطها بالمتغير المستقل؛

III-3-1-3. منهجية الاقتصاد القياسي: يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المتقدم في التقدير والتنبؤ لقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث لأنه يبين العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن تحديد هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:[4]

---

[1]- حسين على بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007،ص22.

[2]- المرجع نفسه، ص ص26 27.

[3]- عبد الله فلاح المنزيل، **الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام نظام الرزم الإحصائية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان 2000، ص19.

[4]-حسين على بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص ص27 30.

أ- مرحلة التوصيف: تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استنتاجها منه، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي لتحويل العلاقة المذكورة إلى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، كما يتم الاعتماد على الرياضيات مثل العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة X وسعرها Px والدخل Y .

ب- مرحلة التقدير: في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة ومن ثم يتم تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها وصياغتها رياضيا في المرحلة الأولى أي تقدير قيم رقمية للمعالم ويجب في هذه المرحلة تقييم المعالم المقدرة من النواحي الاقتصادية والإحصائية والقياسية فتتم هذه الأخيرة عن طريق اختيار مدى انسجام وتحقيق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على النموذج القياسي المقترح حيث إن وجود الاختلاف يعني وجود مشاكل منها مشكلة الارتباط الذاتي التعدد الخطي، وعدم ثبات وتجانس التباين.

ت- مرحلة الاختبار: في هذه المرحلة يتم اختبار قوة معنوية النموذج المقدرة بالاعتماد على طرق الإحصائية معينة لتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ، وقد يواجه الباحث هنا عدة مشاكل منها مشكلة تقارير حد الخطأ أو الارتباط الذاتي أو الازدواج الخطي؛

ث- مرحلة التنبؤ: لا يوجد من يعترض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل والتعرف عليه مسبقا قبل قدومه وعلى مختلف المستويات الكلية والجزئية أو في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولمختلف المدد القصيرة والمتوسطة والطويلة، وعليه يتم في هذه المرحلة إعداد تقديرات مستقبلية للمتغيرات المدروسة كحجم الطلب على السلعة ولكن قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ يجب التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر وبعدئذ يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل إليها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ.

III-3-2. نموذج الانحدار البسيط: من خلال هذا العنصر سوف يتم التطرق إلى مفهوم نموذج الانحدار البسيط، وذلك من خلال تعريفه وتقديم أهم الفرضيات التي يقوم عليها.

III-3-2-1. تعريف نموذج الانحدار البسيط: هو أحد أساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية، حيث يختص بقياس العلاقة بين متغير تابع ومتغير آخر مستقل أو مفسر ويلاحظ في هذا الصدد أن الانحدار كأسلوب قياسي هو الذي يحدد أي المتغيرات تابع وأيها مستقل، ويعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، ويأخذ هذا النموذج الشكل الرياضي التالي:[1]

[1]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية،**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ط2، دار الجامعة،الإسكندرية، 1997، ص ص77 .78.

حيث أن:

$$Y= a + bx_i + \varepsilon i \ldots..1 \;/\; i=1,2 \ldots.n$$

Y : المتغير التابع

X : المتغير المستقل؛

εi : المتغير العشوائي؛

a : المعلمات وهو ثابت وهو قيمة المتغير التابع عندما ينعدم المتغير المستقل؛

b : معامل الانحدار أو الميل لما يكون نموذج الانحدار بسيط يشير إلى معدل التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة.

III-3-2-2. فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط: بغية الحصول على علاقة دقيقة بين المتغيرات وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط، وهذه العلاقة تستدعي وجوب تحقيق مجموعة من الفروض المتمثلة فيما يلي:[1]

- أن تكون العلاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، بالتالي فإن الشكل الوظيفي للعلاقة بين X وYيكون بشكل التالي: $Y_i = a + b_\chi$ ؛
- التوقع أو الأمل الرياضي أو متوسط البواقي معدوم $E(\varepsilon_i) = 0$؛
- تجانس وتباين الأخطاء أي تباين البواقي أو المتغير العشوائي متجانس وثابت $E(£^2) = \delta^2, \vee_i$ ؛
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، أي أن التباين المشترك بين البواقي يساوي الصفر، أي:

$$COV(\varepsilon_i, \varepsilon_i) = 0, \vee_i \neq j$$

- عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغير المستقل والمتغير العشوائي، أي التباين المشترك بينهما يساوي الصفر: $COV(x_i, \varepsilon) = 0$؛
- التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي هو التوزيع الطبيعي $\varepsilon_i \rightarrow N(0, \delta^2)$؛
- أن يكون حجم العينة أكبر بكثير من عدد المعلمات المقدرة : n>k.

[1]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2002، ص ص115 116.

III-3-2-3. تقدير معلمات النموذج واختبار فروضه: من المتعارف عليه أن هنالك مجموعة من أساليب والطرق التي من الممكن استخدامها بهدف تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، والتي بدورها تسهل عملية اختبار الفرضيات الخاصة بالنموذج.

أ- **تقدير معلمات النموذج:** هنالك العديد من الطرق المستخدمة في تقدير معلمات النموذج وفيما يلي يتم عرض أهم الطرق:

- **طريقة المربعات الصغرى:** تعد طريقة المربعات الصغرى الأكثر شيوعا في تقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الإحصائية وقد شاع استخدام هذه الطريقة في التحليل والبحوث الإحصائية والقياسية انطلاقا من المعالجة الرياضية، والمبدأ الرئيسي لهذه الطريقة هو تصغير مجموع مربع انحرافات القيم المشاهدة، عن وسطها الحسابي ويمكن التعبير عنها وفق الصيغة الرياضية الآتية:[1]

$$Min \sum_{}^{n} e_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^{n} (y_i - \hat{\beta}_{\chi i} - \hat{\alpha})^2$$

حيث أن:

$\hat{\alpha}$: القيمة المقدرة لـα

$\hat{\beta}$:القيمة المقدرة لـβ؛

$ei= (y_i - \hat{y}_i)$: هي البواقي .

ويمكن إيجاد قيمة $\hat{\alpha}$ و $\hat{\beta}$ وفق الصيغة الرياضية الآتية: $\hat{a} = \hat{b} - b\bar{x}$, $\hat{b} = \frac{\sum x_i y_i}{\sum x_i^2}$

وعليه تكون معادلة الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى هي:

$$\hat{y}_i = \hat{a} + \hat{b} x_i$$

- **معامل الارتباط البسيط(r):** والهدف منه هو قياس قوة أو درجة العلاقة الخطية بين متغيرين ويحسب وفق الصيغة الرياضية التالية:[2]

$$\mathbf{r}_{\chi\gamma} = \frac{\sum(x_i - \bar{x}).(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum(x_i - \bar{x})^2 (y_i - \bar{y})^2}}$$

[1]- مجيد علي سعيد، عفاف عبد الجابر سعيد، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص126.

[2]- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي**، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007،ص47.

-**معامل التحديد البسيط (R^2):** يستخدم هذا النموذج لمعرفة مدى جودة توفيق خط الانحدار المقدر لكل من المتغير المستقل والمتغير المستقل ويحسب بالصيغة التالية؛ [1] $R^2 = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum(Y - \bar{Y})^2}$

ب- اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط: يعتمد في اختبار النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية، وذلك باختبار المعنوية الإحصائيات بتطبيق مجموعة من الاختبارات وفما يلي يتم عرض لهذه الاختبارات:

1- اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الخطي البسيط (اختبار ستودنت) : لاختبار معنوية المعلمات المقدرة بالنسبة لنموذج الانحدار البسيط نستعمل اختبار ستودنت، ويمكن توضيح خطوات تطبيق هذا الاختبار لدراسة معنوية المعلمات المقدرة كما يلي:[2]

***الخطوة الأولى:** وضع الفرضية الصفرية والفرضية البديلة حيث أن، الفرضية الصفرية H_0 تقول أن$\widehat{\beta_i}$(معلمة النموذج الانحدار المراد اختبارها) غير معنوية، والفرضية البديلة H_1 تقول أن معلمة الانحدار لها معنوية إحصائية ويمكن تعبير عنها كما يلي:

***الخطوة الثانية** : حساب قيمة ستودنت المحسوبة Tcal: $= \frac{\beta_i}{\delta(\widehat{\beta_i})}$ $\quad$ Tcal $= \frac{\widehat{\beta_i} - \beta_i}{\sqrt{V(\widehat{\beta_i})}}$

***الخطوة الثالثة:** وهي اتخاذ القرار حيث لاتخاذ القرار حول معنوية $\widehat{\beta_i}$ نقوم بمقارنة بين قيمة ستودنت المحسوبةTcal، مع قيمة ستودنت الجدولية Ttab(n-2)، عند درجة حرية n-2 ومستوى معنوية αفإذا كان :

Tcal>$Ttab_{(n-2)}^{\alpha\%}$ فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونقول أن$\widehat{\beta_i}$معنوي ويختلف عن الصفر؛

Tcal<$Ttab_{(n-2)}^{\alpha\%}$فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة ونقول أن$\widehat{\beta}$ غير معنوي؛

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج الانحدار الخطي البسيط (اختبار فيشرF): يمكن اختبار المعنوية الكلية للانحدار أو النتائج الكلية للنموذج باستخدام تحليل التباين وذلك باستخدام ما يسمى باختبار فيشر، ولمعرفة مدى دقة النموذج وذلك باختبار معنوية الإحصائية ويعتمد على فرضيتين هما:[3]

---

[1]- ، مكيد علي، مرجع سابق ص48.

[2]- مليك محمودي، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص ص126 127.

[3]-وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**،ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص189.

$$\begin{cases} H_0 : B_0 = 0 \text{ فرضية العدم} \\ H_1 : B_1 \neq 0 \text{ الفرضية البديلة} \end{cases}$$

بعدما يتم حساب قيمة F المحسوبة ومقارنتها بقيمة F الجدولية عند مستوى معنوية ودرجات حرية (n-k-1 ,k)، بهدف قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا تجاوزت قيمة F المحسوبة قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية معينة فإنها ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، أي أن للنموذج معنوية إحصائية، أما إذا كانت قيمةF المحسوبة أقل من F الجدولية تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج ليس له معنوية إحصائية؛

3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج الانحدار الخطي البسيط (اختبار دارين واتسون): إن من بين أهم المشاكل التي تواجه القياسين في تقديرهم للنماذج هي الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة ويكون هذا المشكل عندما يكون حد الخطأ للفترة الزمنية مرتبط طرديا مع أخطاء الفترة السابقة، وهذا يعني أن استقلال القيمة المقدرة لحد الخطأ في الفترة الزمنية عن حد الخطأ للفترة السابقة، مما يعني ذلك أن التباين المشترك بين البواقي معدوم، لأن وجود ارتباط ذاتي يؤثر سلبا على نتائج مربعات الصغرى العادية من حيث:[1]

- القيم المقدرة للمعلمات سوف تكون متحيزة؛

- تباين القيم المقدرة للمعلمات الانحدار لا يكون أقل ما يمكن؛

الارتباط الذاتي بين الأخطاء قد يكون موجبا أو سالبا شأنه في ذلك شأن معامل الارتباط بين متغيرين ولكن الارتباط الذاتي يكون بين مشاهدات نفس المتغير، حيث يكون الارتباط الذاتي موجبا إذا كانت قيمته أكبر من الصفر، ويكون سالبا إذا كانت قيمته أقل من الصفر؛ ويمكن معرفة هذه الأخطاء من خلال اختبار دارين واتسون الذي يعتبر أحد الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى وفق الفرضيات الموالية:

$$\begin{cases} H_0 , P = 0 \text{ عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء} \\ H_1 , P \neq \text{ ارتباطوجود ذاتي للأخطاء} \end{cases}$$

[1]- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص ص306 319.

الشكل رقم07: مناطق قبول والرفض لاختبار دارين واتسون

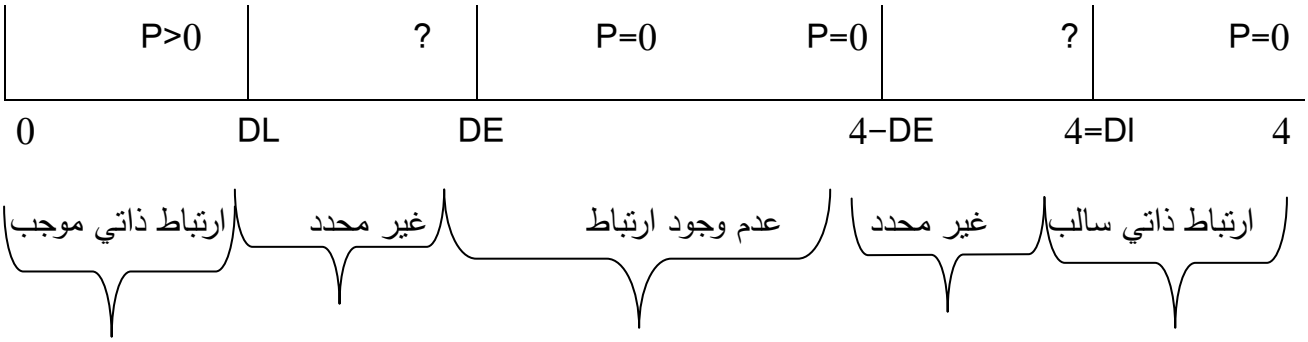

4-قياس جودة النموذج (معامل التحديد R^2): ويتم اختبار جودة الارتباط بملاحظة معامل التحديد R^2 والذي يعتبر من أهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها في قياس الارتباط بين المتغيرين، إذ أنه يبين مدى تفسير المتغير التابع من طرف المتغير المستقل، وذلك حسب الصيغة الرياضية التالية:[1]

حيث :

$\sum(y_i - \bar{y})^2$:هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير التابع ويرمز لها بTSS؛

$\sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2$:هو مجموع مربعات الانحرافات المفسرة ويرمز لها بESS؛

$\sum e_i^2$: هو مجموع مربعات البواقي ويرمز له بRSS؛

مما سبق تصبح المعادلة من الشكل التالي: $TSS = ESS + RSS$

بقسمة طرفي المعادلة على TSSنحصل على مايلي:

ومنه يعرف معامل التحديد كما يلي: $R^2 = 1 - \frac{E}{TSS}$ أو $\frac{TSS}{TSS} = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS} \leftrightarrow 1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$

وكما هو معلوم فإن معامل التحديد لا يتعدى الواحد، فإذا كان مساويا للواحد فإن الارتباط قوي بين المتغيرين التابع والمفسر، وإذا كان مساوي للصفر فإن العلاقة بين المتغيرين غير موجودة؛

III-3-3. نموذج الانحدار الخطي المتعدد: يتم في هذا الجزء التطرق إلى تعريف النموذج المتعدد وتقدير معلماته وفرضياته.

[1]- حسام علي داوود، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص ص 105- 106.

أ- **الانحدار الخطي المتعدد:** يعتبر الانحدار المتعدد امتداد للانحدار الخطي البسيط إلا أن الانحدار الخطي يفترض متغير تابع واحد يتم التنبؤ به ومتغير مستقل واحد، أما الانحدار المتعدد يفترض متغير تابع واحد يتم التنبؤ به وعدد من المتغيرات المستقلة التي تعمل كمتغيرات تنبؤ، يعرف على الانحدار الذي يستخدم في التنبؤ بظاهرة مستقبلية من خلال أكثر من متغير مستقل بالانحدار المتعدد؛[1]

معادلة الانحدار الخطي المتعدد تكتب كما يلي: $Y = b_0+b_1x_{1i}+b_2x_{2i}+\dots\dots b_Qx_{Qi}+e_i$

حيث أن:

Y: المتغير التابع؛

b_0 : ثابت الانحدار؛

b_1 : معامل الانحدار الجزئي (p عدد المتغيرات المستقلة)؛

x_{1i} : المتغيرات المستقلة (أحجم العينة) ؛

الصيغة العامة للانحدار المتعدد:

$$Y_i = b_0 + \sum bjXj_i + e_i$$

حيث أن:

i = 1.2.3…n : عدد المتغيرات المستقلة

j= 1.2.3…p : عدد المشاهدات (حجم العينة) ؛

ب- فرضيات النموذج الخطي المتعدد: حتى يتمكن الباحث من استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، يجب توافر الافتراضات التالية:[2]

- أن يكون المتغير التابع دالة خطية في متغيرين مستقلين أو أكثر؛

- أن كل قيمة من قيم حد الخطأ(Ui) في أي فترة زمنية قد تكون سالبة أو موجبة أو مساوية للصفر؛

---

[1]-فاتن عدنان محمد عساس، **دراسة نسبة التباين المفسر في نموذج الانحدار المتعدد التدريجي في ضوء أحجام عينات مختلفة**، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد العشرون، الجزء التاسع، قسم علم النفس (إحصاء وبحوث) كلية التربية-جامعة أم القرى-، المملكة العربية السعودية، 2019، ص324.

[2]-نوارى علاوة، **الاقتصاد القياسي محاضرات وتمارين**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2019، ص ص69 70.

– إن القيمة المتوقعة لحد الخطأ تكون مساوية للصفر أي: $E(Ui) = 0$؛

– أن تباين قيم حد الخطأ حول وسطها يكون ثابتا، ومن ثم فإن حدود الأخطاء يكون لها نفس التباين أي: $Var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2$

ويترتب على إسقاط هذا الفرض، حدوث مشكلة عدم ثبات التباين لحد الخطأ، أي أن حدود الأخطاء ليس لها نفس التباين؛

– أن حد الخطأ لمشاهدة ما في أي فترة لا يرتبط بحد الخطأ لمشاهدة في فترة أخرى ويكتب هذا الفرض كما يلي: $E(Ui,Uj) = 0$

حيث أن: $i \neq j$

ويترتب على إسقاط هذا الافتراض، حدوث مشكلة الارتباط الذاتي؛

– إن قيم حد الخطأ تكون مستقلة عن المتغيرات المستقلة لكل مشاهدة، ويتطلب ذلك أن يكون التباين المشترك(Cov) لكل من X_i و U_i معا مساويا للصفر أي: $Cov(U_iX_i) = E(U_iX_i) = 0$

– إن حد الخطأ(U_i) موزع توزيعا طبيعيا؛

– عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث مشكلة الازدواج الخطي؛

– أن تكون العلاقة المراد تقدير معاملاتها قد تم تشخيصها، أي يكون النموذج المتعدد له شكل مميز؛

– أن درجات الحرية يجب أن تكون موجبة؛

ب– تقدير معلمات النموذج واختبار فرضياته: من المتعارف عليه أن هنالك مجموعة من الأساليب والطرق التي من الممكن استخدامها في تفسير علاقة بين المتغيرات، والتي بدورها تسهل عملية اختبار الفرضيات الخاصة بالنموذج

1– تقدير معلمات النموذج: هنالك عديد من طرق المستخدمة في عملية التقدير، ونذكر منها:

1–1. طريقة المربعات الصغرى العادية: يمكن استخدام طريقة OLS في تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد ولهذا الغرض يمكن كتابة على شكل التالي:[1]

$$\widehat{Y_i} = \widehat{b_0} + \widehat{b_1}X_{1i} + \widehat{b_2}X_{2i}$$

[1]–محمد صلاح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، ط1، الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص135.

عندما تكون: $\hat{b}_0\hat{b}_1\hat{b}_2$ و b_0b_1 و b_2 هي تقديرات للمعلمات الحقيقية والتي تجعل مجموع مربعات الانحرافات أقل ما يمكن، فتقديرات التي يمكن الحصول عليها بواسطة تصغير مربع انحرافات أو مربع البواقي هي:

$$\sum_{i=1}^{n} e^{2} = \sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{Y})^2 = \sum_{i=1}^{n}(y_i - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 X_{1i} - \hat{b}_2 X_{2i})^2$$

2- دراسة صلاحية النموذج الانحدار المتعدد

2-1. قياس القدرة التفسيرية للنموذج من خلال حساب معامل التحديد R^2: ويتم ذلك بإحدى الصيغ التالية:[1]

$$R^2 = \frac{SSR}{SST} = \frac{\sum(\hat{Y}_i\bar{Y})^2}{\sum(Y_i-\bar{Y})^2} = 1 - \frac{\sum(Y_i-\hat{Y}_i)^2}{\sum(Y_i-\bar{Y})^2}$$

$$R^2 = \frac{SSR}{SST} = \frac{\sum(\hat{Y}_i-\bar{Y})^2}{\sum(Y_i-\bar{Y})^2} = \frac{\hat{B}\acute{X}Y - n\bar{Y}^2}{\sum Y^2 - n\bar{Y}^2}$$

2-1. قياس القوة الارتباطية للنموذج: ويتم ذلك من خلال حساب معامل الارتباط والذي هو عبارة عن الجذر التربيعي لمعامل التحديد $r = \sqrt{R^2}$

2-3. اختبار المعنوية الكلية: لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقوم باستعمال اختبار فيشر وهو اختبار لجودة النموذج، يحاول أن يجيب على السؤال هل أفلح النموذج في تفسير التغيرات التي تحدد في المتغير التابع، ويختبر فرضية أن معلمات المتغيرات المفسرة تساوى الصفر، أي أن فرضية العدم تقول أنه لا يوجد علاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، ويمكن التعبير عن هذه الفرضية بالشكل الموالي:[2]

$$\begin{cases} H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = \ldots..Bj = 0 \\ H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq \ldots..Bj \neq 0 \end{cases}$$

ولاختبار هذه الفرضية تستعمل إحصائية فيشر حيث:

$$\rightarrow \quad Fcal = \frac{\frac{R^2}{K-1}}{\frac{1-R^2}{n-k-1}} F^{\alpha\%}_{(k-1,n-k-1)}$$

ولاتخاذ القرار نقوم بمقارنة بين فيشر المحسوبة Fcal مع قيمة فيشر الجدولية Ftab بدرجة حرية للبسط تساوي(K-1)، ودرجة حرية للمقام (n-k-1)، وعند مستوى معنوي معين$\alpha\%$؛

[1]-دومينيك سالقاتور، **الإحصاء والاقتصاد القياسي**، ترجمة الدكتورة سعدية حافظ منتصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص168.

[2]-حميد عبيد، **الاقتصاد القياسي**، ط1، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، 2017، ص ص119 121.

في حالة Fcal>Ftab نقول أن النموذج معنوي في مجمله أي توجد معلمة على أقل تختلف عن الصفر؛

4-2. اختبار معنوية المعلمات المقدرة(اختبار المعنوية الجزئية): وللقيام بهذا الاختبار نستعمل اختبار ستودنت، حيث أنه يتم وضع الفرضية الصفرية والفرضية البديلة، حيث أن الفرضية الصفريةH_0 تقول أن $\hat{B}_i$(معلمة النموذج المراد اختبارها) غير معنوية، والفرضية البديلة H_1 تقول أن معلمة الانحدار لها معنوية إحصائية ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:[1]

$$\begin{cases} H_0 : Bj = 0 \ (i=0.1.2.3\ldots.k) \\ H_1 : Bj \neq 0 \ (i=0.1.2.3\ldots.k \end{cases}$$

لاتخاذ القرار نقوم بحساب إحصائية ستودنت والتي تعطي بالصيغة التالية:

$$Tcal = \frac{\hat{B}_i - B_i}{\sqrt{V(\hat{B}_i)}} = \frac{B_i}{\delta(\hat{B}_i)}$$

فإذا كان:

Tcal>$Ttab^{\alpha\%}_{(n-k-1)}$ فإنها تقبل الفرضية البديلة H_0ونقول أن $\widehat{B}_i$ معنوي ويختلف عن الصفر؛

Tcal<$Ttab^{\alpha\%}_{(n-K-1)}$ فإننا نقبل الفرضية البديلة ونقول أن $\hat{\beta}_i$ غير معنوي.

III-4-3. تقدير معادلة أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات الجزائري 2000- 2019 :

سيتم من خلال هذا المطلب تقدير نموج الانحدار المتعدد بواسطة طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج EViews10 ليتم بعدها الوقوف على مدى صلاحية النموذج المقدر وجودته من الناحية الإحصائية، ولم نستخدم الانحدار البسيط لأن عملية التقدير قد أسفرت عن عدم معنوية النموذج المقدر، ما يعني أن هناك متغيرات أخرى تفسر رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر بخلاف سعر النفط.

III-4-3-1. متغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد: بناءا على الدراسات السابقة يتكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد محل الدراسة من مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع وهو سعر رصيد ميزان المدفوعات، وهذه المتغيرات تم الاستعانة في تحديدها بناءا على المتغيرات المفسرة التي تناولتها الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وكذا بناءا على واقع الاقتصاد الجزائري وخصائصه في هذا المجال ، وكذا بعض الاعتبارات الإحصائية المتعلقة بوجود الارتباط ما بين بعض المتغيرات بالشكل الذي لا يمكن معه استخدام المتغيرات المعنية مع بعضها البعض ما يؤدي لظهور مشكل الارتباط الذاتي في النموذج وهو ما يؤثر على مدى مصداقيته من الناحية الإحصائية، هذه المتغيرات تتمثل في:

[1]-نورى علاوة، مرجع سابق، ص ص88.

- **المتغير التابع**BP: إن المتغير الذي يمثل الظاهرة المدروسة في هذه الدراسة هو سعر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2019 مقاس بالمليار دولار أمريكي كما سبق ومر معنا؛

- **المتغيرات المستقلة:** تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تبين من خلال الفصل النظري أنها قد تؤثر على اتجاه رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك وفقا لما يخدم موضوع هذه الدراسة، وهي:

P : هو متوسط سعر البترول ومن المتوقع أن ارتفاع سعره يعني مزيدا من العملة الأجنبية بالدولار وهو ما يعزز وضعية ميزان المدفوعات الجزائري والعكس صحيح؛

PIB : وهو الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة وهو من المتوقع أن يؤثر إيجابا على وضعية ميزان المدفوعات فزيادته معناه خلق مزيد من السلع والخدمات بالشكل الذي يؤدي إلى تحسن الصادرات وتراجع الواردات ما يعني تحسن وضعية ميزان المدفوعات؛

TC : وهو متوسط سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل الدينار كما ينشره بنك الجزائر، وقد اخترنا سعر الدولار كمتغير مفسر على أساس أن الاقتصاد الجزائري تحكمه ثنائية العملات الأجنبية، الصادرات بالدولار والواردات باليور. و عليه فإن المتغير التابع في هذه الدراسة يمكن كتابته بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{BP} = C + a_1\mathbf{P} + a_2\mathbf{PIB} + a_3\mathbf{TC}$$

III-3-4-2. تقدير نموذج الدراسة: بعد القيام باختبار استقرارية السلاسل المدروسة وجدنا أنها مستقرة إما عند المستوى أو الفرق الأول وهو ما يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بينها، وأن الانحدار لن يكون زائفا، بالاعتماد على برنامج Eviews.10، تم التوصل إلى المقاييس الإحصائية للسلاسل المدروسة.

- **المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية:** يعكس الجدول المقاييس الإحصائية للسلاسل الزمنية التي ستستخدم في النموذج المدروس، حيث:

الجدول11 : الإحصائيات الوصفية للسلاسل الزمنية المدروسة

	BP	P	PIB	TC
المتوسط	3.410500	64.85500	4702.142	83.80250
الوسيط	6.830000	63.03500	4697.870	77.30000
أعلى قيمة	36.99000	111.6700	6063.850	119.1500
أدنى قيمة	-27.53000	24.44000	3355.890	64.56000
الانحراف المعياري	18.33800	29.11956	873.8433	17.23372
عدد المشاهدات	20	20	20	20

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews.10**

من خلال الجدول رقم11 نلاحظ :

– بلغ متوسط رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة 3.41 مليار دج، وكما مر معنا بلغ أقصى فائض له سنة 2008، بينما أكبر عجز سجله فكان سنة 2015 بما يزيد عن 27.53 مليار دولار أمريكي؛

–بلغ متوسط سعر النفط في الفترة المدروسة بـ 64.85 دولار، أعلى سعر سجله سنة 2012، أما أدنى سعر فسجل سنة 2001؛

– بلغ متوسط الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة 4702.142 مليار دج، أما متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار فقد بلغ 83.80 دينار، وهو في انخفاض مستمر ما يعني المزيد من تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية

– **مصفوفة الارتباط:** أما عن الارتباط ما بين متغيرات الدراسة فيشير الجدول إلى أنه يوجد ارتباط كبير ما بين المتغيرات المأخوذة في النموذج بما فيها المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وهو ما يوحي بارتفاع النسبة التي ستفسرها المتغيرات المستقلة من المتغير التابع.

الجدول رقم12: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	BP	P	PIB	TC
BP	1.000000			
P	0.247819	1.000000		
PIB	−0.623923	0.502853	1.000000	
TC	−0.884854	−0.140102	0.709539	1.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على برنامج Eviews 10.

– **تقدير نموذج الدراسة:** للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين المتغير التابع المتمثل في رصيد ميزان المدفوعات الإجمالي كمتغير تابع يستجيب للتغيرات التي تحدث في كل من سعر النفط والناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة و سعر صرف الدولار مقابل الدينار وباستخدام طريقة المربعات الصغرى و برنامج Eviews 10، تم الحصول على النموذج المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم13: نتائج تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: BP				
Sample: 2000 2019				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	77.08251	10.60417	7.269076	0.0000
P	0.300130	0.126069	2.380670	0.0301
PIB	-0.011965	0.005903	-2.026933	0.0597
TC	-0.440032	0.261296	-1.984036	0.0116
R-squared	0.839758	Meandependent var		3.410500
Adjusted R-squared	0.809713	S.D. dependent var		18.33800
S.E. of regression	7.999384	Akaike info criterion		7.173463
Sumsquaredresid	1023.842	Schwarz criterion		7.372609
Log likelihood	-67.73463	Hannan-Quinn criter.		7.212338
F-statistic	27.94972	Durbin-Watson stat		1.986192
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج .Eviews

من خلال الجدول رقم 13 يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي :

$$BP= 77.08+ 0.30P-0.01PIB-0.44TC$$

- **اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج:** يمكننا اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج من خلال:

R^2: وهو يعكس النسبة التي يفسرها التغير في العوامل الخارجية أو المفسرة في النموذج من المتغير الداخلي أو التابع و هو يساوي% 83.97، ما يشير إلى ارتفاع النسبة التي تفسرها المتغيرات المفسرة في هذه الدراسة من التغير في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، ما يعني أن 16.03% من الظاهرة تبقى غير مفسرة بالمتغيرات المأخوذة بعين الاعتبار خلال الفترة المدروسة 2000-2019 ؛

R : وهو معامل الارتباط يشير إلى شدة العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو الجدر التربيعي لمعامل التحديد وقيمته مساوية لـ 91.63%، وهو ما يعبر على أن شدة الارتباط الموجود ما بين رصيد ميزان المدفوعات والمتغيرات المفسرة قوية جدا وطردية؛

- **اختبار معنوية معامل التحديد:** حسبنا إحصائية فيشر عند درجة معنوية قدرها 5% وعدد مشاهدات n=19 و عدد متغيرات مفسرة K=3 وجدناها مساوية لـ3.16 ومنه إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية ومنه فمعامل التحديد المحسوب معنوي إحصائيا؛

- **اختبار الارتباط الذاتي:** أما بالنسبة لمعنوية النموذج ككل فإن إحصائية دارين واتسون المحسوبة في النموذج قيمتها DW =1.98 حيث القيمة المحسوبة لاختبار دارين واتسون تأخذ قيمها بين 0 و 4 ومنه نجد إن القيمة الجدولية أكبر من الحد الأعلى وأقل من 4 ناقص الحد الأعلى أي :

0.967<1.98<4-1.685، ومنه يقع النموذج في مجال استقلال الأخطاء وبالتالي النموذج معنوي.

- **اختبار ستيودنت:** أما بالنسبة لمعنوية المعالم المقدرة والتي يمكن معرفتها بإحصائية ستيودنت فيمكن الحكم عليها من الاحتمال المرافق لها إن كان يقل عن 5%، والملاحظ أن معلمات كل من سعر النفط وسعر صرف الدولار مقابل الدينار معنوية الدولار عند 5%، أما معلمة الناتج المحلي الحقيقي فمعنوية عند 10%.

III-3-4-3. التحليل الاقتصادي للنموذج الإحصائي: من خلال دراستنا للنموذج الإحصائي تحصلنا على المعادلة المقدرة للنموذج، ومن خلال تحليل المعادلة وجدنا أن 83.97% من التغير في رصيد ميزان المدفوعات الإجمالي خلال الفترة 2000- 2019 تعزى إلى التقلبات في المتغيرات المستقلة وبالدرجة الأولى التغير في سعر النفط والتغير في الناتج المحلي الحقيقي والتغير في سعر صرف الدولار مقابل الدينار، كما يوجد ارتباط ايجابي معنوي إحصائيا بين هذه المتغيرات والمتغير التابع**BP** مما يعني العلاقة الطردية بينهما ومنه:

توجد علاقة طردية معنوية بين سعر النفط والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، حيث كل تغير في سعر النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بـ0.30 وحدة في نفس الاتجاه، وهذا الأمر مقبول اقتصاديا فتغير سعر النفط ايجابيا يؤثر على زيادة قيمة الصادرات باعتباره المكون الرئيسي لها؛

توجد علاقة عكسية معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورصيد ميزان المدفوعات فكل زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.01 وحدة في الاتجاه المعاكس. وهي نتيجة متناقضة مع المنطق الاقتصادي.

توجد علاقة عكسية معنوية بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار ورصيد ميزان المدفوعات، حيث كل تغير في سعر الدولار مقابل الدينار بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر رصيد ميزان المدفوعات بـ0.44 وحدة في الاتجاه المعاكس، وهذا الأمر غير مقبول اقتصاديا فتراجع سعر صرف الدولار باعتباره عملة تسعير الصادرات الجزائرية من المفروض أنه يعمل على امتصاص الصدمات الخارجية من خلال امتصاص العجز عن طريق انخفاض قيمة العملة.

خلاصة

كحوصلة لما سبق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات الجزائري لقد شهدت عدة تغيرات في فترة الدراسة سواء كان بالصعود أو النزول في موازينه الفرعية بصفة عامة والرصيد بصفة خاصة، وذلك بسبب الظروف التي شهدها العالم خلال الفترة الممتدة من 2000-2019. ومن منطلق أن المحروقات تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي المتمثل في الجباية البترولية، مما جعل الاقتصاد الوطني في حالة اضطرابات نتيجة تقلبات في أسعار النفط مما أدى إلى حدوث عدة صدمات أثرت على ميزان المدفوعات الجزائري، حيث شهدت أرصدته الفرعية تراجع ملحوظ نتيجة انخفاض في أسعار النفط حيث تراجع ميزان التجاري بمستويات كبيرة نتيجة تراجع في أسعار، وهذا بسبب احتلال قطاع المحروقات أكبر من 95 في المائة من الصادرات، كما لم يسلم ميزان رأس المال من تقلبات أسعار النفط حيث سجلت هذه الموازين بدورها تراجع جراء هذه التقلبات.

ومما سبق ذكره يتضح لنا مدى تأثر رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط، حيث أن ارتفاع أسعار النفط جعل الميزان في حالة انتعاش في رصيد الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري ونتج عنه نوع من النمو في الناتج وذلك بسبب زيادة في صادرات المحروقات، أما في حالة انخفاض أسعار النفط حدث عجز في هذه الموازين، وهو ما أثبتته الدراسة القياسية.

الخاتمة

تحظى المعاملات الخارجية بأهمية كبيرة في جميع الدول، فمن خلالها تستطيع الدولة الحصول على ما تحتاجه من موارد سواء عن طريق التصدير أو الاستيراد للسلع والخدمات، مما ينتج عن هذه المعاملات حقوق والتزامات لكل دولة على دولة أخرى ويتم تسجيلها في سجل يعرف بميزان المدفوعات والذي يعتبر أهم أدوات التحليل التي يتم الاعتماد عليه من طرف الدولة لمعرفة وضعها الاقتصادي وكل دولة تسعى إلى المحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها باعتباره قوة مؤثر على القوة الاقتصادية لها، وتحقيق الرفاهية للدول عن طريق إتباع نظريات إعادة التوازن أو مكونات السياسة الاقتصادية.

يعد النفط سلعة إستراتجية ومادة حيوية للصناعة والتجارة على حد سواء، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد والذي يطلق عليه بالذهب الأسود والذي كان له أثر الأكبر على الاقتصاديات الصناعية الكبرى وكذلك الدول المنتجة له وخاصة دول الريع النفطي مثل الجزائر، التي تعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة في إيرادات خزينتها من الجباية البترولية، ولاعتبار أن جميع خططه التنموية تعتمد على النفط فإن اقتصاد الجزائر شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط وذلك بسبب تأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية والتي من بينها ميزان المدفوعات. والذي شهد رصيده الإجمالي عجز بسبب انخفاض أسعار النفط، أي أنه توجد علاقة طردية بين أسعار النفط وأرصدة ميزان المدفوعات وأرصدة موازينه الفرعية، حيث عند ارتفاع أسعار النفط ترتفع هذه الأرصدة والعكس صحيح.

ففي حالة الانتعاش وارتفاع أسعار النفط يشهد ميزان مدفوعات تطورا وارتفاعا وذلك بسبب زيادة الصادرات من المحروقات، أما في حالة تراجع أسعار النفط فيتراجع رصيد ميزان المدفوعات معه أيضا ويشهد عجز بقيمة كبيرة في بعض الفترات، وهذا راجع إلى انخفاض في أسعار النفط. وحسب الدراسة التي قمنا بها فان ميزان المدفوعات الجزائري شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط وأيضا هنالك عوامل أخرى من بينها سعر صرف دولار مقابل الدينار والذي يعتبر أيضا من محددات سعر النفط لاعتبار إن الدولار هو العملة العالمية التي يتم قياس وتسعير سعر برميل النفط بها فإذا تأثر الدولار تأثر سعر برميل النفط والذي بدوره يؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري.

1- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين سعر برميل النفط وميزان المدفوعات، حيث أنه كلما ارتفع سعر النفط ارتفع رصيد ميزان المدفوعات، وبعد تحليل النموذج اتضح قبوله من الناحية الإحصائية ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

الفرضية الثانية:أوضح البحث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل وهذا ما جعله يؤثر على ميزان المدفوعات حيث انه كل تغير في سعر النفط يؤثر على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات مما دل على وجود ارتباط قوى بينهما، إلا انه توجد متغيرات أخرى ساهمت في التأثير على ميزان المدفوعات

الجزائري خلال الفترة 2000– 2019 وهي الناتج الحقيقي وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

2–نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

* هيكل ميزان المدفوعات يتكون من مجموعة من الحسابات لا تقل أهمية عن بعضها؛

* ميزان المدفوعات سجل يقيد فيه جميع المعاملات الخارجية للدولة؛

* لميزان المدفوعات دور هام في تحديد الوضع الاقتصادي للبلد؛

* تسوية الخلل في ميزان المدفوعات يكون إما عن طريق السياسة المالية أو النقدية؛

* يتحدد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب واللذان يخضعان بدورهما لعوامل أخرى؛

* إن استغلال الموارد الطاقوية غير المتجددة المتمثلة في النفط بكثرة قد يكون نقمة بسبب الاستغلال غير العادل وكذلك الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد العالمي؛

* ساهم النفط في جزء كبير من التطور والازدهار الذي وصلت إليه البشرية؛

* للنفط دورا أساسيا في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، فالجباية البترولية هي التي تغطي النفقات، وبالتالي يتضح لنا أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام من خلال توفير الموارد الأزمة لتمويل تلك النفقات؛

* إن الاعتماد المفرط على النفط جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، فقد أصبح ينعت من طرف المتخصصين ب "اقتصاد البرميل" فانحصرت لذلك التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات برغم نذير النضوب، وأهملت تطوير مؤسسات الإنتاجية لتقليل دورها في إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة؛

* وجود علاقة طردية بين التغير في سعر النفط وميزان المدفوعات الجزائري حيث عند ارتفاع سعر النفط يرتفع الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والعكس في حالة الانخفاض؛

* توجد عدة عوامل أخرى تؤثر في سعر النفط منها سعر صرف الدولار مقابل الدينار والذي جعلها عرضة لتقلبات سعر النفط والذي بدوره يؤثر على الاقتصاد الجزائري؛

3- الاقتراحات والتوصيات

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات التي من شانها تغطية نقائص الاقتصاد الجزائري وتقلل من التبعية لقطاع المحروقات منها:

* تحضير الاقتصاد الجزائري لعصر ما بعد النفط وتأهيله للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات؛

* تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شانها أن تشكل لب اقتصاد متنوع؛

* التشجيع على الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة والاهتمام بها؛

* تنويع الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بالقطاعات الأخرى؛

* الاهتمام بقطاع الزراعة لأنه يعتبر مدخل جيد لتنويع الاقتصاد الجزائري.

4- أفاق الدراسة: في ختام هذه الدراسة نشير إلى أن بحثنا يعتبر مساهمة صغيرة في هذا الموضوع، وهو مزال مفتوحا للبحث والدراسة من نواحي عدة نذكر منها:

* أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر؛

* إستراتيجية الحد من تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري؛

* دراسة تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري بطرق قياسية أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- الكتب:

1- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 .

2- باسم الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 2003.

3- بشير مصيطفي، **الجزائر2030 رؤية إستشرافية**، ط1، جسور للنشر والتوزيع ، المحمدية الجزائر، 2017

4- توفيق عبد الرحيم يوسف حن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، ط1، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان، 2004.

5-حسام علي داوود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2013 .

6- حسين على بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .

7- حميد عبيد، **الاقتصاد القياسي**، ط1،دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، 2017

8- حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ط1 ، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

9- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، ط1، لأكاديميون للنشر والتوزيع الأردنية الهاشمية عمان، الأردن، 2014.

10-خالد أحمد فرحان الشهداني وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام لنشر والتوزيع، عمان،2015 .

11- د. هجير عدنان زكي، **الاقتصاد الدولي**، دار الفكر، دمشق، 2008 .

12- دومينيك سالفاتور، **الإحصاء والاقتصاد القياسي**، ترجمة الدكتورة سعدية حافظ منتصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .

13- ريضا عبد السلام، **العلاقة الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر،2007.

14- رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر**، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1980.

15- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

16-سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، دار المنهل اللباني، ط1، الجزء2.

17- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، درا البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

18- سفيان عمراني، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2018 .

19-سي محمد كمال، **مدخل إلى اقتصاد الدولي**، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 .

20-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الجلي الحقوقية بيروت، لبنان، 2003 .

21- طارق فاروق ألحصري، **الاقتصاد الدولي**، ط1، المكتبة العصرية للنشر وتوزيع، مصر،2010

22-عبد المطلب الحميد، **سلسلة الدراسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، ط1، دار نشر مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 .

23-عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر عمان، 2011 .

24- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي**، ط1، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2002.

25- عبد الله فلاح المنزيل، **الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام نظام الرزم الإحصائية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000 .

26-عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ط2، دار الجامعة، الإسكندرية، 1997.

27- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .

28- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر ، 2016.

29- عبد الحي زلوم، وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

30- فليح حسن خلق، **الاقتصاد الكلي**، ط1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007.

31- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .

32- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .

33- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الدولية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

34- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1،منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006 .

35- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 .

36- مجيد علي سعيد، عفاف عبد الجابر سعيد، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، 1998.

37- محمد السيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية، الإسكندرية، 2001.

38- محمد العربي ساكر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

39-محمد أزهر السماك، **اقتصاديات البترول**، ط1، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، 1981

40-محمد زكي شفاعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت.

41- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الجلي، بيروت، لبنان، 2003

42- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007

43-محمد صلاح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، ط1، الوراقة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

44-محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر2007.

45- وليد إسماعيل السيفو، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

46- نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2002.

47- نوارى علاوة، **الاقتصاد القياسي محاضرات وتمارين**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.

48- نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، ط1، دار الأحياء التراث العربي، بيروت، 2011 .

49- صلاح معري محمد المهدي، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، **اقتصاديات البترول**، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2018.

50- ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2004.

51- يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، 1996.

ب- المذكرات والأطروحات:

52- أسامة بن كينيوار، جمال الدين حوتة، **أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الصدمتين 2008 و2014**،دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي 2018.

53- بربري محمد أمين، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائي خلال فترة 1990-2003**، أطروحة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005.

54- بركات كوثر، **دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة من (1986.2015)**، مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، 2017.

55- حمادي نعمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل في التنمية الدول العربية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر 2009.

56- حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2004-2005.

57-خالد أحميمة، أزمة **الديون السيادية الأوربية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012-2013.

58-زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي)دراسة حالة الجزائر**،أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان الجزائر، 2018/2017.

59-علة مراد، **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر لفترة لعام2014.2000**، أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017 .

60-مليك محمودي، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2011 -2012.

61- موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتورة، جامعة تلمسان، 2014 -2015.

62- ناهض قاسم القدرة، **إختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

63- نذير مياح، **السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008-الأهداف والأدوات**-مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/2009.

64-ياسين مصطفاي، **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2016/1986)**، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر2019-2020

ج- المجلات والمداخلات:

65- حاشى نوري وآخرون، **ميزان المدفوعات وعلاقته بتقلبات سعر الصرف في الدول المغرب العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 1، 2020.

66- عبد الوحيد صرارمة، بعلول نوفل، **قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات**، مجلة المالية وحوكمة الشركات المجلد2، العدد2-2018.

67- فاتن عدنان محمد عساس، **دراسة نسبة التباين المفسر في نموذج الانحدار المتعدد التدريجي في ضوء أحجام عينات مختلفة**، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد20، الجزء9، قسم علم النفس(إحصاء وبحوث) كلية التربية-جامعة أم القرى-، المملكة العربية السعودية، 2019.

68-وليد عبدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

د- القوانين والتقارير:

69-تقارير السنوية لبنك الجزائر 2000.

70-تقارير السنوية لبنك الجزائر 2004.

71- تقارير السنوية لبنك الجزائر 2008.

72- تقارير السنوية لبنك الجزائر 2011.

73- تقارير السنوية لبنك الجزائر 2014.

74- تقارير السنوية لبنك الجزائر 2016.

75- تقارير السنوية لبنك الجزائر 2018.

76- تقارير السنوية لبنك الجزائر 2019.

77-النشرة الإحصائية لسنة 2020.

هـ- المواقع الالكترونية:

78- WWW-Opac-Orge ,a 06/06/2021,a 22.50.

79-id=94637 ?/**أهمية-البترول-في-الإقتصاد-العالمي**//http./bayât dz.com.30-04-2021.editert

ملخص:

يعتبر موضوع تقلبات أسعار البترول في الوقت الحاضر أحد الظواهر التي تواجه معظم دول العالم وبالأخص الاقتصاديات البترولية، والجزائر كدولة بترولية تتأثر بهذه الظاهرة وعليه كانت محل بحثنا حيث تم قياس أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 2000 إلى 2019 من خلال جانب نظري حول ميزان المدفوعات وأسعار النفط وتحليل أثر العلاقة بينهما، وجانب تطبيقي قمنا فيه بتحليل تطور ميزان المدفوعات وتغيرات أسعار البترول في الجزائر للفترة 2000 إلى 2019 وإجراء دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار المتعدد.

حيث تم من خلال هذه الدراسة توضيح الأمر باستخدام المنهج التحليلي والقياسي والوصفي.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، أسعار البترول، النموذج القياسي.

Summary:

The subject of fluctuations in oil prices is currently one of the phenomena facing most of the world, especially the oil economies, Algeria as an oil country affected by this phenomenon and it was our research where the impact of fluctuations in oil prices was measured on the balance of payments in Algeria for the period 2000-2019 through A theoretical aspect on the balance of payments and oil prices and an analyzed the impact of their relationship and an applied aspect in, which we analyzed the developments of balance of payments and oil prices in Algeria for the period 2000-2019 standard study was conducted using the multiple regression model.

Through this study, the matter was clarified using the analytical, standard and descriptive method.

Keywords: oil prices, balance of payments, standard model.